التقرير السنوي لعام 2021

من براثن الأزمة إلى تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع

البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي

المحتويات

3 مقدمة

5 رسالة من الرئيس

8 رسالة من المديرين التنفيذيين

10 مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان في أثناء أزمة فيروس كورونا

19 المشاركات الإقليمية

55 مساندة البلدان في التصدي للأزمات والتعافي من آثارها

81 تقوية أسواق رأس المال وتشجيع التمويل المستدام

83 الشراكة على الطريق لتحقيق التعافي

87 تحسين العمليات من أجل زيادة التأثير

91 قيمنا وموظفونا وأماكن عملنا

97 توجيه عمل البنك الدولي

99 توفير الرقابة والمساءلة

102 استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

114 الالتزام بتحقيق النتائج

الجداول الرئيسية

108 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2017-2021

112 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2017-2021

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2020 إلى 30 يونيو/حزيران 2021، المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم ديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية للمؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، تشير عبارة *"البنك الدولي"* أو *"البنك"* اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ وتشير عبارة *"مجموعة البنك الدولي"* و *"مجموعة البنك"* اختصاراً إلى المؤسسات الخمس. وننوه هنا إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير هي بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُحتسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق حسب البلدان المستفيدة في جداول هذا التقرير ومتنه، وذلك عند الإشارة إلى التصنيفات الإقليمية. وبالنسبة للتصنيفات حسب القطاعات ومحاور التركيز، تُحتسب الأموال حسب العمليات. وتتسق البيانات الخاصة بالارتباطات ومدفوعات القروض والاعتمادات لهذه السنة المالية مع الأرقام المدققة المدرجة في القوائم المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ووثائق مناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته للسنة المالية 2021. ونتيجة لعملية التقريب، فإن حاصل جميع الأرقام الواردة في الجداول قد لا يتفق مع المجاميع، وقد لا تطابق النسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

من براثن الأزمة. . .

منذ أبريل/نيسان 2020، نظمنا استجابة سريعة وشاملة لمساعدة البلدان على معالجة الآثار واسعة النطاق لأزمة فيروس كورونا. ويشمل ذلك، خلال الفترة بين أبريل/نيسان 2020 ويونيو/حزيران 2021، ما يلي:

تمويل عمليات طوارئ صحية في أكثر من **100 بلدٍ**

إتاحة 157 مليار دولار
من تمويلات مجموعة البنك الدولي لمساندة استجابات البلدان للتصدي للجائحة

إتاحة 4.4 مليارات دولار
لمساعدة أكثر من 50 بلداً على شراء لقاحات مأمونة وفعالة ونشرها

. . .إلى تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع

أخضر
الاستثمار في حلول مراعية للظروف المناخية تحافظ على رأس المال الطبيعي وتعزز القدرة على الصمود والنمو

قادر على الصمود
تحديد المخاطر والحد منها وإدارتها للوقاية من تغيّر المناخ والجوائح والأخطار الطبيعية والصدمات الأخرى والتأهب لمواجهتها، بما في ذلك للفئات المعرضة للخطر

شامل للجميع
الاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الشامل لإيجاد فرص العمل والتصدي للإقصاء وعدم المساواة

خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ

ستعطي خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ للسنوات 2021-2025 دفعة قوية للجهود الرامية إلى مساعدة البلدان على تحقيق التكامل التام بين المناخ والتنمية، وتعظيم تأثير التمويل المناخي، وتشجيع التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

35%
من تمويلات مجموعة البنك الدولي ستكون ذات منافع مناخية مشتركة

50%
من التمويلات المناخية المقدمة من مجموعة البنك الدولي خُصصت لأغراض التكيف

100%
من تمويلات البنك الدولي تتسق مع اتفاق باريس بحلول الأول من يوليو/تموز 2023

مساعدة البلدان من **خلال تحوّل** عادل بعيداً عن استخدامات الفحم

مساندة البلدان
في إعداد مساهماتها الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ وإستراتيجياتها طويلة الأجل

مقاييس جديدة لقياس النتائج **والأثر على نحو أفضل**

تتركز رسالة مجموعة البنك الدولي

على تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

إنهاء الفقر المدقع . . .

. . . بخفض نسبة الأشخاص

الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم في العالم.

تعزيز الرخاء المشترك . . .

. . . برفع مستوى الدخل

لأفقر 40% من السكان.

الاحترام

التأثير

النزاهة

العمل الجماعي

الابتكار

مقدمة

على مدى العام الماضي، استمرت جائحة فيروس كورونا في إلحاق الضرر بالبلدان في مختلف أنحاء العالم، حيث تسببت في أزمة صحية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتأثير، مع إرهاق أنظمة الرعاية الصحية وتحميلها فوق طاقتها، وعمليات إغلاق واسعة النطاق، وإغلاق المدارس، وتعطل سلاسل الغذاء، وفقدان الدخل، وهو ما يلقي بأثره على نحوٍ غير متناسب على الفقراء والنساء والمسنين والعمالة غير المنتظمة وغيرهم من الفئات السكانية الأكثر احتياجاً. وأدت الجائحة إلى عكس مسار التقدم المُحرز في جهود الحد من الفقر، حيث دفعت نحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في 2020. وأضحى العديد من البلدان معرضاً لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة في ظل عمل مضنٍ لمواجهة الأزمة.

وفي حين تواصل البلدان التصدي للتداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، تسعى استجابة مجموعة البنك الدولي الشاملة لجائحة كورونا - وهي الاستجابة الأسرع والأكبر للأزمات في تاريخنا - إلى إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتحقيق نمو مستدام، وإعادة بناء الاقتصادات على نحو أفضل. وبلغت ارتباطاتنا في السنة المالية 2021 مستويات قياسية، حيث قدمنا 157 مليار دولار من خلال آليات تمويل سريعة ومرنة لمساعدة البلدان على التصدي لأزمة كورونا وتلبية احتياجاتها الإنمائية الأكثر إلحاحاً. ويشمل ذلك تقديم المساندة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، حيث يواجه ملايين الأشخاص الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، ومستويات غير مسبوقة من النزوح القسري.

ونقوم حالياً بربط الحلول قصيرة وطويلة الأجل بالعمل لتحقيق التعافي. ونساعد البلدان على تحقيق التكامل بين الأنشطة المناخية والإنمائية، والاستثمار في مرافق البنية التحتية القادرة على الصمود، وتعزيز رأس المال البشري، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز الحماية الاجتماعية، حتى يمكنها التطلع إلى ما وراء الجائحة لتحقيق نمو دائم دون الإضرار بالبيئة أو دون تفاقم أوجه عدم المساواة.

ومع بروز الفقر وتغيّر المناخ وعدم المساواة باعتبارها القضايا المميِّزة لعصرنا، فإننا نواصل العمل بسرعة وعلى نطاق واسع بعزم متجدد لا يلين. وفي إطار الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى - وبدعم من المزيج الفريد الذي نقدمه من التمويل والأنشطة المعرفية والخبرات، فإننا ملتزمون بمساعدة البلدان على تجاوز أزمة كورونا والتطلع إلى تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

رسالة من الرئيس

منذ بداية جائحة كورونا، بذلت مجموعة البنك الدولي قصارى جهدها لمساعدة البلدان على مكافحة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، ارتبطت مجموعة البنك بتقديم أكثر من 157 مليار دولار- وهي أكبر استجابة للأزمات في أي فترة على مدار تاريخنا. وقد ساعدنا البلدان على التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وشراء مستلزمات طبية بمليارات الدولارات، وتنظيم حملات تطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، وتدعيم الأنظمة الصحية والتأهب لمواجهة الجوائح، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، ومساندة مؤسسات الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الجهد العالمي غير المسبوق، فقد تسببت الجائحة في تقويض المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر على مستوى العالم لأول مرة خلال جيل كامل، فدفعت بنحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020. ومازال يساورني قلق بالغ إزاء الدول الهشة التي تحملت أشد الضرر من جراء أعباء مديونية لا يمكن الاستمرار في تحملها، وتغيّر المناخ، والصراع، وضعف نظم الحوكمة. وعلى الرغم من أن الأمل يحدوني في أن ينتعش الاقتصاد العالمي، فإن الكثير من بلدان العالم الأشدّ فقراً تُركت في مؤخرة الركب، في ظل اتساع فجوة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا لإيجاد حلول لهذه التحديات الملحة - بما في ذلك من خلال إعلاء مبادئ الشفافية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي توسع مظلة المساءلة لتشمل جميع المؤسسات. وينصب عملنا على إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأشدّ احتياجاً، ومساندة نمو مؤسسات الأعمال وإيجاد فرص العمل، وإعادة البناء بشكل أفضل في اتجاه تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

إن ضمان توفير لقاحات آمنة وعادلة وعلى نطاق واسع سيكون عاملاً رئيسياً في كبح جماح الجائحة وتسريع التعافي من آثارها: فنحن ندعم حصول البلدان على لقاحات كورونا، بما في ذلك من خلال مرفق كوفاكس ومباشرة من الشركات المصنعة. وقد توسع البنك الدولي في إتاحة موارده التمويلية لشراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا لتصل إلى 20 مليار دولار خلال عامين - حيث ارتبطنا في السنة المالية 2021 وحدها بتقديم 4.4 مليارات دولار لصالح 53 بلداً. وبالعمل مع منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات واليونيسف، طورنا آليات لتوزيع اللقاحات على نحو آمن في 140 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وندخل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض لمساندة الصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات بهدف مساعدة البلدان على شراء لقاحات كورونا وتوزيعها على ما يصل إلى 400 مليون نسمة في مختلف أنحاء القارة. ونعمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الشركاء على تتبع عمليات تسليم اللقاحات إلى البلدان النامية وتنسيقها وتسريعها.

وتبذل مؤسسة التمويل الدولية جهوداً بالغة الأهمية لبناء أنظمة صحية قادرة على الصمود والتوسع في عمليات التصنيع وسلاسل الإمداد الخاصة بلقاحات كورونا. ومن خلال منصتها الصحية العالمية، ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.2 مليار دولار لمساندة قدرات تصنيع اللقاحات، بما في ذلك في أفريقيا، وإنتاج الخدمات الأساسية والأجهزة الطبية، بما في ذلك أطقم الاختبار ومعدات الحماية الشخصية. وتشمل الاستثمارات التي تقودها المؤسسة تعبئة حزمة تمويلية بمبلغ 600 مليون يورو لتعزيز إنتاج لقاحات كورونا في جنوب أفريقيا، ومساندة شركات تصنيع اللقاحات في آسيا، والاستثمارات في الشركات المصنعة للمعدات والأجهزة الطبية ومورديها.

وللتصدي لمخاطر المديونية الحرجة لدى العديد من البلدان، اضطلعنا بدور رئيسي في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي، وقد ساعدت هذه الجهود

أكثر من 40 بلداً على تعليق مدفوعات خدمة ديون تجاوزت قيمتها 5 مليارات دولار، مما أدى إلى إيجاد حيز مالي في موازنات تلك البلدان في الوقت الذي تكافح فيه الأزمة. وعلى الرغم من شعوري بالارتياح لتمديد العمل بالمبادرة حتى نهاية عام 2021، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، لاسيما لخفض رصيد الديون في البلدان الأشدّ فقراً. وبالعمل مع صندوق النقد الدولي، نساعد في تنفيذ إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون الذي يهدف إلى تقليص أعباء ديون البلدان على المدى الطويل.

وفي الوقت الذي يخرج فيه العالم من براثن الجائحة، فإن تغيّر المناخ سيظل يشكل تحدياً رئيسياً. ومجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتمويل إجراءات مواجهة التغيرات المناخية للبلدان النامية. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قدمنا أكثر من 83 مليار دولار- وفي السنة المالية 2021 وحدها، بلغ إجمالي تمويلنا المناخي أكثر من 26 مليار دولار. وتسعى خطة عملنا الجديدة بشأن تغيّر المناخ، التي أُطلقت في يونيو/حزيران، إلى دمج قضايا المناخ في جميع جهود التنمية، مع التركيز على الحد من غازات الدفيئة والتكيف الناجح. وهذه الخطة تلزمنا بتخصيص 35% من تمويلات مجموعة البنك لتحقيق منافع مناخية مشتركة على مدى السنوات الخمس القادمة؛ وسيساند 50% من التمويل المناخي الذي يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية أنشطة التكيف والقدرة على الصمود. وسنعمل على مواءمة جميع موارد البنك الدولي التمويلية مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025. وسنساند البلدان في إعداد وثائق مساهماتها الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ وإستراتيجياتها طويلة الأجل الخاصة وتنفيذها؛ وسيسهم ذلك بدوره في توجيه أطر شراكتنا القُطرية. وسنساند تحوّل البلدان من استخدام الفحم إلى بدائل ميسورة التكلفة وموثوقة وأنظف لتوليد الكهرباء. وستساعد جهودنا البلدان على تنمية اقتصاداتها، وفي الوقت نفسه الحد من الانبعاثات، والتكيف مع تغيّر المناخ، وبناء القدرة على الصمود، وحماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي.

في السنة المالية 2021، ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتقديم 30.5 مليار دولار للبلدان المتعاملة معنا، وارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 36 مليار دولار في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية للبلدان الأشدّ فقراً. ورحبت بتأييد مجموعة العشرين لتقديم موعد إعداد دورة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية إلى عام 2021، وهو ما سيتيح للبلدان الأشدّ فقراً مزيداً من الموارد للتغلب على الأزمة والعمل على تحقيق التعافي. ويسرني أيضاً أنه بعد قرابة ثلاثة عقود، قام السودان بتسوية المتأخرات المستحقة عليه للمؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، مما أتاح له استئناف العمل الكامل مع مجموعة البنك وتمهيد الطريق أمامه للحصول على نحو ملياري دولار من الموارد التمويلية من المؤسسة.

وقد سجلت مؤسسة التمويل الدولية أداء مالياً قوياً، حيث بلغت قروضها مستوى قياسياً قدره 31.5 مليار دولار، منها 23.3 مليار دولار من التمويل طويل الأجل و 8.2 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. كما توسعت المؤسسة في تقديم الموارد التمويلية قصيرة الأجل وحافظت على تدفق التجارة. ونظراً للتأثير البالغ لجائحة كورونا على مؤسسات الأعمال الخاصة في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة، قدمت المؤسسة مساندة حيوية من خلال توفير السيولة وتمويل التجارة، مما أتاح للشركات مواصلة عملها، والحفاظ على الوظائف، وهيأ المجال أمام مشاركة القطاع الخاص

طويلة الأجل بمجرد انحسار آثار الجائحة. ونعمل حالياً على تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (IFC 3.0) لإعداد المزيد من المشروعات المتاحة للاستثمار حيثما تشتد الحاجة إليها، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وإعداد مجموعة من الاستثمارات الجاهزة للتنفيذ في عالم ما بعد الجائحة.

في فبراير/شباط، سرني أن أعلن اختيار مختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية. إن مهاراته القيادية وخبراته ستمكن مجموعة البنك الدولي من الاستفادة من السرعة والنطاق غير المسبوقين لاستجابتنا في مواجهة الأزمة العالمية ومساندة جهود التعافي الحيوية من خلال القطاع الخاص.

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 5.2 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى توفير خدمات كهرباء جديدة أو محسنة لما يبلغ 784 ألف شخص، ومساندة إيجاد نحو 14600 فرصة عمل، وإدرار ضرائب تزيد قيمتها على 362 مليون دولار للبلدان، وتهيئة الظروف لتقديم قروض تصل قيمتها إلى نحو 1.3 مليار دولار، بما في ذلك لمؤسسات الأعمال المحلية. وواصلت الوكالة إحراز تقدم في مجالات أعمالها الإستراتيجية ذات الأولوية، حيث خصصت 85% من مشروعاتها في السنة المالية 2021 لأنشطة التخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيف معه، والمشروعات الجديدة في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي إطار التزامنا المستمر بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في أماكن عملنا وأنشطتنا، فقد رحبت أنا وجهاز إدارتنا العليا بالتوصيات الثمانين التي قدمتها في السنة المالية 2021 فرقة عمل مجموعة البنك الدولي لمكافحة العنصرية. ويجري العمل بالفعل لتنفيذ المجموعة الأولى التي تضم 10 توصيات أساسية، وهناك المزيد منها قيد الدراسة. وأنا هنا أعرب عن امتناني لكل من أسهم في هذا الأمر المهم في وقت نواصل فيه العمل من أجل إحداث تغييرات ملموسة ومجدية ودائمة.

على مدى العام الماضي، لم يألُ موظفونا جهداً لمساندة البلدان المتعاملة معنا، حتى مع انتقالنا إلى العمل في المنزل ومواجهة تأثير الجائحة على حياتنا وأسرنا ومجتمعاتنا المحلية. لقد حرصوا على الالتزام بأعلى معايير الجودة حتى ونحن نقوم بزيادة مساندتنا لتلك البلدان. وإنني أعرب عن عميق امتناني لهذا الالتزام برسالتنا، وأتطلع إلى الترحيب بالموظفين مرة أخرى في مكاتبنا حالما تسمح الظروف.

إن المسار نحو تحقيق النمو المستدام طويل الأجل مرهون بإحراز تقدم مستمر في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. وبفضل تفاني جهاز موظفينا، ومساندة شركائنا، وعلاقاتنا مع البلدان، فإنني على ثقة من أننا سنساعد البلدان على التغلب على هذه الأزمة والعودة إلى مسار النمو المستدام والشامل للجميع.

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من المديرين التنفيذيين

لقد كان العام الماضي حافلاً بالتحديات الهائلة في مختلف أنحاء العالم - لاسيما في البلدان النامية - حيث أدت جائحة كورونا إلى عكس مسار عقود من التقدم المحرز في إنهاء الفقر المدقع، وتحقيق الرخاء المشترك، والحد من عدم المساواة. واستجابت مجموعة البنك الدولي بسرعة وعلى نطاق واسع للتأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة للمساعدة في حفز التعافي. لكن لا تزال ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات الفئات المهمشة وتلك التي تعيش في المناطق الأشدّ فقراً. وقد ناقش المجلس عدة مبادرات وبرامج مهمة ووافق عليها في مساندة لكل من الاحتياجات الفورية للبلدان وأهدافها الإنمائية طويلة الأجل.

اللقاحات. اتخذنا قرارات رئيسية وفي الوقت المناسب بشأن مقترحات جهاز إدارة مجموعة البنك للتصدي للجائحة وتمويل جهود التطعيم، بما في ذلك توفير آليات التسليم الفوري. ودخلت مجموعة البنك الدولي في شراكة مع منظمة الصحة العالمية ومرفق كوفاكس واليونيسف وغيرها، بما في ذلك شركات القطاع الخاص المصنعة، للمساعدة في تسهيل حصول البلدان النامية على اللقاحات بشفافية وبأسعار معقولة ومنصفة، ومواصلة تدعيم الاستعداد العالمي لمواجهة الجوائح في المستقبل.

مساعدة الفقراء. للمساعدة في بدء عملية التعافي، سجلت مجموعة البنك زيادة تاريخية في تقديم القروض للمشروعات والمبادرات لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك الدول الصغيرة، في التصدي للتحديات متعددة الأوجه، وحماية رأس المال البشري، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

وفي ضوء ضخامة الاحتياجات التمويلية المطلوبة، وافقنا على تعجيل موعد إعداد العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي نتوقع الانتهاء من إعدادها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021. بالإضافة إلى ذلك، وافقنا على تحديث سياسة عمليات البنك الدولي 2.30 (التعاون الإنمائي والهشاشة والصراع والعنف) للمساعدة في تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وفي اجتماعات الربيع لعام 2021، طلبت لجنة التنمية أيضاً من البنك العمل، جنباً إلى جنب مع شركاء آخرين، على توسيع نطاق عمله لمعالجة تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي ومساندة البلدان في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. تواصل مجموعة البنك مساندة البلدان في تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي إطار الاستجابة لأزمة كورونا، فالفرصة مهيأة أمام مجموعة البنك لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في بناء الأسس اللازمة لتحقيق تعافٍ قوي ودائمٍ على أساس إطار سبق مناقشته، يساند تحقيق التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. ونعتقد أن هذا، بدوره، يمكن أن يساعد في التصدي لتحدي تغيّر المناخ الأطول أمداً.

المناخ. يحدونا الأمل في أن تساعد الأهداف الجديدة الطموحة لتمويل الأنشطة المناخية الواردة في خطة العمل بشأن تغير المناخ للأعوام 2021 - 2025، ومواءمة تمويل مجموعة البنك مع اتفاق باريس - التي يكملها نهج التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، والجهود الرامية إلى بناء قدرة الأمن الغذائي على الصمود في وجه التحديات على المدى الطويل - في تحقيق هدفي البنك الدولي المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة.

إطار المعرفة. رحبنا بمناقشة الإطار الإستراتيجي الجديد للمعرفة، الذي يسعى جاهداً إلى تحسين إدماج المعرفة في الحلول المتاحة للبلدان المتعاملة معنا والمجتمع العالمي. ونتطلع إلى تنفيذ هذا الإطار الذي سيدعم دور مجموعة البنك باعتبارها مصدراً للحلول.

(من اليسار إلى اليمين، الصف الأعلى) إيفانجيليا بوزيس، *الولايات المتحدة*؛ تاكاشي مييهارا، *اليابان*؛ ريتشارد هيو مونتغمري، *المملكة المتحدة*؛ آرنو بويسى، *فرنسا*؛ غونتر بيغر، *ألمانيا*؛ عبد الحق بجاوي، *الجزائر*؛ لويز ليفونيان، *كندا*؛ مونيكا إ. ميدينا، *بيرو*؛ نايجل راي، *أستراليا*؛ هايريتين ديميركان، *تركيا*؛ ميرزا حسين حسن، *الكويت* (عميد المجلس)؛ راجيش خولار، *الهند*؛ ألفونس إيبي كواغو، بنن؛ (من اليسار إلى اليمين، الصف الأسفل)توفيلا نيامادزابو، *بوتسوانا*؛ أبراهام وينتروب، *البرازيل*؛ محمد حسن أحمد، *ماليزيا*؛ جونهونغ تشانغ، *الصين*؛ إيفا فالي مايسترو، *إسبانيا*؛ كوين دافيدز، *هولندا* (العميد المشارك)؛ جير اتش. هاردي، *آيسلندا*؛ ماتيو بوغاميلي، *إيطاليا*؛ عبد المحسن سعد الخلف، *المملكة العربية السعودية*؛ رومان مارشافين، *الاتحاد الروسي*؛ كاتارينا زاديل كوروساسكا، *بولندا*؛ أرماندو مانويل، *أنغولا*.

الديون. في الوقت الذي تواجه فيه البلدان تزايد أعباء مديونيتها، كلف محافظونا، إلى جانب صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك بمعالجة الضائقة المالية وأوضاع المديونية الحرجة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على نحو يدعم جهود التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع والحد من الفقر. ويحدونا الأمل في أن يتيح إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون، إلى جانب تمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى نهاية عام 2021، للبلدان المستفيدة تخصيص المزيد من الموارد للتصدي للأزمة، والاستثمار في خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتشجيع النمو، وتحسين نُهُجها طويلة الأجل بشأن الديون.

القطاع الخاص. يدرك القطاع الخاص تزايد القيود الائتمانية، ولذا فهو يلعب دوراً فاعلاً بالغ الأهمية في مساعدة البلدان المتعاملة معنا على تحقيق أهدافها الإنمائية، وتهيئة الأسواق وتنميتها، وتعبئة الموارد، والتصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك من خلال منصة الصحة العالمية لمؤسسة التمويل الدولية وبرامج الاستجابة التي أطلقتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ونتوقع أن تواصل مجموعة البنك بناء الشراكات عبر إطار إستراتيجي مشترك للمساعدة في إيجاد حلول للقطاع الخاص تعالج التحديات الإنمائية.

العدالة بين مختلف الأعراق. شهد هذا العام جهوداً حثيثة لمعالجة أوجه الظلم العنصري داخل مجموعة البنك ومع البلدان المتعاملة معنا، بما في ذلك مجموعة التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالقضاء على العنصرية بغرض مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ونتطلع إلى تنفيذ هذه التوصيات من خلال خطة عمل ستعيد تأكيد هذه القيمة المؤسسية التي تجسدها مدونة الأخلاقيات لمجموعة البنك.

آليات المساءلة. نؤكد مجدداً أيضاً على أهمية آليات المساءلة بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلباً أو من المحتمل أن يتأثروا سلباً بسبب مشروعات مجموعة البنك واستثماراتها. وقد وافقنا على إدخال تحسينات على إطار المساءلة الاجتماعية والبيئية لمجموعة البنك، بما في ذلك إدخال تغييرات على الأدلة التوجيهية لهيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي وعلى تبعية مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

القيادة وجهاز الموظفين والعودة إلى المكاتب. شهد نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بدء فترة ولاية جديدة لمجلس المديرين التنفيذيين، وفي فبراير/شباط رحبنا بمختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية.

ونتطلع إلى إتاحة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والعودة الآمنة لموظفي مجموعة البنك إلى مكاتبهم، والعودة بشكل عام إلى الوضع الطبيعي الجديد. ونعرب عن بالغ تقديرنا للموظفين على تفانيهم المستمر في خدمة رسالة مجموعة البنك ومثابرتهم وعملهم الدؤوب خلال العام الماضي، على الرغم من التغيّر الهائل والمفاجئ في بيئات عملهم وحياتهم.

ومازالت مجموعة البنك على أتم استعداد لمساعدة البلدان المتعاملة معها على السير على طريق التعافي. ويحدونا الأمل في أن تشهد السنة المالية الجديدة نواتج صحية جيدة وتنمية قوية للجميع.

مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان في أثناء أزمة فيروس كورونا

هذا العام، استمرت جائحة كورونا في التأثير سلباً على صحة مليارات البشر ورفاهتهم، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالاقتصادات، وتفاقم عدم المساواة في مختلف أنحاء العالم. في 2020، سقط نحو 100 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع. كما واجه ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2020 - أي زيادة بما يصل إلى 161 مليون شخص مقارنة بما كانت عليه الحال في عام 2019. وتسبب إغلاق المدارس في خسائر كبيرة في التعلّم لما يصل إلى 1.6 مليار طالب توقفوا عن الذهاب إلى المدارس. ويعني تعطل الخدمات الصحية أن العديد من الأمراض غير السارية والتي يمكن الوقاية منها تبقى بغير علاج. وكانت النساء والفتيات بشكل خاص الأكثر تضرراً من هذه التداعيات واسعة النطاق، نظراً لاحتمال فقدانهن لوظائفهن أو عدم ذهابهن إلى المدارس أكثر من غيرهن؛ كما أنهن يتعرضن بصورة متزايدة للعنف القائم على نوع الجنس.

وقد أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة - وهي الأكبر في تاريخنا. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من 157 مليار دولار. ويعكس حجم هذه الاستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل ذلك: 45.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان متوسطة الدخل، و 53.3 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية لأشد البلدان فقراً، مع مساعدات التخفيف التلقائي من أعباء الديون للبلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة؛ و 42.7 مليار دولار[1] من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة؛ وضمانات بقيمة 7.6 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين؛ و 7.9 مليارات دولار من الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

بدأت استجابتنا في أبريل/نيسان 2020 ببرنامجنا الصحي الإستراتيجي للتأهب والاستجابة. ونستخدم في ذلك نهجاً برامجياً عالمياً متعدد المراحل لمساعدة البلدان على الحصول على التمويل لتلبية الاحتياجات الصحية. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 إلى يونيو/حزيران 2021، ارتبطنا بتقديم 8.4 مليارات دولار لتمويل 153 عملية في إطار النهج البرامجي متعدد المراحل وأعدنا ترتيب أولويات ما قيمته 3.1 مليارات دولار من المحفظة لمساندة استجابات أكثر من 100 بلدٍ للتصدي للجائحة.

وفي يونيو/حزيران 2020، نشرت مجموعة *البنك الدولي ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح*، التي تحدد إطاراً استثنائياً لاستجابتنا من حيث السرعة والحجم والانتقائية. وهي تعطي أولوية لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمة والانتقال إلى التعافي، وذلك من خلال: (1) إنقاذ الأرواح؛ (2) حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً؛ (3) تأمين أسس الاقتصاد؛ (4) تدعيم السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود، بالاستناد إلى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة.

كما لعبنا دوراً رئيسياً في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين التي تأسست في مايو/أيار 2020 بناء على طلب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد قدمت المبادرة أكثر من 5 مليارات دولار من مساعدات تخفيف أعباء الديون إلى أكثر من 40 بلداً من البلدان المشاركة. وكان من المُقرر أن ينتهي أجلها في ديسمبر/كانون الأول 2020، ولكن تم تمديد العمل بها مرتين بسبب أزمة كورونا، ومن المُتوقع أن تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2021.

نساند التوزيع العادل وواسع النطاق للقاحات المأمونة والفاعلة المضادة لفيروس كورونا على البلدان النامية حتى يمكنها إنقاذ الأرواح، والسيطرة على تفشي الجائحة، وتدعيم تعافيها. وفي أكتوبر/

[1] تشتمل ارتباطات طويلة الأجل من مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص وارتباطات قصيرة الأجل وموارد أساسية تمت تعبئتها من الغير.

في **الصومال،** نساند تقديم التحويلات النقدية المباشرة إلى نحو 200 ألف أسرة من الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً (انظر الصفحة 23).

في **جمهورية أفريقيا الوسطى،** نساند أكبر برنامج للنقد مقابل العمل في البلاد الذي أتاح فرصاً لكسب الرزق لنحو 18 ألف شخص (انظر الصفحة 26).

في **منغوليا،** نوفر معدات الوقاية الطبية والشخصية ونعزز قدرات المستشفيات في جميع أنحاء البلاد (انظر الصفحة 32).

في **تركيا،** نساعد الحكومة على تطوير نظام جديد للتعليم الرقمي لما يصل إلى 5 ملايين طالب (انظر الصفحة 37).

في **المكسيك،** نساعد في تدعيم الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود وتوسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية والإسكان الاجتماعي القادرين على الصمود في المناطق الحضرية (انظر الصفحة 40).

في **المغرب،** نساعد على توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية في الزراعة ونشجع الممارسات المراعية للمناخ لمساندة النمو الأخضر (انظر الصفحة 47).

في **بنغلاديش،** نساعد في تحديث بيئة التجارة والاستثمار، وحماية العمال، وتعزيز فرص الحصول على الوظائف (انظر الصفحة 50).

تشرين الأول 2020، وفي ظل تسارع وتيرة تطوير لقاحات كورونا على مستوى العالم، قمنا بإتاحة 12 مليار دولار على مدى 24 شهراً لمساعدة البلدان على شراء اللقاحات المأمونة والفاعلة ونشرها، وذلك من خلال تقديم تمويل إضافي لمشروعات النهج البرامجي العالمي متعدد المراحل لأنشطة الرعاية الصحية؛ وقمنا بزيادة حجم هذه الاعتمادات إلى 20 مليار دولار في يونيو/حزيران 2021. وتتيح هذه الحزمة المرنة للبلدان شراء اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس أو غيره من المصادر المعتمدة وتمويل الأنشطة ذات الصلة التي تدعم تفعيل الأنظمة الصحية وتدعيمها، مثل الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية، وسلاسل تبريد اللقاحات، وتدريب العاملين، وأنظمة البيانات والمعلومات، وأنشطة التواصل التي تشجع على تقبل اللقاحات. في السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم ما قيمته 4.4 مليارات دولار لمشروعات النهج البرامجي العالمي متعدد المراحل لأنشطة الرعاية الصحية بغرض تمويل توفير اللقاحات لما يبلغ 53 بلداً، بما في ذلك إعادة توجيه التمويل من المشروعات القائمة. ويشمل ذلك مساندتنا للصندوق الاستئماني لأفريقيا لشراء اللقاحات، في إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، التي أُعلن عنها في يونيو/حزيران 2021. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان على شراء لقاحات كورونا وتوزيعها على ما يصل إلى 400 مليون شخص، مما يدعم هدف الاتحاد الأفريقي بتطعيم 60% من سكان القارة بحلول عام 2022.

تتيح مؤسسة التمويل الدولية 4 مليارات دولار بهدف التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية وزيادة الإمدادات والإنتاج المحلي للقاحات ومعدات الحماية الشخصية في البلدان النامية، فضلاً عن معالجة أوجه الاختناق في الإمدادات الطبية. وننشر أيضاً جميع بيانات عمليات مجموعة البنك عن لقاحات كورونا على الإنترنت. ونواصل تدعيم هذه الجهود من خلال التعاون المستمر مع طائفة واسعة من الشركاء العالميين، بما في ذلك الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي، وصندوق النقد الدولي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت الذي نعمل فيه مع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على معالجة الأزمة الصحية والعمل على تحقيق التعافي، فإننا نستفيد من كل الفرص لتحقيق النمو المستدام، وتشجيع الاحتواء، وبناء عالم أفضل. ونحن نمضي قُدماً لتدعيم الأنظمة الصحية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومعالجة التأثير غير المتكافئ على النساء، وإبقاء الطلاب في المدارس، والحفاظ على الوظائف وإيجاد المزيد منها، ومكافحة انعدام الأمن الغذائي، وتدعيم المؤسسات وتقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز القدرة على الاستمرار في تحمُّل الدين، والحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتحظى هذه الأولويات بأهمية خاصة للبلدان الأشدّ فقراً وللبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومن خلال مزيجنا الفريد من التمويل والدراسات التحليلية واستخلاص الدروس من الأزمات السابقة - وبالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى - فإننا ما زلنا على التزامنا الراسخ بمساعدة البلدان على الخروج من هذه الأزمة والمضي قدماً نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

خلال الفترة من أبريل/نيسان 2020
حتى نهاية السنة المالية 2021،
أتاحت مجموعة البنك الدولي
157 مليار دولار لمكافحة الآثار الصحية
والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا.

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- **المؤسسة الدولية للتنمية** تقدم تمويلا بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.
- **مؤسسة التمويل الدولية** تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية، وتعبئة رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.
- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الجدول 1

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

	2017	2018	2019	2020	2021
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	68,274	74,265	68,105	83,547	98,830
المدفوعات [ب]	43,853	45,724	49,395	54,367	60,596
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات [ج]	22,611	23,002	23,191	27,976	30,523
المدفوعات	17,861	17,389	20,182	20,238	23,691
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات [ج]	[د]19,513	[هـ]24,010	[هـ]21,932	[هـ] 30,365	[هـ] 36,028
المدفوعات	[د]12,718	14,383	17,549	[هـ] 21,179	[هـ] 22,921
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [و]	18,345	19,027	14,684	17,604	20,669
المدفوعات	10,355	11,149	9,074	10,518	11,438
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	4,842	5,251	5,548	3,961	5,199
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون					
الارتباطات	2,962	2,976	2,749	3,641	6,411
المدفوعات	2,919	2,803	2,590	2,433	2,546

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشتمل الأرقام على الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

هـ. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات تمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2021، قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا والعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

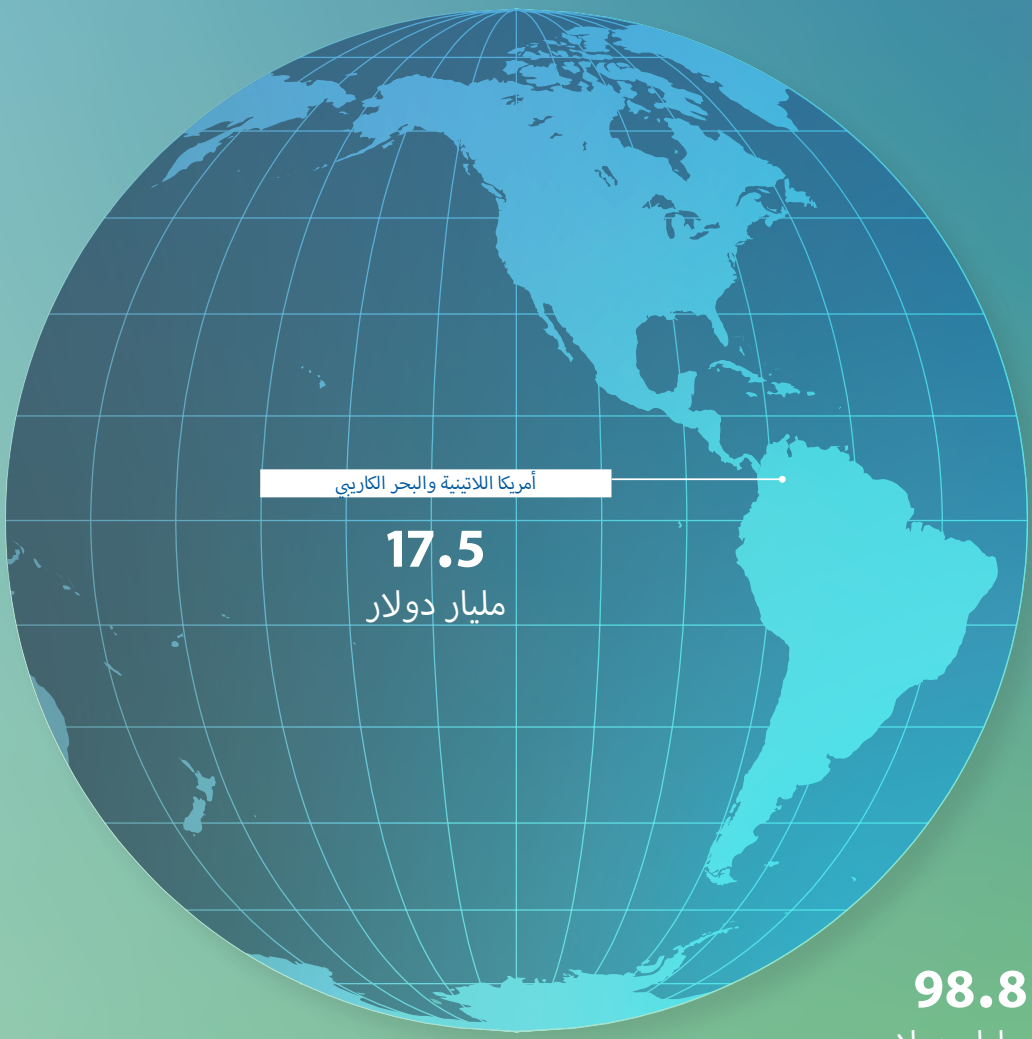

98.8
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

مجموعة البنك الدولي

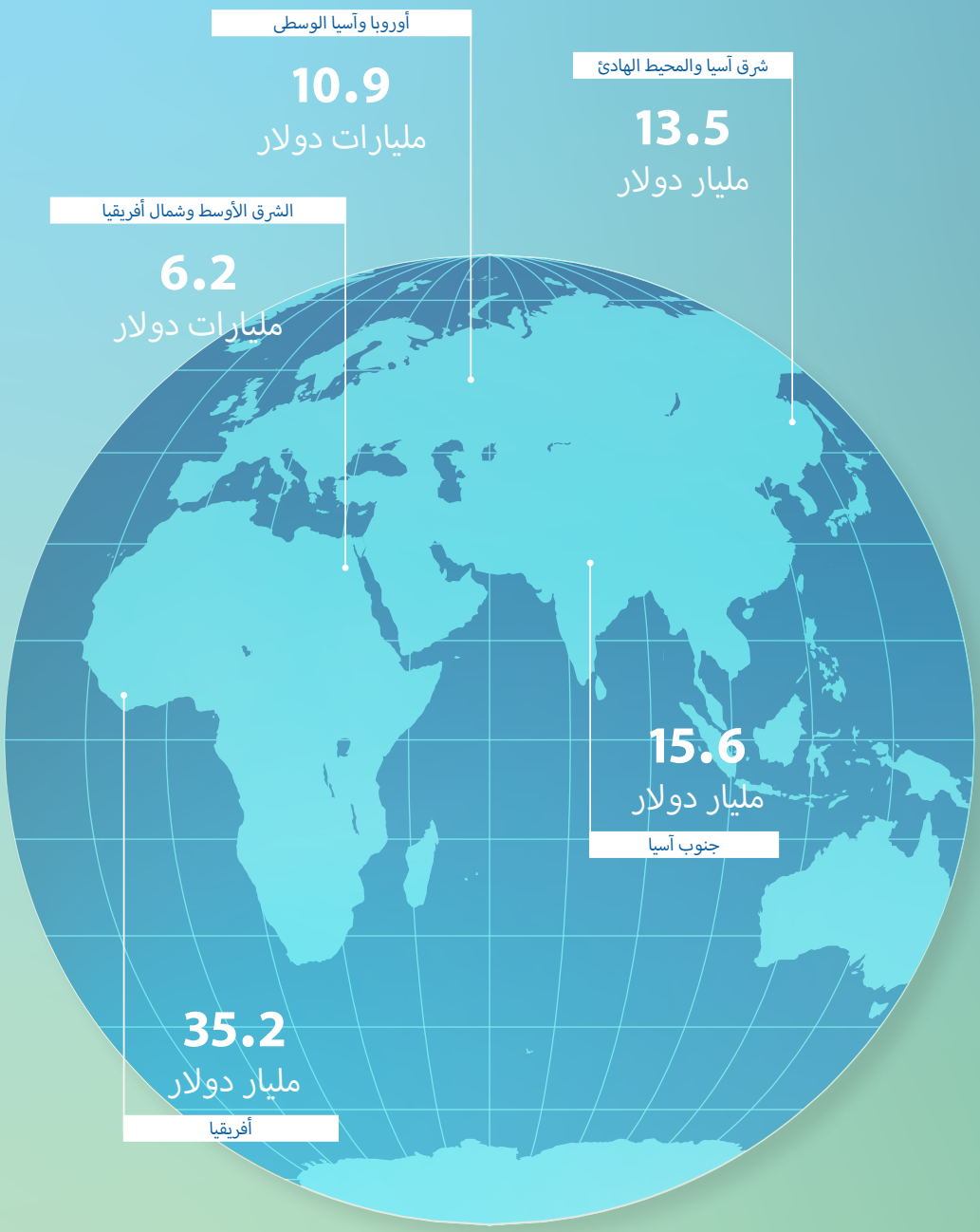
أوروبا وآسيا الوسطى
10.9
مليارات دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
13.5
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.2
مليارات دولار
15.6
مليار دولار
جنوب آسيا
35.2
مليار دولار
أفريقيا

المشاركات الإقليمية

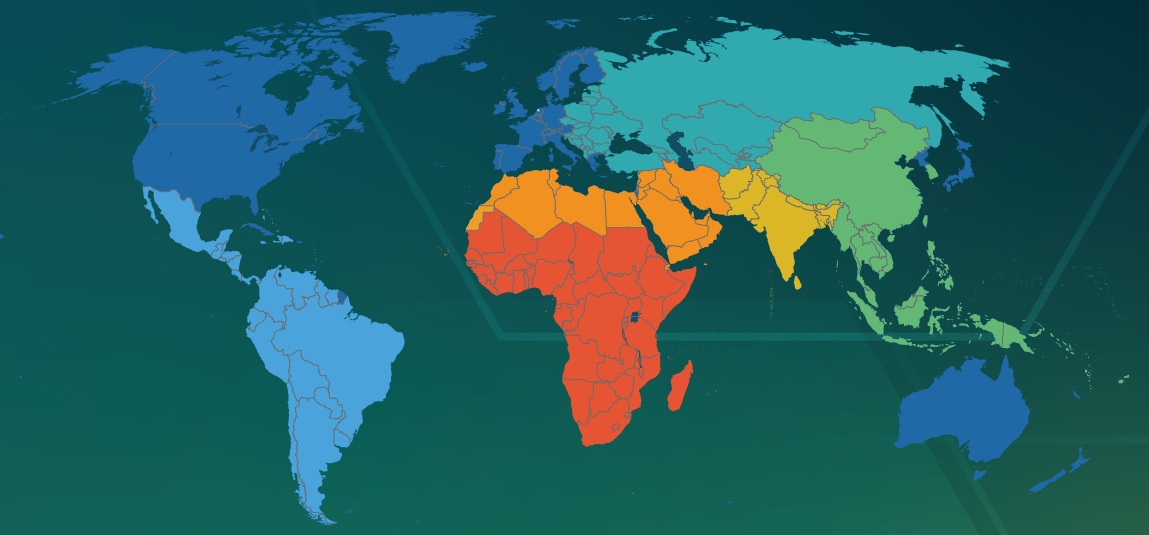

يعمل البنك الدولي في 142 بلداً في مختلف أنحاء العالم، ويواصل توسيع تواجده في البلدان المتعاملة معه - لاسيما في تلك المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف - مما يتيح له العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة مع الحكومات والشركاء الآخرين. وفي يونيو/حزيران 2021، كان 97% من المديرين القُطريين ومديري الشؤون القُطرية و47% من جهاز الموظفين يعملون في سبع مناطق جغرافية.

أفريقيا

تسببت جائحة كورونا في إغراق أفريقيا جنوب الصحراء في أول ركود تشهده منذ أكثر من 25 عاما، وأدت إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالدين العام؛ مما دفع بقرابة 40 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع وقضى على سنوات من التقدم في جهود الحد من الفقر. غير أن التقديرات تشير إلى أن النشاط الاقتصادي في المنطقة لم ينكمش إلا بنسبة 2.4% عام 2020 بسبب انتشار الفيروس بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، وقوة النمو الزراعي، والتعافي السريع في أسعار السلع الأولية. كما أن البلدان الأفريقية يتزايد اعتمادها لتقنيات رقمية لتعزيز الإنتاجية وزيادة فرص العمل، لا سيما للنساء والشباب. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2.8% في عام 2021 و3.3% في عام 2022، وإن كان ذلك يتوقف على تسريع توزيع اللقاحات، وتطبيق سياسات موثوقة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في إطار اتفاقية التجارة الحرة لقارة أفريقيا.

وتدعم مجموعة البنك الدولي التكامل الإقليمي في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، وتزيد من حجم التمويل على المستوى القُطري وذلك لمساعدة البلدان المعنية على الاستجابة لآثار جائحة كورونا وتحفيز الجهود الرامية إلى تحقيق تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. ويُكمل دعم التكامل الإقليمي البرامج الوطنية لبناء الروابط في مجالات الطاقة والنقل والتنمية الرقمية؛ ويعزز التجارة وسلاسل القيمة الإقليمية وتكامل الأسواق المالية؛ ويساند تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز رصد الجوائح والأمراض الأخرى، وتنمية المهارات، وتمكين المرأة؛ وزيادة القدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي والمياه العابرة للحدود. كما أننا نعمل مع الشركاء لدعم النُهج العابرة للحدود في المناطق الهشة، مثل منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 15.6 مليار دولار لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بغرض تمويل 100 عملية، تشمل 1.5 مليار دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و14.1 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ العائد من اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع خمسة بلدان 8 ملايين دولار.

ويدعم هذا التمويل الاستثمارات في بلدان المنطقة للاستجابة لآثار جائحة كورونا وحماية موارد كسب الرزق وخلق فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، وتسريع وتيرة الابتكار، وتعزيز الشمول.

حماية الفئات الأكثر احتياجاً وموارد كسب الرزق

منذ بداية الجائحة، لم نفتأ نساعد البلدان على تدعيم برامج شبكات الأمان الاجتماعي للتصدي للفقر، وحماية موارد كسب الرزق، وتعزيز صلابة الاقتصاد في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ففي جزر القمر، تساعد إحدى عمليات سياسات التنمية على زيادة الحماية الاجتماعية من خلال إنشاء نظام للدفع الإلكتروني لتوسيع نطاق خدمات الدفع وإنشاء سجل اجتماعي سيزيد من استجابة هذه البرامج وكفاءتها. وفي السودان، يقدم برنامج دعم الأسر (ثمرات) تحويلات نقدية شهرية للأسر الأكثر احتياجاً ويحسن من نظم شبكات الأمان للتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وغيرها من الصدمات. كما أننا في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات في هذا الجهد، مستفيدين من خبراتها في تنفيذ برامج الدعم النقدي في السودان. وحالما يتم تنفيذه، من المتوقع أن يصل إلى نحو 32 مليون شخص.

ويمكن للبلدان المعنية أن تخفف من مخاطر الإقصاء وأن تخفف من تأثير الجائحة على النساء والفتيات -المعرضات بشكل كبير للصدمات- وذلك من خلال التركيز على برامج الدفع الرقمي. وفي زامبيا، يساعد مشروع تعليم الفتيات وتمكين المرأة وموارد رزقها على زيادة دعم سبل كسب العيش للفقيرات فقرا مدقعا، كما يساعد الفتيات المحرومات في الأسر المُعدمة للحصول على التعليم الثانوي. وقد ساعد البرنامج أكثر من 34 ألف امرأة حتى الآن.

وفي كينيا، وفّر مشروع تطوير المناطق العشوائية أكثر من 26 ألف فرصة عمل عن طريق إتاحة أنشطة النقد مقابل العمل للشباب، مثل تنظيف الشوارع وأنظمة الصرف الصحي، مع مساندة نظافة البيئة وتحسين البنية التحتية الحضرية. وتعمل المرحلة الثانية من المشروع على تحسين الأوضاع في تلك المناطق العشوائية من خلال تحسين أمن حيازة الأراضي، وتطوير مرافق البنية التحتية، ودعم سبل كسب العيش.

تحسين الأمن الغذائي والمائي

حتى قبل تفشي الجائحة، كان انعدام الأمن الغذائي والمائي يشكل مصدر قلق بالغ في جميع أنحاء المنطقة، مدفوعا في ذلك بعوامل تشمل الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ والصراع. وفي مدغشقر، نساعد المنتجين الزراعيين الذين شردتهم القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة على الوصول إلى طرق أُعيد تأهيلها والأشغال كثيفة العمالة لتحفيز التعافي. وفي ملاوي، نساعد على إحلال أنظمة آلية محل أكشاك المياه التي يتم تشغيلها يدويا لتحسين الوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، والحد من مخاطر الازدحام وجائحة كورونا، وخفض تكلفة المياه. وفي ساو تومي وبرينسيبي، نساعد على

الجدول 2 شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	315	1,716	1,525	159	932	325
المؤسسة الدولية للتنمية	7,512	9,581	14,089	6,168	7,904	8,081

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 54.5 مليار دولار.

التوسع في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية وتحسينها، مع التركيز على المدارس والمراكز الصحية، في إطار الاستجابة لجائحة كورونا وحماية رأس المال البشري.

التسريع من وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز النمو الأخضر

لتشجيع النمو القادر على الصمود، يساند البنك الدولي رؤية أفريقيا الرامية إلى تحقيق الوصول الشامل بتكلفة ميسورة إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل فرد ومنشأة أعمال وحكومة بحلول عام 2030، مع تحقيق هدف مرحلي يتمثل في مضاعفة خدمات الربط الشبكي باتصالات النطاق العريض. ومن أجل إتاحة المنافع الكاملة لهذا التحول وتدعيم التعافي، تحتاج بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى ضخ استثمارات تدعم البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الكهرباء المنتظمة ميسورة التكلفة، وتنمية مهارات العاملين لإعدادهم بشكل أفضل للاقتصاد الرقمي. وفي موزامبيق، ندعم برنامجا يزيد من فرص الحصول على التعليم الجيد ويعزز من تدريب المعلمين، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، نعمل على زيادة فرص الحصول على الطاقة مع دعم التحول إلى الطاقة النظيفة في البلدان المعنية. وفي السنة المالية 2021، ساند 77% من مشروعات البنك الخاصة بالطاقة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الأنشطة المناخية. ففي رواندا، يساعد مشروع الحصول على الطاقة وتحسين الجودة على تطوير الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة والتوسّع في وصلات الشبكة الموحدّة للمنازل والشركات والمصانع والقطاع العام. ويشمل هذا الجهد أكبر عملية للبنك في أفريقيا تستهدف التحول إلى الطهي النظيف، وهي أول مشروع يشارك في تمويله صندوق الطهي النظيف، الذي يستضيفه برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة.

تدعيم الحوكمة والخدمات المجتمعية

نتعاون مع البلدان المعنية لزيادة كفاءة الخدمات العامة وشمولها، وتحسين إدارة المؤسسات والهيئات العامة، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة والقدرة على الصمود. وفي أنغولا، نساعد الحكومة على تحسين سياسات المالية العامة من خلال وضع أهداف واضحة وتطبيق متطلبات الشفافية. كما قدمنا المشورة الفنية لزمبابوي بغرض تحسين مرونة عمليات الخزانة في حالات الطوارئ وخضوعها للمساءلة، ودعم عمليات تدقيق الحسابات الآنية، وتبسيط الإجراءات لتحقيق السرعة في التقييم المسبق والتنفيذ من أجل تلبية الاحتياجات الملحة. .

يرسي تدعيم المؤسسات الأساس لنمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة، وهو ما قد يساعد في الحد من دوافع وتأثير الهشاشة والصراع والعنف. ويتيح مشروع جنوب السودان للصمود المجتمعي والحوكمة المحلية إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للمجتمعات المتأثرة بالصراع واللاجئين العائدين، وذلك بهدف الحد من النزاع على الموارد محليا وتوسيع فرص حصول النساء على الخدمات ودمج اللاجئين العائدين في المجتمع.

وفي خطوة مهمة إلى الأمام، قام السودان بتسوية متأخراته المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية في شهر مارس/آذار 2021، مما أتاح له العودة إلى المشاركة الكاملة مع مجموعة البنك الدولي بعد ما يقرب من ثلاثة عقود. وسيسمح ذلك للسودان بالحصول على ما يقرب من ملياري دولار من الموارد التمويلية للحد من الفقر وتحقيق التعافي الاقتصادي المستدام على مدى العامين المقبلين. ونحن ندعم أجندة الإصلاح في السودان لجعل اقتصاده أكثر قدرة على المنافسة، وتعزيز الشفافية، وزيادة الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتدعيم الحماية الاجتماعية.

الشكل 1 شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 15.6 مليار دولار

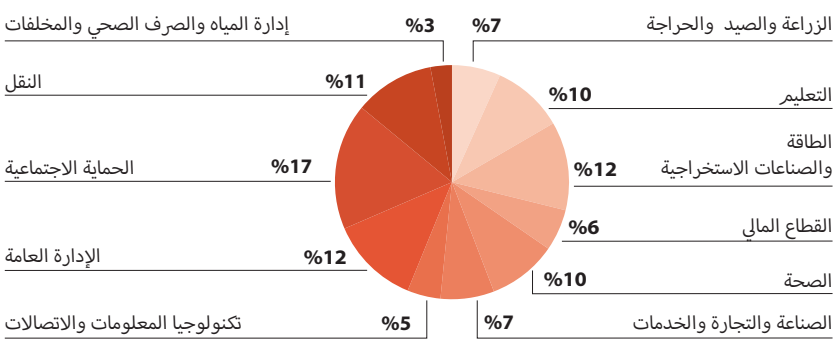

تحت الضوء

تدعيم شبكة الأمان الاجتماعي لبناء القدرة على الصمود وحماية رأس المال البشري في الصومال

في جميع أنحاء الصومال، تتراجع موارد كسب الرزق وغلات المحاصيل بالمجتمعات المحلية وسط موجات الجفاف المتكررة، والفيضانات العارمة، وغزو الجراد الصحراوي، وجائحة كورونا. وتعمل ثماني نساء من بين كل عشر من النساء العاملات في مهن تعرضهن للخطر كالزراعة. وغالبا ما تحصل المرأة على أجر منخفض، وتعمل بدون عقد، ولا تتوافر لها نظم دعم كافية، مثل التأمين الطبي للمساعدة في تغطية نفقات الرعاية الصحية أو مدفوعات الضمان الاجتماعي التي يمكن أن تساعد أفراد الأسرة على تحمّل الإصابة بمرض عضال أو إعاقة.

وقد بدأ الوضع يتحسن مع بدء تنفيذ أول برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي في البلاد. وبدعم من منح قدرها 175 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، يزيد البرنامج الوطني للتحويلات النقدية من الدعم المقدم لأشد السكان فقرا. ويقدم البرنامج تحويلات نقدية مباشرة قدرها 20 دولارا شهريا تتيح للأسرة زيادة دخلها؛ مما يعمل على تثبيت إنفاقها، لا سيما مع فقدان الوظائف أو التعرض لصدمات أخرى مثل جائحة كورونا؛ وإعطاء الأولوية لصحة الأطفال وتعليمهم. وتحدِث ستة أشهر من هذه التحويلات النقدية الفرق لدى الأسر بحيث تتمكن من شراء الغذاء والملابس وإرسال أطفالها إلى المدرسة. كما يعمل المشروع على تحسين الخدمات والشمول في النظام المالي الرسمي من خلال دعم استخدام أنظمة الدفع الرقمية التي تتيح التحويلات مباشرة عبر الهواتف المحمولة، ومن خلال إنشاء سجل اجتماعي يعزز التنسيق بين البرامج، وهو ما يضع الأساس لنظام موسع للتحويلات النقدية تموله الدولة.

وحتى الآن، تلقى أكثر من 132 ألفاً من الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً أربعة تحويلات ربع سنوية تصل إلى 240 دولارا للأسرة الواحدة. وعند تنفيذ المشروع بالكامل، سيصل إلى 200 ألف أسرة، أو أكثر من مليون شخص. وجميع المستفيدين من هذا العدد هم من الحوامل والمرضعات، أو الأمهات، أو النساء من مقدمي الرعاية الرئيسية للأطفال دون سن الخامسة، مما يساعد على تحسين مستوى التغذية والرفاهة. وتساعد هذه الجهود الأسرة والمرأة على بناء القدرة على الصمود، وتحمّل الصدمات، ومواصلة الإنفاق على تعليم الأطفال، وهو أمر أساسي لتحقيق نتائج أفضل لرأس المال البشري.

الجدول 3 شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	398	518	677	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.6	2.7	2.6	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	628	1,376	1,365	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.8	2.0	(6.0)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	232	247	281	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	53	60	66	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	57	62	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	358	544	600	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	58.2	47.7	43.7	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	9	3	10	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	85	86	87	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	75	74	70	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	137	86	60	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)[ب]	54	68	69	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	7	21	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	20	28	44	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	66	65	64	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	23	27	30	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	41	50	56	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. تشمل البيانات جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/afr.**

غرب ووسط أفريقيا

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.5 مليار دولار لغرب ووسط أفريقيا بغرض تمويل 98 عملية، تشمل 500 مليون دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و11 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ العائد من اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع بلد واحد 0.7 مليون دولار.

ولمساعدة بلدان المنطقة على التصدي لأزمة كورونا، فإننا نستثمر في مجال الصحة ونوسع شبكات الأمان للفئات الأكثر احتياجاً بها. كما ندعم التعافي الاقتصادي من خلال المساعدة في تدعيم العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومات، وتعزيز خلق فرص العمل والتحول الاقتصادي، وتحسين رأس المال البشري، وتمكين المرأة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

إنقاذ الأرواح وسط جائحة كورونا

في السنة المالية 2021، قدمنا 903 ملايين دولار لتمويل 17 بلدا في غرب ووسط أفريقيا لدعم استجابتها الصحية في حالات الطوارئ، مع التركيز على تعزيز الوقاية، وتوسيع نطاق الاختبارات، وتوفير المعدات الطبية، وتعزيز النظم الصحية وتنسيقها. ومع بدء توزيع لقاحات كورونا في العديد من البلدان، نواصل تدعيم النظم الصحية وتحديد أولويات إنتاج اللقاحات وتوزيعها بشكل آمن وفعال. وفي السنة المالية 2021، وافقنا على 15 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 622 مليون دولار من التمويل الطارئ لشراء اللقاحات، بما في ذلك لكل من بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبريا وموريتانيا والنيجر وجمهورية الكونغو والسنغال وسيراليون وتوغو، ويجري حالياً إعداد أربعة مشروعات أخرى. وبالاعتماد على الدروس المستفادة من فاشية الإيبولا في غرب أفريقيا عام 2014، ارتبطنا بتقديم أكثر من 200 مليون دولار للبرنامج الإقليمي لتعزيز نظم مراقبة الأمراض لدعم 16 بلدا في استجابتها للتصدي للجائحة وتدريب طلاب الطب من خلال برنامج التدريب المتقدم على علم الأوبئة الميداني وأساليب المختبرات.

حماية الفئات الأشدّ فقراً والأكثر احتياجاً

تعد برامج الحماية الاجتماعية القوية والمتكيفة أمرا أساسيا لحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً وضمان تحقيق تعافٍ قادر على الصمود. ويقدم البنك 1.8 مليار دولار في إطار المؤسسة الدولية للتنمية لتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي في غرب ووسط أفريقيا وتدعيم تدابير الحماية الاجتماعية، وسجلات المستفيدين، وبرامج التحويلات النقدية، وآليات التنفيذ؛ ويستفيد من هذه الجهود نحو 40 مليون شخص. وفي توغو، ندعم التحويلات النقدية الطارئة لبعض أفقر الأسر المتضررة من الجائحة، وذلك باستخدام صور الأقمار الصناعية ونقل الأموال عبر الهاتف المحمول؛ وتساعد هذه الجهود أيضا على تحديث القطاع المالي. ففي نيجيريا، يتيح نظام الحماية الاجتماعية الوطني تقديم مدفوعات رقمية لنحو 20 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، 90% منهم من الإناث. وفي غامبيا، تدعم الوكالة الوطنية للتغذية أكثر من 78 ألف أسرة في أفقر مقاطعات البلد من خلال التحويلات النقدية، بينما وزع

الجدول 4 غرب ووسط أفريقيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	505	9	500	531	155	132
المؤسسة الدولية للتنمية	6,675	9,514	10,955	4,022	5,469	6,045

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 43.1 مليار دولار.

برنامج للحماية الاجتماعية التكيفية في الكاميرون مدفوعات رقمية على 80 ألفاً من الأسر الأكثر احتياجاً. وفي نيجيريا وعموم منطقة الساحل، نساعد على تمكين النساء والفتيات من خلال توسيع نطاق حصولهن على الرعاية الصحية والتعليم، والمساعدة في الحد من زواج الأطفال.

دعم الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل وتحقيق التعافي الاقتصادي

إن تعزيز القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لاحتواء الأزمة الاقتصادية ودعم التعافي؛ وقد تضررت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص من هذه الجائحة. ونحن نعمل على توسيع نطاق الأشغال العامة والبرامج الحضرية لخلق فرص عمل في المجتمعات ذات الدخل المنخفض. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، أنتج أكبر برنامج للنقد مقابل العمل في البلاد أكثر من 16 مليون كمامة، وفي الوقت نفسه وفر موارد لكسب الرزق لنحو 18 ألف شخص وأكثر من 300 شركة محلية. وفي ليبريا، أتاح مشروع فرص الشباب تزويد أكثر من 10 آلاف شاب، نصفهم من النساء، بالمهارات والتدريب في مجال الأعمال التجارية وأدوات ومستلزمات الزراعة. وفي مالي، نتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في تعزيز سلاسل القيمة في صناعات الشيا والمانجو والثروة الحيوانية في البلاد مع إزالة الاختناقات في مرافق البنية التحتية وتعزيز فرص الحصول على الطاقة. وفي إطار برنامج مجمع الكهرباء لغرب أفريقيا، دعمنا إنشاء شبكة الربط الكهربائي بين غانا وبوركينا فاصو، وهو ما خفَّض تكلفة توريد الكهرباء إلى بوركينا فاصو وزاد من قدرة غانا على تصدير الكهرباء. ومن خلال مبادرة الوصول إلى الطاقة، نساعد على زيادة إمكانية الحصول على الطاقة، وفي الوقت نفسه دعم التحول إلى الطاقة النظيفة، وذلك بهدف تركيب أكثر من 12 مليون وصلة جديدة وتوليد 1.3 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة في السنة المالية 2021.

تعزيز النمو الأخضر المستدام

نقدم للحكومات مساعدات فورية لتخفيف أعباء المالية العامة مع الاستمرار في تعزيز الشفافية والمساءلة والمساعدة في تعزيز المشتريات العامة وإدارة الإيرادات. وفي السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم 1.5 مليار دولار من خلال 12 عملية لأغراض سياسات التنمية لدعم استجابات البلدان للجائحة وجهود التعافي. ففي نيجيريا، نساعد الحكومة على تنفيذ تدابير المالية العامة لتشجيع الشفافية والمساءلة، وتقوية الروابط بين الولايات والحكومة الاتحادية، وتعزيز مشاركة المواطنين. وفي الكاميرون، نعمل على تقوية آليات المساءلة المجتمعية في السياقات الهشة بتحسين الخدمات لأكثر من مليون شخص، كثير منهم من النازحين قسرا. وفي كوت ديفوار، يضع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إطاراً للسياسة العامة والإجراءات التنظيمية للاستثمارات المستدامة بيئيا، ويقدمان برامج لضمانات ائتمانية جزئية بغرض حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي منطقة الساحل، نعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تطبيق ممارسات زراعية مراعية لتغير المناخ وإصلاح الأراضي، وذلك من أجل دعم النظم الغذائية القادرة على الصمود.

وفي شهر يناير/كانون الثاني 2021، أعلن البنك عن استثمار خمسة مليارات دولار على مدى خمس سنوات لإصلاح الأراضي المتدهورة، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز سبل كسب العيش في 11 بلدا في مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي. وتهدف هذه الجهود إلى دعم البلدان المعنية خلال تعافيها من الجائحة، مع التصدي في الوقت نفسه لآثار فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

الشكل 2 غرب ووسط أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021

الحصة من المجموع البالغ: 11.5 مليار دولار

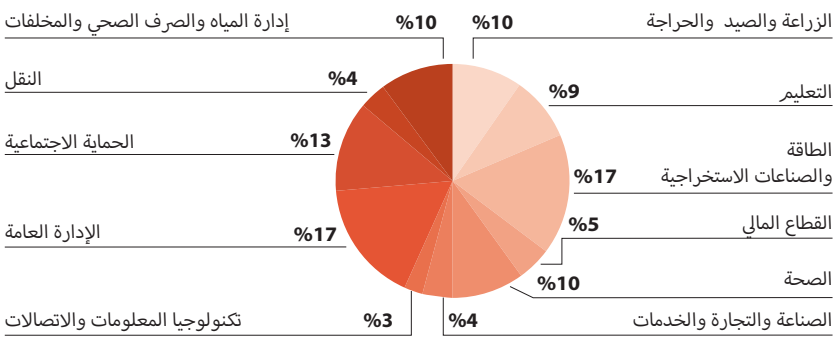

تحت الضوء

دعم الرعاة في منطقة الساحل للتصدي لتغير المناخ

تتيح تربية الماشية مصدر رزق لأكثر من 20 مليون شخص في منطقة الساحل، يرتحلون من مكان إلى آخر كل عام بحثاً عن المراعي الخصبة والمياه اللازمة لرعي قطعانهم. وقد أدت الجائحة إلى إغلاق الحدود، وهو ما منع الحيوانات من الهجرة إلى أراضيها الأصلية وعرض صحتها للخطر. كما ازدادت مخاطر نشوب صراعات بين المزارعين المتأهبين لزراعة أراضيهم والرعاة غير القادرين على التنقل.

ويعمل المشروع الجهوي لدعم النظام الرعوي في الساحل، الذي تبلغ تكلفته 600 مليون دولار، على الحفاظ على النظم الرعوية في بوركينا فاصو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال. ويركز المشروع على تحسين إدارة الموارد الطبيعية وصحة الحيوان، وتخفيف حدة الصراعات، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وضمان التأهب للأزمات والتصدي لها. ومنذ عام 2015، استفاد من هذا المشروع أكثر من مليوني شخص يعتمدون على الرعي اعتمادا رئيسيا. كما شهدت المنطقة تحسّنا في صحة الحيوان بفضل بناء وإعادة تأهيل ما يقرب من 300 مركز تلقيح، حيث تم تلقيح أكثر من 200 مليون حيوان، فضلا عن بناء ما يقرب من 70 وحدة بيطرية وتدريب أكثر من 50 طبيبا بيطريا.

ومن خلال هذا المشروع، نساعد أيضا في إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة، وبالتالي تحسين ظروف الرعاة وأسرهم. وقد أنشأت هذه الجهود أكثر من 180 نقطة مياه على طول طرق الهجرة، وخططا لإدارة الأراضي الطبيعية بما يحقق لها الاستدامة على مساحة تزيد على 5 ملايين هكتار من المناطق الرعوية، وأكثر من 1400 كيلومتر من الممرات للحيوانات. وقد ساعدنا في بناء وإعادة تأهيل ما يقرب من 70 سوقا للماشية وعشرات المسالخ، وتحسين وصول الرعاة إلى الأسواق وتعزيز الأنشطة التجارية والدخول النقدية. كما وفر المشروع مواردَ لكسب الرزق لأكثر من 20 ألف شخص، 88% منهم من النساء؛ وإنشاء نظم للإنذار المبكر؛ وقدم تدريبا للخبراء على منع الأزمات، وذلك لتسهيل الحوار السلمي بين مجتمعات المزارعين والرعاة تخفيفا لأي توترات بين الجانبين.

الجدول 5 غرب ووسط أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	267	351	459	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	453	1,564	1,646	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.9	3.8	(3.5)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	156[ب]	165	154	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	50	55	59	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	48	53	57	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	120	166	224	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	56.9[ب]	47.1	34.5	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	10	2	4	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	82	83	80	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	86	82	79	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	170	122	97	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)[ج]	54	68	69	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0	7	15	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	35	42	51	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	83	81	80	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	23	28	32	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	53	62	68	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2001. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. تشمل البيانات جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/afr.**

شرق آسيا والمحيط الهادئ

بدأت اقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ في التعافي بعدما عانت من صدمة اقتصادية حادة عام 2020، غير أن التعافي كان متفاوتا. ولم تتبع سوى الصين وفييتنام مسارا من النمو السريع، حيث تجاوز الناتج مستويات ما قبل تفشي الجائحة عام 2020. وفي الاقتصادات الرئيسية الأخرى، ظل الناتج في المتوسط أقل من المستويات السابقة بنحو 5%، مع تسجيل أقل فجوة في إندونيسيا (2.2%) وأكبر فجوة في الفلبين (8.4%). وكان الانكماش الاقتصادي شديدا ومستمرا بشكل خاص في بعض الاقتصادات الجزرية الصغيرة، حيث انخفض الناتج عام 2020 أكثر من 10% عن مستويات ما قبل الجائحة في فيجي وبالاو وفانواتو.

ومن المتوقع أن تسجل الصين وفييتنام معدل نمو يصل إلى 8.5% و6.6% على التوالي عام 2021، في حين يتوقع ألا يزيد معدل النمو في باقي بلدان المنطقة عن 4.0%. ويتوقع أن يتأخر أمد التعافي بشكل خاص في الاقتصادات الجزرية المعتمدة على السياحة، حيث تشير التقديرات إلى أن النمو سيكون سلبيا في نصف هذه البلدان تقريبا، على الرغم من أنها تجنبت إلى حد كبير الآثار المباشرة للجائحة.

وأدت الضائقة الاقتصادية إلى توقف معدل الفقر عن التراجع في المنطقة، وذلك للمرة الأولى منذ 20 عاما؛ وستحول الأزمة دون خروج نحو 29 مليون شخص من دائرة الفقر بنهاية عام 2021. وازدادت التفاوتات بسبب الجائحة وما نتج عنها من إغلاق النشاط الاقتصادي، فضلا عن عدم المساواة في الحصول على الدعم الاجتماعي والتقنيات الرقمية. وفي بعض البلدان، يقل احتمال مشاركة أطفال الأسر التي تقع في الخُمسين الأدنى من السكان في أنشطة التعلم بنسبة 20% عن احتمال مشاركة أطفال الأسر في الخُمس الأكثر ثراء.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 7.9 مليارات دولار لتمويل 38 عملية في المنطقة خلال السنة المالية 2021، من بينها 6.8 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.1 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقّع البنك على 35 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع أربعة بلدان بمبلغ إجمالي 3.2 ملايين دولار.

ويركز عملنا في المنطقة على ثلاثة مجالات رئيسية: رأس المال البشري والشمول، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، والقدرة على الصمود والاستدامة - حيث شكلت الاستجابة لجائحة كورونا جزءا لا يتجزأ من عملنا في السنة المالية 2021. ونواصل تعميق شراكاتنا مع بعض البلدان الأعضاء غير المقترضة في المنطقة، ومن بينها كوريا وماليزيا وسنغافورة، مما يتيح لنا توليد المعارف والدروس والحلول الإنمائية للأولويات الإنمائية المشتركة وتبادلها.

معالجة أزمة كورونا

في إطار تسهيل الصرف السريع التابع للبنك الدولي لمواجهة جائحة كورونا، نقوم بتنفيذ مشروعات طارئة في عدة بلدان، من بينها كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبابوا غينيا الجديدة والفلبين. وتوفر هذه المشروعات التمويل في حالات الطوارئ لشراء اللوازم الطبية والمختبرية، وتدريب الكوادر الطبية، وتدعيم نظم الصحة العامة الوطنية. وقد أعدنا هيكلة المشروعات القائمة في كمبوديا وولايات

الجدول 6 شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,030	4,770	6,753	5,048	4,679	4,439
المؤسسة الدولية للتنمية	1,272	2,500	1,115	1,282	1,589	1,297

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 37.5 مليار دولار.

ميكرونيزيا الموحدة ومنغوليا والفلبين وساموا وتونغا وتوفالو وفانواتو لمكافحة الجائحة، بما في ذلك عن طريق تفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث. كما نساعد كمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين على تمويل شراء أو توزيع لقاحات واختبارات وعلاجات كورونا. وفي فييتنام، أعددنا سلسلة من مذكرات السياسات تتضمن إستراتيجيات وتوصيات للمساعدة في احتواء انتشار فيروس كورونا، وحماية الفئات الأكثر احتياجاً من آثار الجائحة، وتحفيز التعافي الاقتصادي على نطاق واسع.

بناء رأس المال البشري وتشجيع الشمول الاقتصادي

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أساساً لضمان النمو المستدام على المدى الطويل والحد من الفقر. ففي إندونيسيا، يدعم البنك برنامج التحويلات النقدية المشروطة في كيلوارغا هارابان، مما ساعد على خفض معدلات التقزم بين الأطفال والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال. وفي عام 2017، دعمنا توسيع نطاق هذا البرنامج من 6 ملايين أسرة إلى 10 ملايين أسرة، مما يجعله ثاني أكبر برنامج من نوعه في العالم. كما دعم البنك استجابة الحكومة لجائحة كورونا من خلال تمويل إضافي بقيمة 98 مليون دولار لبرنامج إصلاح المساعدات الاجتماعية، وتقديم تحويلات نقدية طارئة للمستفيدين الحاليين من برنامج الرعاية الاجتماعية. ويغطي برنامج مشابه للتحويلات النقدية المشروطة في الفلبين أكثر من أربعة ملايين أسرة تضم أطفالاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ويمنح حوافز للآباء للاستثمار في صحة أبنائهم وتعليمهم. وأدى البرنامج إلى زيادة نسبة الانتظام بالدراسة وخفض الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق. ويحسب لنجاح البرنامج ربعُ الخفض في مستويات الفقر في البلاد على مدار السنوات السبع الماضية.

تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص

تعد زيادة فرص القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار والابتكار من الأمور الحيوية لضمان النمو المستدام. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نساعد الشركات الصغيرة على التغلب على التباطؤ الاقتصادي من خلال تعزيز قدرتها على الحصول على التمويل.

وفي مختلف أنحاء منطقة المحيط الهادئ، تُعتبر إدارة واستدامة مصائد الأسماك والموائل ذات الصلة أمرا حيويا لمستقبل المنطقة. وهنا ينشط برنامجنا الإقليمي لجزر المحيط الهادئ في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكيريباتي وجزر مارشال وجزر سليمان وتونغا وتوفالو، ويتضمن مشروعا إقليميا في إطار وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ.

وفي إندونيسيا، قدمنا 800 مليون دولار لدعم إصلاح سياسات الاستثمار والسياسات التجارية، وهو ما سيساعد على معالجة مواطن الضعف وتسريع وتيرة التعافي ودعم التحول الاقتصادي، لا سيما مع تفشي جائحة كورونا. وستفتح هذه الجهود المزيد من القطاعات أمام استثمارات القطاع الخاص وتساعد بشكل خاص على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك في مجال الطاقة الشمسية. وستساعد أيضا على إعداد المهنيين ذوي المهارات العالية لسوق العمل، وزيادة إمكانية الحصول على السلع الغذائية الأساسية والمواد الخام بتكلفة ميسورة، وتوسيع نطاق الحصول على مستلزمات التصنيع.

وفي الفلبين، ندعم برنامجا لتحديث ورفع كفاءة مصلحة الجمارك من خلال إدارة الامتثال القائمة على تحليل المخاطر ومن خلال الجهود الرامية إلى ميكنة ورقمنة نظام التخليص الجمركي. وستساعد

الشكل 3 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 7.9 مليارات دولار

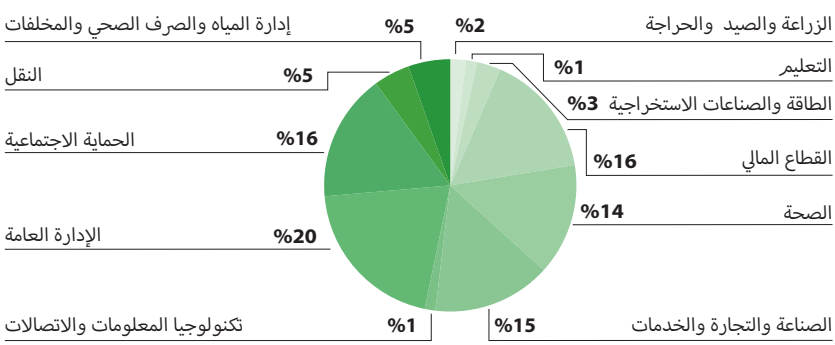

هذه التغييرات على خفض تكاليف التجارة وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

بناء القدرة على الصمود وتعزيز الاستدامة

لا تزال منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ عرضة بشدة لآثار تغير المناخ. ونحن ندعم مشروعات في جميع أنحاء المنطقة تستهدف المساعدة في تعزيز القدرة على الصمود، والحد من التلوث والانبعاثات، ودعم الزراعة المراعية للمناخ، والانتقال نحو الطاقة النظيفة أو المتجددة. وللمساعدة في معالجة ارتفاع مستويات سطح البحر في بلدان المحيط الهادئ وزيادة تواتر الأعاصير، نساند مشروعاً في ولايات ميكرونيزيا الموحدة سيجعل شبكات الطرق - بما في ذلك تلك التي تربط الموانئ والمطارات - قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ مع إعدادها للتعافي بكفاءة من الكوارث. وهو المشروع السادس في سلسلة من المشروعات التي تغطي شبكات النقل في إطار برنامج النقل القادر على الصمود أمام آثار تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ، الذي كان رائداً في اتباع نهج مرن يعالج مواطن الضعف المشتركة مع وضع حلول مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نساعد على تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال مشروعين في إطار نافذة الاستجابة للأزمات بالمؤسسة الدولية للتنمية. ويعمل مشروع إدارة مخاطر الكوارث في جنوب شرق آسيا على الحد من آثار الفيضانات، ويعزز رصد الكوارث، وينفذ آليات التأمين وإستراتيجية وطنية لتمويل مواجهة المخاطر. ويمول مشروع لقطاع الطرق القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الأجزاء الحرجة من شبكة الطرق. وفي الفلبين، نساعد على تعزيز القدرة على الصمود والتعافي من خلال مساندة أكثر من 15 ألف مشروع مجتمعي في المناطق المتضررة من إعصار هاينان في عام 2013 وأكثر من 2600 مشروع مجتمعي في مواجهة جائحة كورونا.

تحت الضوء

دعم الاستجابة الطارئة الشاملة لجائحة كورونا في منغوليا

في عام 2020، اتخذت منغوليا تدابير شاملة حالت دون تفشي فيروس كورونا معظم العام، بما في ذلك تطبيق المبادئ التوجيهية للحجر الصحي والعزل الذاتي، وتعليق التجمعات العامة الكبيرة، وضخ استثمارات لتعزيز نظامها الصحي، والجهود الرامية إلى زيادة الوعي العام. ولدعم هذه الاستجابة، أعاد البنك الدولي في شهر مارس/آذار 2020 تخصيص أموال من مشروع صحي قائم لتوفير التمويل الفوري، مما سمح للحكومة بشراء معدات التشخيص وتدعيم التأهب بالمستشفيات. كما ساعدنا في تسهيل عملية الشراء لضمان تسليم معدات عالية الجودة وسط ارتفاع الطلب العالمي.

ويدعم مشروع الاستجابة الطارئة وتأهب النظام الصحي الذي تبلغ تكلفته 27 مليون دولار احتياجات منغوليا في حالات الطوارئ، بينما يساعدها على الاستعداد للأزمات الصحية في المستقبل. وقدم المشروع معدات الحماية الطبية والشخصية لمستشفيات المقاطعات في جميع أنحاء منغوليا، فضلا عن المستشفيات المركزية في المدن. وساعد ذلك على تحسين رعاية المرضى وزيادة قدرة المنشآت على التشخيص وإجراء الاختبارات وتقديم العلاج. وأصبحت المستشفيات قادرة الآن على نقل مرضى كورونا بأمان عن طريق غرفة العزل، في حين أن جرى تجهيز عنابر الطوارئ والعناية المركزة بالتقنيات الأساسية. وزود المشروع المستشفيات بأجهزة التنفس الصناعي وساعد في تخصيص مستشفى خاص لعزل مرضى كورونا. والمشروع يدعم تدريب أطباء رعاية الطوارئ والممرضين والمُسعفين، فضلا عن تدابير مكافحة العدوى والحملات الإعلامية.

وفي شهر فبراير/شباط 2021، وافق البنك على تمويل إضافي بقيمة 51 مليون دولار لدعم الحصول العادل وميسور التكلفة على لقاحات كورونا. وبالإضافة إلى شراء الأدوية، سيدعم التمويل التنفيذ الفعال من خلال الخطط الوطنية والمحلية لتوزيع اللقاحات التي تشمل تحديث سلسلة التبريد والدعم اللوجستي والحملات الإعلامية وتدريب العاملين والكوادر الطبية. وقدم البنك منحة إضافية قدرها مليون دولار لاستكمال هذه التدابير ومساعدة منغوليا على توفير أكثر من 4 ملايين قطعة من أجهزة ومعدات الحماية الشخصية لمقدمي الرعاية الصحية والمسؤولين في نقاط الفحص شديدة الخطورة.

ويساعد البنك أيضا على التخفيف من أسوأ آثار الجائحة وتحقيق نتائج أفضل في مجالات التعليم والحماية الاجتماعية والحوكمة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد وفر الدعم المقدم للتأمين الاجتماعي الإغاثة المباشرة لنحو 120 ألف شخص مسجلين في الخطة الطوعية، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص ورواد الأعمال متناهية الصغر والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد الرسمي. وساعد ذلك الناس على تغطية النفقات اليومية خلال الأزمة مع الحفاظ أيضا على إمكانية الحصول على المعاشات التقاعدية واستحقاقات العجز والبطالة وإجازة الأمومة مدفوعة الأجر. كما قمنا بتعبئة خمسة ملايين دولار من خلال مشروع تعليمي لدعم برنامج الحكومة لتقديم المساعدة المالية للأطفال، وهو ما يستفيد منه أكثر من مليون طفل.

الجدول 7 شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية أ	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,816	1,966	2,105	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	910	3,760	8,362	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.4	9.0	0.5	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	632	212	20	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	72	75	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	73	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,131	9,645	11,908	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	34.8	10.8	1.0	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	8	2	2	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	82	79	78	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	62	51	45	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	42	23	15	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	92	96	99	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	29	51	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	93	95	98	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	32	16	16	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	56	72	82	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	80	88	92	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/eap.**

أوروبا وآسيا الوسطى

من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 3.9% عام 2021، وذلك تبعاً لدرجة تسريع وتيرة التطعيم في أكبر اقتصادات المنطقة خلال النصف الثاني من العام. ومع ذلك، لا تزال التوقعات تنطوي على تحديات، مع تفاقم حدة الجائحة في الأشهر الأخيرة، فضلا عن تشديد سياسات الاقتصاد الكلي، وزيادة أوجه عدم اليقين التي تكتنف السياسات، والتوترات الجيوسياسية. ومن المتوقع أن يستقر معدل النمو عند 3.9% عام 2022.

وقد تؤدي الجائحة إلى محو ما لا يقل عن خمس سنوات من المكاسب التي تحققت في نصيب الفرد من الدخل بعدة بلدان وزيادة أعداد الفقراء بنحو 6 ملايين شخص، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى فقدان الوظائف. كما شكلت صدمات أخرى تحديات للمنطقة، بما في ذلك الزلازل الشديدة في ألبانيا وكرواتيا واليونان وطاجيكستان وتركيا، فضلا عن الصراعات التي تؤثر على جنوب القوقاز وشرقي أوكرانيا. كما تضم المنطقة 10 من أكثر 20 اقتصادا كثافة في الانبعاثات الكربونية في العالم، في حين أن الموارد الطبيعية - الهواء والماء والغابات - تتعرض للاستنزاف بمعدلات غير مستدامة. ويمكن أن تُعزى وفاة واحدة من كل ثماني وفيات في أوروبا إلى التلوث؛ ويصل هذا المعدل في غرب البلقان إلى وفاة واحدة من كل أربع وفيات.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 5.9 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 51 عملية، تشمل 4.6 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.3 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وقدم البنك 254 من الخدمات الاستشارية والتحليلية، بما في ذلك التقارير الاقتصادية المنتظمة عن بلدان المنطقة، فضلا عن مذكرات السياسات لدعم الاستجابة للأزمة في ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وقدمت الدراسات المسحية التي جرت في آسيا الوسطى ومع القطاع الخاص في كوسوفو رؤى رئيسية تشكل ركيزة للتوصيات المتعلقة بالسياسات. كما ساعدنا بلدان المنطقة على تبادل الممارسات الجيدة في الاستجابة للأزمات.

ونساعد هذه البلدان على الاستعداد لتحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع من خلال البناء على استجابتنا الطارئة للجائحة والتركيز على أجندة الإصلاح الهيكلي متوسط الأجل. وتغطي أولوياتنا هنا أربعة مجالات عامة: دعم التحول الأخضر، وتعزيز رأس المال البشري، وتمكين الأسواق، وبناء المؤسسات وتدعيمها.

دعم التحول الأخضر

نحن نوفر للبلدان منتجات معرفية وتمويلية لدعم التحوّل الأخضر في خمسة مجالات: التحرك نحو اقتصادات منخفضة الكربون، وتجديد رأس المال الطبيعي لمعالجة استخراج الموارد على نحو غير مستدام وتدهور البيئة، وتدعيم القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والاستثمار في البنية التحتية الشاملة، وتسهيل التحولات الاجتماعية العادلة نحو اقتصاد أخضر.

ففي أوزبكستان، تعاون البنك الدولي مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمساعدة في تعبئة التمويل من القطاع الخاص لمشروعات الطاقة الشمسية. ونساعد في تنفيذ مشروع للطاقة الشمسية تبلغ طاقته 100ميجاوات، وهو أول استثمار خاص يتم اختياره بشكل تنافسي في قطاع

الجدول 8 أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3,749	5,699	4,559	2,209	3,100	3,625
المؤسسة الدولية للتنمية	583	1,497	1,315	931	365	880

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 32.2 مليار دولار

الطاقة المتجددة في البلاد. وفي صربيا، ندعم إصلاح أطر السياسات والمؤسسات المعنية بتغير المناخ وتلوث الهواء من خلال أنشطتنا المعرفية وأنشطة الإقراض. كما أننا ندعم صربيا وبلدانا أخرى في تحوّلها العادل بعيدا عن الفحم.

وفي جميع أنحاء غرب البلقان، يعمل برنامج التنمية المتكاملة للممر الاقتصادي في سافا ودرينا ريفر الذي تبلغ تكلفته 134 مليون دولار على تحسين الحماية من الفيضانات وتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ليصل إلى ملايين الأشخاص في خمسة بلدان. كما بدأنا في إعداد تقارير قُطرية عن المناخ والتنمية لعدة بلدان، بما يتماشى مع خطة عمل مجموعة البنك الجديدة بشأن تغير المناخ.

تعزيز رأس المال البشري

أثرت جائحة كورونا سلبا على التعليم والصحة في المنطقة، حيث تُوفي أكثر من 400 ألف شخص، وتشير التقديرات إلى أن إغلاق المدارس تسبب في خسائر في التعلّم تصل إلى سنة كاملة من التعليم. وفي السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم 242 مليون دولار لمعالجة الآثار الصحية للجائحة في ثمانية بلدان، بالإضافة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية إلى ما يقدر بنحو 16 مليون شخص. وفي طاجيكستان، قدمنا 9 ملايين دولار لزيادة قدرة المستشفيات على علاج المرضى بفيروس كورونا، بما في ذلك تقديم معدات شخصية واقية وإمدادات الأكسجين، وتوسعنا في المساعدات النقدية الطارئة لمرة واحدة لتشمل 70 ألفاً من الأسر الأكثر احتياجاً؛ كما قدمنا منحة قدرها 13 مليون دولار لشراء لقاحات كورونا وتوزيعها.

كما نساعد البلدان على تحسين التعليم استجابة لآثار جائحة كورونا. وفي أوكرانيا، سيعمل مشروع تحسين التعليم العالي من أجل تحقيق النتائج على توسيع الرقمنة لدعم استمرارية التعلم، وتدعيم قدرة العمليات على الصمود، وتحسين جودة التعليم العالي وملاءمته لتلبية متطلبات سوق العمل. وفي رومانيا، سيساعد مشروع بقيمة 121 مليون دولار على تحديث المدارس لتلبية المعايير الحديثة وتحسين الوصول الرقمي، وخاصة بالنسبة للمدارس المعرضة لخطر أن تلحق بها أضرار جسيمة من جراء وقوع زلزال أو التي لا تفي بمتطلبات السلامة من الحرائق أو الصرف الصحي أو جودة الهواء.

وركز تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية للمنطقة الذي صدر في خريف عام 2020 على تأثير الجائحة على رأس المال البشري، وقدم تقديرات جديدة بشأن جودة التعليم العالي في المنطقة، فضلا عن تأثير عوامل المخاطر الصحية على إنتاجية البالغين.

تمكين الأسواق

إننا نساعد البلدان المعنية على تنشيط استثمارات القطاع الخاص لتعزيز النمو وفرص العمل، فضلا عن تدعيم القطاع الخاص للمنافسة في اقتصاد عالمي متغير. وفي إطار التدابير المضادة للدورات الاقتصادية استجابة للجائحة، نساعد أيضا المشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على البقاء والمتضررة من الجائحة على تجنب الإغلاق والحفاظ على مستويات العمالة: وتشمل هذه الجهود المشروع الطارئ لدعم الشركات في تركيا بتكلفة تبلغ 500 مليون دولار، ومشروع مساعدة الشركات على الحصول على السيولة في كرواتيا والذي يساعد الشركات التي ترأسها نساء وتلك العاملة في المناطق التي لم تحظ بنصيبها من التنمية. يدعم مشروع الدعم السريع للشركات الصغرى والصغيرة في تركيا الذي تبلغ تكلفته 300 مليون دولار الصناعات التحويلية والشركات حديثة العهد المبتكرة. ويدعم البنك الدولي جهودا مماثلة في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وأوكرانيا.

الشكل 4 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 5.9 مليارات دولار

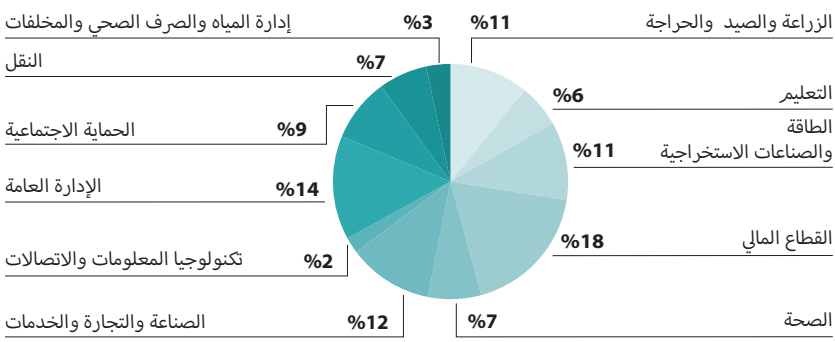

بناء وتدعيم المؤسسات

أبرزت الجائحة أهمية الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية؛ وقد دفع ذلك الحكومات إلى إعادة النظر في سياسات الضرائب والإيرادات وضمان جودة الإنفاق والخدمات. ونحن نعزز زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل إدارة القطاع العام وتقديم الخدمات للناس والشركات على نحو أكثر كفاءة. ونواصل العمل على القضايا طويلة الأمد، مثل ضمان تطبيق سياسات وأطر تنظيمية سليمة على الصعيد المالي الكلي؛ وتدعيم المؤسسات والحوكمة وفعالية الدولة؛ وتحديث السياسات والمؤسسات لدعم البنية التحتية.

ففي طاجيكستان، قدمنا 6 ملايين دولار في تمويل إضافي من المؤسسة الدولية للتنمية بغرض المساعدة في بناء كفاءة إدارة الماليات العامة وشفافيتها وخضوعها للمساءلة. كما نقدم 500 مليون دولار لتدعيم الشفافية والشمول للتحول الاقتصادي والاجتماعي الطموح في أوزبكستان إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص. وتشمل الجهود المبذولة هنا مشروع بناء القدرات المؤسسية الذي تبلغ تكلفته 33 مليون دولار، والذي يساعد أوزبكستان على زيادة شفافية المالية العامة وإرساء نهج منظم لإدارة وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.

ويبين التحديث الاقتصادي الإقليمي لربيع عام 2021 أن الرقمنة وتحسين البيانات يمكن أن يحسنا من كفاءة الحكومة وخدماتها ويزيدا من خضوعها للمساءلة؛ ومعالجة الفساد؛ وتدعيم الروابط بين المواطنين والحكومات. وهذه أولويات للحكومات في جميع أنحاء المنطقة.

تحت الضوء

التحول الرقمي لدفع التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع

حفزت جائحة كورونا على إحداث تحولات كبيرة في كيفية عمل الناس وتعلمهم وترفيههم وحصولهم على الخدمات العامة. وأمكن تحقيق القدر الأكبر من هذا التغير بفضل التقنيات الرقمية، حيث زاد انتشار العمل من المنزل والتعلم من بُعد والتطبيب من بُعد وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. ويتيح الوصول الشامل إلى الاتصال الآمن عالي الجودة ميسور التكلفة بالإنترنت إمكانية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بالقدرة على الصمود، كما أصبح يشكل بنية تحتية بالغة الأهمية للمدن والريف على حد سواء. لكن زيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية كشفت أيضا عن مخاطر ونقاط ضعف جديدة. كما أن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية يشكلان مصدر قلق أكبر حيث يجري نشر تطبيقات التتبع وتقنيات التعرف على الوجه على نطاق أوسع.

وفي جميع أنحاء منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، يساعد البنك الدولي البلدان على الاستفادة من قوة التقنيات الرقمية وهي تعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع. وفي جورجيا، يهدف مشروع بقيمة 40 مليون دولار إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق بأسعار ميسورة وتشجيع استخدام الخدمات الرقمية. وسيساعد ذلك 500 ألف شخص في ألف قرية على الوصول إلى الإنترنت والخدمات الإلكترونية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، والوصول إلى المزيد من الفرص الاقتصادية وفرص العمل. وفي جمهورية قيرغيزستان، نساعد في ربط المزارعين بالأسواق باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتدعيم سبل كسب العيش وزيادة الدخول وبناء المزيد من المرونة في سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية. ويتيح تطبيق الهاتف الذكي لمصنعي الألبان تسجيل عمليات التسليم اليومية من صغار المزارعين وتتبع جودة الحليب. ويساعد ذلك على تحسين جودة المنتج ومنح صغار المزارعين فرصا لتوليد دخول أعلى.

وفي تركيا، يساعد مشروع التعليم الآمن والتعليم من بعد على توسيع نطاق الوصول إلى نظام التعليم عبر الإنترنت من نحو 300 ألف طالب إلى مليون طالب، وإنشاء نظام جديد سيصل إلى 5 ملايين طالب. ويشمل المشروع دعم الاتصال في حالات الطوارئ والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والمحتوى الرقمي، والقدرات المؤسسية. ويلبي المشروع الاحتياجات الفورية الناجمة عن الجائحة، لا سيما الناشئة عن إغلاق المدارس، فضلا عن احتياجات التعليم طويل الأجل بتحسين أساليب التعلم المختلطة. وندعم مشروعا مماثلا في رومانيا، فضلا عن الجهود الرامية إلى تأمين معدات التعليم من بعد وتدعيم المناهج الدراسية في جورجيا ومقدونيا الشمالية.

وقد أظهرت الجائحة أيضا أن سلاسل الإمداد الرقمية واللوجستيات أكثر قدرة على الصمود. ففي تركيا، سيوفر مشروع تحسين لوجستيات السكك الحديدية وصلات السكك الحديدية في الجزء الأخير إلى الموانئ والتقاطعات الرئيسية لشبكة السكك الحديدية الوطنية، فضلا عن التدعيم المؤسسي من أجل الرقمنة، وذلك بهدف مضاعفة حجم الشحن بالسكك الحديدية. ومن شأن ذلك أن يقلل من الانبعاثات ويجعل السلاسل اللوجستية أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ. وعلى طول الممر بين جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، نعمل مع السكك الحديدية والموانئ لدعم تخطيط ونشر منصة لوجستية رقمية بين أذربيجان وجورجيا وكازاخستان.

الجدول 9 أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	392	398	420	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.5	0.4	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,794	7,469	7,900	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.0	4.5	(1.9)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	34	11	5	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	63	66	70	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,601	2,877	2,949	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	7.3	2.4	1.0	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	11	6	7	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	73	72	71	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	25	20	18	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	36	19	12	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	94	98	99	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	36	79	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	100	100	100	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	6	6	6	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	86	91	94	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	93	95	96	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/eca.**

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

في السنة الأولى من الجائحة، كانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي المنطقة الأشد تضررا من فيروس كورونا، حيث سجلت انخفاضا حادا في النشاط الاقتصادي وآثارا كبيرة على الصحة ورأس المال البشري بعد عدة سنوات من النمو البطيء والتقدم المحدود في المؤشرات الاجتماعية. وانخفض إجمالي الناتج المحلي للمنطقة بنسبة 6.5% عام 2020، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 5.2% عام 2021.

وارتفع معدل الفقر ارتفاعا حادا في العديد من البلدان، على الرغم من أن تدابير الطوارئ ساعدت على التخفيف من أثره إقليميا. وانخفضت نسبة الأسر التي تعيش في فقر انخفاضا طفيفا في عام 2020 عند 21.9%، ولكن النسبة المئوية للفئات الأكثر احتياجاً زادت من 36.9% من السكان عام 2019 إلى 38.5% عام 2020. وسيكون لأزمة كورونا تأثير طويل الأجل على المنطقة: فمن المرجح أن يؤدي انخفاض مستويات التعلم والعمالة إلى خفض الإيرادات في المستقبل، في حين أن ارتفاع مستويات الديون قد يضغط على القطاع المالي ويبطئ التعافي.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.2 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 49 عملية، تشمل 9.5 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و769 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على تسع اتفاقيات للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع ثلاثة بلدان بمبلغ إجمالي قدره 2.3 مليون دولار.

ويدعم البنك الدولي بلدان المنطقة من خلال حماية رأس المال البشري والاستثمار فيه؛ وبناء القدرة على الصمود من أجل إدارة الصدمات وتحملها بشكل أفضل؛ وتشجيع النمو الشامل؛ وجذب الاستثمارات الخاصة؛ وتدعيم المؤسسات؛ والتعامل مع الفئات المستبعدة تقليديا، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والمجتمعات الريفية. وعلى مدار العام الماضي، ركز عملنا في هذه المجالات على الاستجابة لأزمة كورونا، ولا سيما على الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم ودعم الشركات وخلق فرص العمل، فضلا عن مساعدة البلدان على شراء اللقاحات وتوزيعها. وسنواصل دعم ما تحقق من تقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية مع الاستثمار في الشمول والمساواة بين الجنسين وفرص العمل المنتجة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

تشجيع النمو الشامل للجميع

ندعم النمو الشامل في المنطقة من خلال المساعدة على زيادة الإنتاجية، وتعزيز المساءلة، وتعزيز التحول الرقمي، وخلق الفرص للجميع. وساعدنا بنما على زيادة النسبة المئوية للفقراء فقرا مدقعا الذين يستفيدون من المساعدات الاجتماعية من 37% إلى 81%، مع تخفيض إعانات دعم الطاقة، وتحسين إدارة الماليات العامة، وتعزيز الإشراف على القطاع المصرفي لتدعيم السلامة المالية والشفافية الضريبية. وفي إكوادور، دعمنا التحويلات النقدية الطارئة لحماية الفئات الأكثر احتياجاً من آثار الجائحة، حيث وصلت إلى أكثر من 820 ألف شخص؛ وساعدنا أيضاً في توفير ترتيبات عمل أكثر مرونة، وتحسين فرص الحصول على استحقاقات البطالة، والخدمات المصرفية الرقمية.

الجدول 10 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5,709	6,798	9,464	4,847	5,799	8,741
المؤسسة الدولية للتنمية	430	978	769	340	466	495

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 32.2 مليار دولار

الاستثمار في رأس المال البشري

لا يزال ضمان الحصول على خدمات صحية وتعليم جيد يشكل أولوية رئيسية في المنطقة. ففي البرازيل، قدمنا التدريب إلى ما يقرب من 60 ألفاً من المهنيين الطبيين في مجال الرعاية الطارئة لحديثي الولادة والتوليد، مما ساعد على خفض معدل وفيات الأمهات من 65.1 إلى 43.3 لكل 100 ألف امرأة ووفيات الرضع من 12.2 إلى 10.3 لكل 1000 ولادة بين عامي 2010 و2019. كما ساعد دعمنا على زيادة معدلات التخرج في المدارس الابتدائية، وتدعيم تدريب المعلمين، وزيادة عدد المعلمين العاملين في مناطق السكان الأصليين من 437 في عام 2014 إلى أكثر من 800 في عام 2019.

وفي كولومبيا، يساعد مشروع بقيمة 320 مليون دولار الشباب المحرومين على الالتحاق بالتعليم العالي من خلال توسيع نطاق الحصول على قروض الطلاب. وتخرج أكثر من 124 ألف طالب من خلال هذا البرنامج. وفي كوستاريكا، ساعدنا في زيادة الالتحاق بالجامعات الحكومية بنسبة 20%، ليصل العدد إلى 19 ألف طالب إضافي. وفي هايتي، عززنا الشمول الاقتصادي لذوي الإعاقة من خلال حملات التوعية والتواصل، وورش العمل مع الشركات المحلية، والتدريب والأدوات اللازمة لمتابعة التوظيف في مختلف المجالات.

دعم التعافي الأخضر والمستدام

يطرح تغير المناخ وتدهور البيئة تحديات ملحة ومتزايدة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتماشيا مع خطة عمل مجموعة البنك الدولي الجديدة بشأن تغير المناخ، نساعد البلدان المعنية على إعادة البناء بشكل أفضل مع حماية الفئات الأشدّ فقراً، المعرضين بشكل خاص لآثار تغير المناخ. ويتضمن ذلك دعم بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود يمكنها تحمل العواصف وغيرها من الكوارث. وفي أوروغواي، أعيد تأهيل أكثر من 1800 كيلومتر من الطرق السريعة من آثار الأعاصير والأمطار الغزيرة والجفاف وموجات الحرارة. وفي كولومبيا، قدمنا 1.4 مليار دولار من خلال سلسلة من البرامج للحفاظ على إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية الحيوية في خضم أزمة كورونا، مع وضع أسس السياسة العامة للتعافي من خلال البنية التحتية المستدامة القادرة على الصمود. وفي بليز، يعمل مشروع حفظ البيئة البحرية والتكيف مع المناخ على تدعيم قدرة النظم الإيكولوجية الحيوية على الصمود أمام تغير المناخ، وتوسيع نطاق تغطية المناطق البحرية المحمية في المياه الإقليمية لهذا البلد، مع إعادة تأهيل 12 موقعا للشعاب المرجانية، وتعزيز سبل كسب العيش لأكثر من 1500 شخص. وفي البرازيل، نقدم المساعدة الفنية للمساعدة في إصلاح قطاعات الكهرباء والغاز والتعدين - وهي من بين المحركات الرئيسية للاقتصاد - بهدف تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة، والاستفادة من تمويل القطاع الخاص للبنية التحتية المستدامة للطاقة والتعدين، وتدعيم القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتعدّ المكسيك معرضة بشدة لآثار تغير المناخ والتدهور البيئي، وهي حالة تفاقمت بسبب آثار جائحة كورونا. وللمساعدة، نعمل مع الحكومة لتدعيم الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف، فضلا عن توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الحضرية المرنة والإسكان الاجتماعي. وستساعد هذه الجهود على وضع القواعد المنظمة للانبعاثات، وقياس نوعية الهواء في المدن الكبرى، والحفاظ على الغابات، فضلا عن تحسين الظروف المعيشية لأكثر من مليون شخص في المناطق الحضرية.

الشكل 5 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 10.2 مليارات دولار

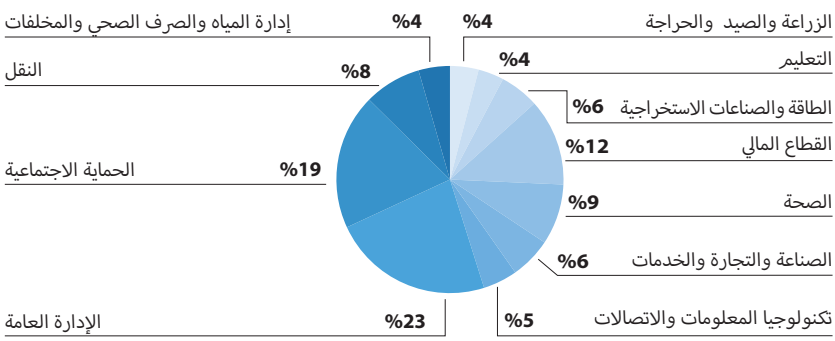

تقديم الخدمات الاستشارية لدعم الأهداف الإنمائية

إلى جانب التمويل، قدم البنك الدولي خدمات استشارية ومساعدات فنية وتحليلات متعمقة لدعم الأهداف الإنمائية لبلدان المنطقة. ويلفت تقريرنا المعنون *العمل الآن لحماية رأس المال البشري لأطفالنا* الانتباه إلى أزمة التعليم غير المسبوقة في المنطقة، مع توصيات بانتهاج سياسات لاحتواء الأضرار وعكس مسارها. وينظر تقريرنا المعنون *الإنتاج الغذائي في المستقبل* في السياسات التي ينتهجها قطاع الأغذية لدفع النمو المستدام والشامل للجميع. وفي التقرير المعنون *الانتشار السريع*، نحث واضعي السياسات في المنطقة على الاستثمار في رأس المال البشري وإعادة النظر في لوائح العمل وسياسات الحماية الاجتماعية.

وفي التقرير المعنون *مشاركة المرأة في سوق العمل بالمكسيك*، نؤكد على أن توسيع الفرص والشمول للمرأة أمر بالغ الأهمية لتنمية هذا البلد. ويلفت تقرير "الشمول الاجتماعي في أوروغواي" الانتباه إلى الصلة بين الفقر المزمن والاستبعاد الاجتماعي للمنحدرين من أصل أفريقي والمعوقين والأمهات العازبات والمتحولين جنسيا. وفي كولومبيا، نقدم المساعدة الفنية لإيجاد حلول طويلة الأجل لدمج المهاجرين من فنزويلا. وأعددنا أيضا تقريرا يقترح حلولا للتصدي للتحدي الذي يواجهه هذا البلد وهو ارتفاع مستوى عدم المساواة، فضلا عن لوحة معلومات تفاعلية تتضمن بيانات لأكثر من 1100 بلدية لإثراء عملية اتخاذ القرار بشأن كيفية إعادة فتح الاقتصاد بأمان مع التخفيف من انتشار الجائحة. وفي البرازيل، نعمل على إصلاح شامل للحماية الاجتماعية لتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية، بما في ذلك مواجهة جائحة كورونا. كما نعمل مع اليونيسف للمساعدة في توسيع برنامج شبكة الأمان في غواتيمالا.

وفي أمريكا الوسطى، ندعم الجهود الرامية إلى التعافي وإعادة البناء بعد إعصاري إيتا وأيوتا، اللذين ضربا غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وفي منطقة البحر الكاريبي، قدمنا المساعدة الفنية لتدعيم عملية وضع السياسات مع الإحاطة بالمخاطر، والحماية المالية من الأخطار الطبيعية، بما في ذلك في غرينادا وجامايكا وسانت لوسيا. كما نفذنا مشروعات خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث في غرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين لتعزيز الاستدامة المالية وتعزيز القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث والمناخ.

تحت الضوء

حماية رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وسط جائحة كورونا

كانت لهذه الجائحة آثار صحية واقتصادية واجتماعية كارثية في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وكانت معدلات الوفاة بالمنطقة من أعلى المعدلات في العالم؛ ويزيد كل من ارتفاع مستويات التوسع الحضري واتساع الاقتصاد غير الرسمي وتنامي أعداد المسنين بين السكان من المخاطر الصحية الناجمة عن جائحة كورونا. وقد أفاد أكثر من نصف الأسر بالمنطقة عن خسائر في الدخل، وعانى 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وأثر إغلاق المدارس على أكثر من 170 مليون طالب، مع فقدان نحو 1.7 سنة من التعلم.

وقد تحركت مجموعة البنك الدولي بسرعة للمساعدة في التصدي لهذه التحديات، حيث قامت بتعبئة 19.7 مليار دولار في السنة المالية 2021. ويركز جزء كبير من الدعم على حماية التحسن الذي تحقق في المنطقة في مجالات الصحة والتعليم وفرص العمل.

وفي الأرجنتين، قدمنا 35 مليون دولار لدعم الكشف المبكر، وتتبع الحالات، وشراء المستلزمات والمعدات الطبية الحيوية. كما يعمل المشروع على تدعيم شبكة مختبرات الصحة العامة وتوسيع خدمات العناية المركزة. وفي بوليفيا، قدمنا 254 مليون دولار للمساعدة في تمويل التحويلات النقدية للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً، بما في ذلك الأسر التي تضم أطفالا في سن الدراسة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والعمالة غير المنتظمة. وفي جامايكا، يساعد قرض لأغراض سياسات التنمية بقيمة 150 مليون دولار الحكومة على تقديم المساعدة المالية الطارئة للفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مؤسسات الأعمال في مواجهة الصدمة الاقتصادية، وتدعيم المؤسسات المالية من أجل التعافي المستدام والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي البرازيل، قدمنا مليار دولار لتوسيع برنامج منح الأسر للتحويلات النقدية لمساعدة أكثر من مليون أسرة إضافية على التعامل مع الأزمة وحماية دخولها.

ولفهم أثر أزمة كورونا على التعليم، نعكف على تقييم حجم خسائر التعلم والأضرار الاجتماعية العاطفية في بوليفيا وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك وبيرو. ونساعد بلدان المنطقة على التخفيف من هذه الآثار من خلال تدعيم جودة التعليم، وبناء المدارس وإعادة تأهيلها، وإنشاء منصات افتراضية وغيرها من المنصات البديلة للتعلم، وتشجيع التعليم الأكثر إنصافا. وفي غيانا، نقدم تمويلا إضافيا قدره 14 مليون دولار لتحسين التعليم، وزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية، وإدخال برامج تعليمية متكيفة للتعليم العالي الجودة في الرياضيات. وفي نيكاراغوا، سيساعد تمويل إضافي بقيمة 7 ملايين دولار على دعم الطلاب المعوقين؛ وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس؛ وتوسيع نطاق التدريب للمعلمين ومديري المدارس.

الجدول 11 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	472	535	595	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.1	1.0	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	4,017	7,628	7,181	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.3	5.5	(7.2)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	66	35	24	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	75	77	79	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,046	1,313	1,408	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	12.7	6.0	3.7	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	23	7	13	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	60	66	69	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	36	33	34	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	34	25	16	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	98	100	99	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	3	34	66	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	96	98	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	30	30	29	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	72	81	86	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	90	94	97	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/lac.**

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

انكمش إنتاج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.8% في عام 2020، بسبب الجائحة وانهيار أسعار النفط. ومن المتوقع أن ينتعش بنسبة 2.2% في عام 2021، على خلفية التعافي العالمي وارتفاع أسعار النفط. لكن بحلول نهاية عام 2021، من المتوقع أن تعادل خسائر إجمالي الناتج المحلي أكثر من 220 مليار دولار، أو 7.2% من مستويات عام 2019. ومن المتوقع ألا تتعافى المنطقة إلا جزئيا في عام 2021، ويتوقف ذلك، في جانب منه، على مدى اتساع حملات التطعيم ضد فيروس كورونا.

وأدت هذه الجائحة إلى تفاقم التحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة منذ أمد بعيد، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الجزئية بين الشباب والنساء، وضعف الثقة في الحكومة، وضعف عائدات الاستثمار على رأس المال البشري. فقد ارتفعت مستويات الفقر في جميع أنحاء المنطقة، في حين تواجه الحكومات تدهورا في الماليات العامة وتزايدا في المخاطر المتعلقة بالديون. وبلغت هذه التحديات أشدها في البلدان المتأثِّرة بالصراعات. وفي الوقت نفسه، تزداد قابلية التأثر بتغير المناخ متسببةً في تضاعف التهديدات التي تشوب آفاق التنمية في المنطقة على الأمد الطويل.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 4.6 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 23 عملية، تشمل 4.0 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و658 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما تم تقديم موارد تمويلية بقيمة 114 مليون دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدم البنك 134 خدمة استشارية ومنتجا تحليليا، وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة 30 مليون دولار. ولا يزال برنامج الخدمات الاستشارية الموحد يقدم دعما مستمرا لعملية الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولدينا أهداف عديدة في عملنا مع البلدان، منها ما يلي: تعزيز رأس المال البشري من خلال تحديث نظم التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ واستعادة الثقة من خلال تدعيم الحوكمة والشفافية؛ وخلق فرص عمل من خلال تعزيز الأسواق التنافسية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال إشراك المزيد من النساء في الاقتصاد؛ ومعالجة الهشاشة من خلال دعم إعادة الإعمار واستهداف الأسباب الجذرية للصراع؛ وتمكين النمو الأخضر من خلال مكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي مع الاستعداد للتحولات في مجال الطاقة.

حماية رأس المال البشري وسط جائحة كورونا

في جميع أنحاء المنطقة، يساعد البنك البلدان على تلبية الاحتياجات الناشئة عن جائحة كورونا، مع دعم الجهود الرامية إلى تحسين رأس المال البشري. ويساعد تمويلنا على معالجة أزمة التعلم، وإصلاح التعليم من أجل تحسين المهارات، وتدعيم النظم الصحية وقدرات الرعاية الصحية، وتحديث الحماية الاجتماعية. ودعمنا مشروعات التحويلات النقدية في العديد من البلدان للمساعدة في التخفيف من آثار الجائحة وبناء أنظمة شبكات أمان أكثر تكيفا وقدرة على الصمود يمكنها التعامل مع الأزمات المستقبلية ومعالجة ارتفاع مستويات العمالة غير المنتظمة. وفي إطار مشروع تعزيز النظام الصحي في لبنان المُعادة هيكلته، قدمنا 40 مليون دولار لمساعدة لبنان على شراء أجهزة التنفس الصناعي، وأسرّة وحدات العناية المركزة، وغيرها من المعدات الحيوية؛ مع إعادة تخصيص مبلغ 18 مليون دولار لدعم توزيع

الجدول 12 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,872	3,419	3,976	4,790	2,415	2,764
المؤسسة الدولية للتنمية	611	203	658	647	151	379

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 22.1 مليار دولار

لقاحات كورونا. ومن خلال تمويل إضافي بقيمة 15 مليون دولار للمشروع المتكامل للتحويلات النقدية في جيبوتي، نساعد البلد على تدعيم نظام شبكات الأمان الاجتماعي الخاصة به، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية، وتحسين الأمن الغذائي. وفي الأردن، ارتبطنا بتقديم 20 مليون دولار لمكافحة جائحة كورونا والاستجابة لها وكشف الإصابات وتدعيم النظام الصحي الوطني. وهناك مشروع منفصل يقدم الدعم النقدي للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً التي تضررت من الجائحة في الأردن.

وفي اليمن، ارتبط البنك بتقديم 204 ملايين دولار لتدعيم المؤسسات الوطنية، وتوفير التحويلات النقدية، وخلق فرص عمل مؤقتة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية للمتضررين من الجائحة وغيرها من الصدمات. ولمعالجة التحديات المستمرة التي تواجه التعليم، شاركنا مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي من خلال مشروع استعادة التعليم والتعلم الطارئ الذي تبلغ تكلفته 100 مليون دولار لدعم المعلمين، وتسهيل برامج التغذية المدرسية، وتحسين البنية التحتية المدرسية، وتوزيع المواد التعليمية واللوازم المدرسية. كما شاركنا مع برنامج الأغذية العالمي بشأن مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود، الذي سيوفر فرص النقد مقابل العمل والأغذية المغذية للأسر الأكثر احتياجاً. كما يساعد على استعادة الإنتاج الزراعي، وتدعيم سلسلة القيمة، وزيادة مبيعات المحاصيل والماشية والمنتجات السمكية، مما يساعد على بناء قدرة اليمن على الصمود في المدى الأطول.

وفي أعقاب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020، بدأنا تقييما سريعا للأضرار والاحتياجات، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وشكل التقييم ركيزة للجهود الرامية إلى دعم التعافي الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتنفيذ الإصلاحات، وإعادة بناء الأصول والخدمات والبنية التحتية الحيوية. وفي المملكة العربية السعودية، تتيح خدماتنا الاستشارية مُستردّة التكلفة إجراء إصلاحات تاريخية لتمكين المرأة، بينما ساعدت خدماتنا الاستشارية في الإمارات العربية المتحدة على تطبيق إجازة والدية مدفوعة الأجر في القطاع الخاص - ليصبح البلد الأول بالمنطقة الذي يفعل ذلك- وتعديل قانون العمل ليحقق المساواة في الأجور.

تدعيم نظم الحوكمة والشفافية

في جميع أنحاء المنطقة، تقوض التصورات المتعلقة بالفساد وانعدام الشفافية فعالية جهود الاستجابة للأزمات، مما يعمق الآثار الاقتصادية ويقوض ثقة الناس في الحكومة ويهدد التماسك الاجتماعي. ويزيد من تفاقم ذلك محدودية البيانات والإحصاءات وعدم موثوقيتها. ويعمل البنك مع البلدان المعنية لتدعيم قدرات أجهزة الحكم المحلي على تقديم الخدمات والمشاركة مع المواطنين، وبالتالي المساعدة في تجديد العقد الاجتماعي. وفي الأردن، يهدف تمويل للبرامج وفقاً للنتائج بقيمة 500 مليون دولار إلى تدعيم الاستثمار العام والخاص ومساعدة المملكة على الاستفادة من الفرص الناشئة لتحقيق التعافي الاقتصادي، بما في ذلك في النمو الأخضر، وتنمية قطاع السياحية، ومشاركة المرأة في القوى العاملة. ومن خلال إنشاء أنظمة أفضل لاستقاء آراء المواطنين، سيقدم البرنامج أيضا المساعدة للأردن على تدعيم آليات المساءلة لتنفيذ سياسات جديدة وتشجيع الاستثمارات بشكل فعال.

خلق فرص العمل من خلال تعزيز الأسواق التنافسية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص

أدت أزمة كورونا إلى انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي في منطقة كانت تعاني بالفعل لخلق فرص عمل كافية لقوة عمل يطغى عليها الشباب. وأدى انخفاض الطلب، وتعليق الأنشطة غير الأساسية، والقيود

الشكل 6 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 4.6 مليارات دولار

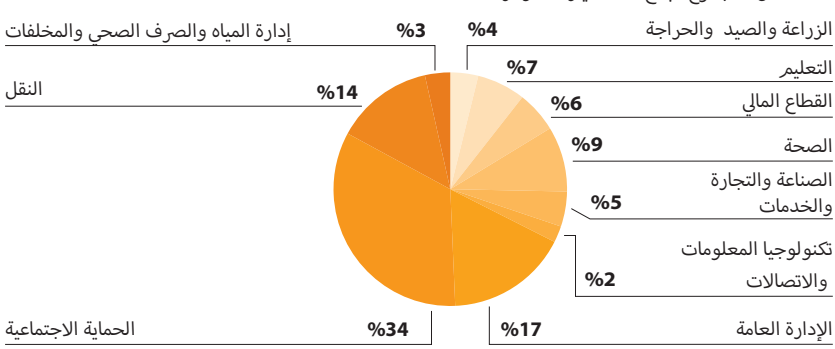

المالية، وإغلاق المرافق، واضطرابات سلسلة الإمداد إلى تعطيل القطاعات الرئيسية. لكن ثمة أيضا فرصاً في المجالات الناشئة، مثل تقديم خدمات رقمية، على الرغم من أن هذه الفرص تتطلب استثمارات في البنية التحتية والمهارات والقدرات. وفي الأردن، يساعد مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف الذي تبلغ تكلفته 163 مليون دولار الشباب الفقراء والأكثر احتياجاً – بما في ذلك الأردنيون والسوريون على حد سواء – في إيجاد فرص في الاقتصاد الرقمي من خلال تحسين المهارات ذات الصلة بالسوق، وتوفير إمكانية الحصول على التمويل للشركات ذات النمو المرتفع، وخلق فرص عمل. وبالمثل، يساعد مشروع بقيمة 15 مليون دولار في الضفة الغربية وغزة على خلق المزيد من فرص العمل ذات المهارات العالية في شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية.

المساواة بين الجنسين: إشراك المزيد من النساء في الاقتصاد

تسجل المنطقة أقل مشاركة نسائية في القوى العاملة على مستوى العالم، حيث تعاني النساء من قلة الفرص المتاحة ولا يتمكنَّ في معظم الأحيان من التعبير عن آرائهن ولا يملكن الولاية على أنفسهن، إضافة إلى أنهن تواجهن قيودا قانونية وإقصاءً من القطاع المالي. وأدت أزمة كورونا إلى تفاقم هذه التحديات، حيث إن المرأة مثقلة بمزيد من أعمال الرعاية ومسؤوليات الأسرة وتواجه معدلات بطالة أعلى.

ونعمل مع البلدان المعنية للحد من هذه الحواجز. ففي المغرب، تعالج عملية بقيمة 275 مليون دولار القيود الوظيفية أمام المرأة في نظام الحماية المدنية الوطني من خلال تعزيز عمليات التشغيل والترقية الأكثر عدلا. ومن خلال مختبرنا الإقليمي للابتكار في مجال المساواة بين الجنسين، نجري أيضا تقييمات للأثر لإيجاد سبل لتوسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة. ففي العراق والأردن ولبنان، يساعد برنامج تمكين المرأة في المشرق في تدعيم المشاركة الاقتصادية للمرأة.

التصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

ما زال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة يشكل الدوافع الرئيسية للصراع وعدم الاستقرار. وقد أدت الحروب الأهلية باهظة التكلفة وطويلة الأمد إلى وجود عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخليا، في حين أدى ارتفاع مستويات التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية إلى تفاقم هذه التحديات. وفي إطار خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالهشاشة والصراع والعنف، ندعم جهود مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقا لمعالجة الدوافع التي تؤدي إلى الهشاشة والصراع وتدعيم القدرة على الصمود، لا سيما بالنسبة للأشخاص الأكثر احتياجاً وتهميشاً. وفي الوقت نفسه، تساعد خطة عملنا الإقليمية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس وإطار النزوح في بلدان المشرق على تعزيز الشمول الاجتماعي والدعم للاجئين والنازحين.

وفي لبنان، يهدف مشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لجائحة كورونا الذي تبلغ تكلفته 246 مليون دولار إلى توفير تحويلات نقدية للفئات الأشدّ فقراً والأكثر احتياجاً في البلاد، مع توسيع نطاق حصولهم على الخدمات الاجتماعية. وفي اليمن، دخلنا في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الحيوية - بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة - مع تعزيز صحة النساء والأطفال وتغذيتهم. وفي الأردن ولبنان، عبأ البرنامج العالمي للتمويل الميسر 520 مليون دولار حتى شهر يونيو/حزيران 2021، وذلك لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

وفي العراق، أعاد مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية الذي تبلغ تكلفته 750 مليون دولار بناء ثلاثة جسور حيوية على نهر دجلة وساعد على إعادة الحياة الاقتصادية إلى الموصل. كما قام المشروع بإعادة تأهيل أكثر من 400 كيلومتر من الطرق و25 جسرا آخر في جميع أنحاء العراق. وستبدأ إعادة إعمار جسرين رئيسيين آخرين، بما في ذلك معبر رئيسي مهم للتجارة بين الموصل ودهوك. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإننا نواصل مساعدة الحكومة على إشراك المواطنين من خلال التكنولوجيا، والتصميم المرن للمشروعات، والابتكارات في التنفيذ.

تحت الضوء

دعم البلدان في تحركها نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع

يدعم البنك الدولي بلدان المنطقة وهي في سبيلها للخروج من أزمة كورونا والتحرك نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشامل للجميع. وتركز الجهود على خفض الانبعاثات، وتعزيز القدرة على الصمود في القطاعات الرئيسية، والانتقال إلى وسائل نقل وحركة أكثر استدامة، وتنويع مصادر الطاقة.

وفي المغرب، قمنا بتحليل سبل تدعيم القدرة على الصمود والاندماج في جهود التعافي. وقد أدى ذلك إلى إثراء مشروع الجيل الأخضر باستخدام أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج بالمغرب، الذي تبلغ تكلفته 250 مليون دولار، ويهدف إلى زيادة فرص العمل وتوليد الدخل للشباب في المناطق الريفية، فضلا عن رفع كفاءة سلسلة قيمة الأغذية الزراعية ومرونتها في مواجهة تغير المناخ واستدامتها البيئية. وسيعمل البرنامج على توسيع استخدام التقنيات الرقمية في الزراعة وتعزيز الممارسات المراعية للمناخ، فضلا عن تدعيم القدرة على الرصد والتقييم، للمساعدة في وضع المغرب على طريق النمو الأخضر.

وفي مصر، نساعد الحكومة في تعميم الاستخدام الفاعل والسليم لوسائل التنقل التي تعمل بالكهرباء، وقمنا بتقييم حالة "وسائل النقل الكهربائية" في البلاد وحددنا مجال التدخلات. تشكل الرؤى المستقاة من تحليلنا أساساً لمشروع إدارة تلوث الهواء وتغيُّر المناخ في القاهرة الكبرى الذي تبلغ تكلفته 200 مليون دولار، والذي يهدف إلى خفض الانبعاثات من القطاعات الحيوية في القاهرة والمناطق المحيطة بها. وهو يركز على خفض انبعاثات المركبات، وتحسين إدارة النفايات الصلبة، ووضع برنامج قوي للتخفيف من آثار المناخ. وتشمل الجهود الحافلات الكهربائية التي تقوم هيئة النقل في القاهرة بنشرها وتشغيلها. كما يساعد توجيهنا الحكومة على بناء القدرات لقياس قيمة الانبعاثات والنفايات وكذلك تقييم تأثيرها على الاقتصاد.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يعد برنامج قطاع الطاقة مثالا قويا على كيفية تطبيق النهج البرامجي متعدد المراحل في سياق هش. وهو يتماشى مع إستراتيجية مجموعة البنك الدولي لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع الإستراتيجية الوطنية للطاقة التي تعتمدها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. ويهدف البرنامج إلى مساعدة السلطة على تنويع مصادر الطاقة، مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، مع تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية. كما يشجع مشاركة القطاع الخاص ويزيد من نسبة الطاقة المتجددة والواردات من البلدان المجاورة.

الجدول 13 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	279	333	396	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.8	1.8	1.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,596	3,996	3,163	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	4.4	3.4	(5.3)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	10	7	27	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71	74	76	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	70	72	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	792	1,253	1,471	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	3.5	2.0	7.0	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	13	6	11	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	24	26	25	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	36	33	31	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	45	29	24	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	81	89	92	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	21	60	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	90	95	97	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	3	3	3	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	82	86	89	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	86	91	93	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2015 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/mena.**

جنوب آسيا

من المتوقع أن ينمو جنوب آسيا بنسبة 6.8% في عامي 2021 و 2022، بعد انخفاضه التاريخي البالغ 5.4% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وجنوب آسيا موطن لنحو ثلثي الفقراء المدقعين الجدد في العالم – من أصبحوا فقراء أو لم يتمكنوا من الإفلات من الفقر بسبب الجائحة. وحتى قبل انتشار الجائحة، كان ما بين 120 مليون و161 مليون شخص - أي ما يقدر بنسبة 7% إلى 9% من سكان المنطقة - يعيشون بالفعل في فقر مدقع.

كما أن جنوب آسيا معرضة بشدة لآثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويزيد الإقصاء الاجتماعي من تفاقم هذه الآثار، حيث تتعرض الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً والمهمشة بشكل غير متناسب للمخاطر ولديها موارد أقل بكثير للتعافي.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2021، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.9 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 56 عملية، تشمل 3.7 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و7.1 مليارات دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما قدمنا 82 من الخدمات الاستشارية والمنتجات التحليلية إلى ثمانية بلدان، بلغ مجموعها 47 مليون دولار؛ وأتاح ذلك المشورة الفنية بشأن مسائل مثل التأهب للجائحة والتطعيم، وإدارة الديون، وخلق فرص العمل، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وإدارة تلوث الهواء، وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وفي جنوب آسيا، نشدد على تعزيز النمو المستدام والشامل، والاستثمار في البشر، وتدعيم القدرة على الصمود. ولمساعدة البلدان على الاستجابة لأزمة كورونا، ركزنا على تدعيم نظم الصحة والحماية الاجتماعية، وتقديم التحويلات النقدية والغذاء إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وتوفير التعليم للأطفال، ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وحماية وخلق فرص العمل. كما قدمنا 922 مليون دولار لدعم شراء وتوزيع لقاحات كورونا سريعا في أفغانستان وبنغلاديش ونيبال وباكستان وسري لانكا.

إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش وحماية رأس المال البشري

في المراحل الأولى من الجائحة، تحرك البنك الدولي على وجه السرعة للتخفيف من خسائر رأس المال البشري وضمان حماية أفقر الناس وأكثرهم احتياجاً من أسوأ آثار الجائحة، وذلك من خلال مشروعات جديدة وتمويل إضافي أو إعادة طرح المشروعات القائمة في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة. ففي ملديف، ارتبطنا بتقديم تمويل إضافي قدره 22 مليون دولار لمشروع دعم الدخل في حالات الطوارئ لتوزيع بدلات دعم الدخل للعمال وزيادة قدرات برامج الحماية الاجتماعية على الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل. وفي باكستان، قدمنا 200 مليون دولار لتسريع خيارات التعلّم من بُعد للطلاب، وتوسيع نطاق الحصول على التعليم من خلال نقاط الاتصال المجانية للواي فاي العامة، وتسهيل تدريب المعلمين والإداريين، ولا سيما في المجتمعات المحرومة.

الجدول 14 جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2019 - 2021

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,011	5,565	3,746	2,598	3,158	3,665
المؤسسة الدولية للتنمية	4,849	6,092	7,127	4,159	5,235	5,744

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2021: 57.5 مليار دولار

الاستثمار في البشر من أجل التعافي الشامل

ندعم الجهود الرامية إلى تدعيم الحماية الاجتماعية ونظم الرعاية الصحية وتوسيع نطاقها وجعلها أكثر إنصافا وشمولا. ففي الهند، قدمنا 1.2 مليار دولار لدعم إصلاحات من شأنها تحسين تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق التغطية بين الفئات الأكثر احتياجاً، بما في ذلك العمالة غير المنتظمة والمهاجرين. ويعمل مشروع الاستجابة الطارئة لمكافحة انتشار فيروس كورونا الذي تبلغ تكلفته مليار دولار على تدعيم النظم الصحية على المستوى الوطني ومستوى الولايات، ودعم الوقاية والتأهب، وتوفير خدمات الصحة العامة الأساسية.

كما أبرزت الجائحة الحاجة إلى وجود استجابة أكثر فاعلية للأزمات وقدرة أكبر للأسر على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. ومن خلال برنامج الحماية الاجتماعية القادر على مواجهة الأزمات الذي تبلغ تكلفته 600 مليون دولار، نساعد باكستان على إنشاء نظام حماية اجتماعية أكثر تكيفا من شأنه أن يدعم القدرة على الصمود بين الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً خلال أوقات الأزمات. كما ندعم الجهود الرامية إلى تنسيق التحويلات النقدية المراعية لاحتياجات التغذية للفئات الأكثر احتياجاً وتنفيذ إجراءات السياسات التي ستساعد على إعادة الأطفال إلى المدرسة. وفي سري لانكا، يعمل مشروع الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب للنظم الصحية على تعزيز نشاط وحدة عمليات الطوارئ ونظام مراقبة الأمراض الوبائية في البلد؛ كما يقوم بتهيئة مستشفيات مختارة لتكون مراكز للاستجابة للجائحة وتدعيم شبكة المختبرات العلمية في البلاد.

خلق فرص العمل وتعزيز النمو من أجل تحقيق تعافٍ قادرٍ على الصمود

مع دخول ما يقرب من 1.5 مليون شخص إلى سوق العمل كل شهر في جنوب آسيا، فإن خلق فرص العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعافٍ قادرٍ على الصمود. ففي بنغلاديش، ندعم سلسلة من ثلاثة قروض لسياسات التنمية يبلغ مجموعها 750 مليون دولار تركز على الإصلاحات الحكومية لتحديث بيئة التجارة والاستثمار، وحماية العمال وبناء قدرتهم على الصمود، وتعزيز فرص حصول الفئات الأكثر احتياجاً على فرص العمل، لا سيما خلال الجائحة. كما نقدم 300 مليون دولار لمساعدة أكثر من مليون شخص – لا سيما الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة – على تنمية مهاراتهم والوصول إلى سوق العمل.

وفي الهند، نقدم السيولة النقدية والائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة - التي توظف أكثر من 150 مليون شخص - لحماية الوظائف ودعم التمويل الأكثر كفاءة وشمولا لهذه الشركات في المستقبل. وفي نيبال، قدمنا 80 مليون دولار لدعم قطاع الزراعة من خلال تعزيز روابط الأسواق الريفية وتشجيع ريادة الأعمال. كما أن إيجاد فرص العمل أمر أساسي في إطار الشراكة القُطرية الجديد لبوتان.

كما أننا ندعم البلدان في تنفيذ الإصلاحات لتحسين وضع ماليتها العامة والقطاع الخاص. وفي باكستان، نساعد على تعزيز إدارة الديون والشؤون المالية، والقدرة المالية لقطاع الكهرباء، ومناخ الاستثمار. وفي نيبال، تساعد عملية تبلغ قيمتها 200 مليون دولار على استقرار القطاع المالي، ووضع حلول مالية متنوعة، وزيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية.

الشكل 7 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2021
الحصة من المجموع البالغ: 10.9 مليارات دولار

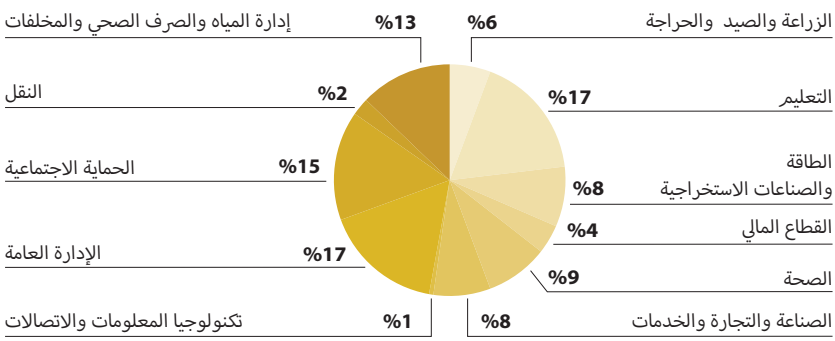

معالجة المخاطر المناخية من أجل تحقيق تعافٍ أخضر

منطقة جنوب آسيا معرضة بشدة للمخاطر ذات الصلة بالمناخ. إذ يعيش نحو 800 مليون شخص - 44% من سكان المنطقة - في مناطق ستصبح بؤراً مناخية ساخنة متوسطة أو شديدة بحلول عام 2050 ما لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية. ولمعالجة هذا التحدي الملح، وتماشياً مع خطة العمل الجديدة بشأن تغير المناخ التي أطلقتها مجموعة البنك، نقوم بتسريع العمل نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة ومنخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ من خلال خمس أولويات رئيسية: التحول في استخدام الطاقة، والنظم الغذائية والزراعية، والتنمية الحضرية، ونظم الحماية الاجتماعية والبنية التحتية المتكيفة مع المناخ، والنظام المالي وسياسات المالية العامة التي تأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

كما نساعد البلدان على تنفيذ حلول الطاقة المتجددة وتعبئة استثمارات القطاع الخاص. وفي باكستان، يدعم مشروع بقيمة 550 مليون دولار انتقال البلاد إلى استخدام موارد الطاقة المتجددة للحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري وخفض تكاليف إنتاج الكهرباء. وفي ملديف، عبئنا 42 مليون دولار من أجل حلول الطاقة الشمسية للحد من استخدام البلد للوقود الأحفوري.

تعزيز التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي

منطقة جنوب آسيا من أقل مناطق العالم تكاملا من الناحية الاقتصادية. ونحن نعمل مع البلدان على وضع حلول عبر الحدود للتحديات المشتركة، وتعزيز المؤسسات الإقليمية، وتحسين البنية التحتية والاتصال، والنهوض بالسياسات التجارية، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث. ويحلل تقريرنا المعنون *الاتصال للازدهار* الحواجز التي تحول دون تكامل النقل الإقليمي. ويخلص التقرير إلى أن بنغلاديش والهند يمكن أن تزيدا إجمالي ناتجهما المحلي بنسبة 17% و8% على التوالي في حالة تحسين الربط بشبكات النقل.

وتعاني منطقة جنوب آسيا من أعلى مستويات إلقاء النفايات البلاستيكية والمخلفات في العراء في العالم. وبالتعاون مع برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا وبارلي للمحيطات، ندعم مشروع الأنهار والبحار الخالية من البلاستيك لجنوب آسيا، الذي يسعى إلى الحد من التلوث البلاستيكي البحري وتكثيف الابتكارات لإعادة اختراع استخدام البلاستيك وإنتاجه.

تحت الضوء

بنغلاديش: تلبية احتياجات الروهينغا والمجتمعات المضيفة

منذ عام 2017، وفرت بنغلاديش المأوى لأكثر من مليون شخص من الروهينغا الذين فروا من العنف في ميانمار. وقد فرض هذا التدفق ضغوطا هائلة على البنية التحتية المحلية وأرهق عملية تقديم الخدمات في كوكس بازار، واحدة من أفقر المناطق في بنغلاديش. ونواصل مساعدة الحكومة على تقديم المساعدات، بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية. وقد عبئنا 590 مليون دولار من موارد المنح لبنغلاديش - بما في ذلك 492 مليون دولار من النافذة الفرعية الإقليمية للاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى الدعم المقدم من كندا - لخمسة مشروعات لتلبية احتياجات الروهينغا حتى عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة إلى ميانمار، وكذلك لتلبية احتياجات المجتمعات المضيفة، بما في ذلك الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي وتقديم الخدمات الأساسية. وتساعد أبحاثنا أيضا على إثراء الحوار بشأن السياسات ودعم أولويات التنمية وتطبيق الدروس المستفادة.

ومع تقديم 50 مليون دولار من التمويل الإضافي لمشروع دعم القطاع الصحي، نقدم خدمات الصحة والتغذية للنساء والأطفال في مخيمات الروهينغا، فضلا عن الرعاية الإنجابية ودعم تنظيم الأسرة. وقد تم تعديل المشروع للمساعدة في التصدي لجائحة كورونا في المخيمات؛ وزودت وحدات العزل والعلاج بمختبرات وأجهزة للتصوير بالأشعة وإمدادات للأكسجين، ووفرت أكثر من 200 سرير لمرضى كورونا، بما في ذلك 50 سريرا للحوامل. وهناك نشاط منفصل بقيمة 150 مليون دولار يوسع نطاق الحصول على الخدمات الصحية والتغذية وتنظيم الأسرة ويساعد على منع العنف القائم على نوع الجنس لنحو 4 ملايين شخص، شاملاً الروهينغا والمجتمعات المحلية المضيفة؛ وفي المخيمات، يدعم هذا تقديم المشورة النفسية والاجتماعية، وتغطية التطعيم، وفحص السل وعلاجه، وخدمات التغذية.

وتوفر عملية تعليمية بقيمة 25 مليون دولار التعليم والدعم النفسي والاجتماعي لنحو 350 ألف طفل وشاب من الروهينغا. وقد استمرت الخدمات وسط عمليات الإغلاق لمكافحة الجائحة، وذلك من خلال تدريب الآباء ومقدمي الرعاية على التعلم المنزلي. كما ساعد المشروع الشباب في المجتمعات المضيفة على الحصول على التدريب المهني. ومن خلال برنامج شبكة الأمان الوطنية، تتيح منحة بقيمة 100 مليون دولار موارد كسب الرزق ودعم الدخل لنحو 40 ألفاً من الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً في المجتمعات المضيفة مع توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لنحو 85 ألف أسرة من الروهينغا.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد المنح التي يبلغ مجموعها 265 مليون دولار على تعزيز البنية التحتية وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وستصل الجهود إلى أكثر من 780 ألف شخص، من بينهم 140 ألف شخص من المجتمعات المضيفة. وسيتمكن نحو 366 ألف شخص من الوصول إلى مصادر مياه ومرافق صحية محسنة بفضل تحديث البنية التحتية وتركيب مراحيض منزلية ومجتمعية في كوكس بازار. كما يبني المشروع ملاجئ متعددة الأغراض للحماية من الكوارث، وطرق إجلاء قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وأعمدة إنارة في الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية، فضلا عن تدعيم قدرة الحكومة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

الجدول 15 جنوب آسيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,391	1,639	1,857	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.1	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	445	1,147	1,821	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.1	6.2	(7.6)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	577 [ب]	425	262	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	71	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	68	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,076	1,884	2,770	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	40.0 [ب]	26.0	15.2	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	15	3	5	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	36	33	31	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	80	78	69	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	93	62	40	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	69	87	90	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0	7	20	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	57	73	94	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	53	42	38	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	20	43	59	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	80	87	92	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2014 و 2020؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/sar.**

مساندة البلدان في التصدي للأزمات والتعافي من آثارها

يساعد البنك الدولي البلدان على إحراز تقدم نحو بلوغ أهدافها الإنمائية وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وذلك من خلال مزيج فريد يجمع بين التمويل والخبرة الفنية والقدرة على جمع مختلف الأطراف. وتدعِّم منتجاتنا المعرفية العمل الذي نضطلع به الذي يساعد البلدان على تطوير حلول مستنيرة لتحدياتها الإنمائية الأكثر إلحاحاً. وتشمل هذه المنتجات خدماتنا الاستشارية مُستردة التكلفة التي يمكن أن تطلب البلدان الأعضاء من جميع مستويات الدخل الحصول عليها، وكذلك المنظمات غير الحكومية وغير الربحية والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف. ونقوم بتصنيف بيانات التنمية ونشرها لرصد التقدُّم المحرز نحو تحقيق أهدافنا، كما نعمل على الحد من الفجوات القائمة في توفُّر البيانات الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في وضع السياسات المبنية على الشواهد والقيام بالإصلاحات. وتغطي خبراتنا الميدانية مختلف البلدان والمناطق والقطاعات، مما يتيح لنا إمكانية تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملنا حول العالم. كما يُمكِّننا دورنا كشريك موثوق به ووسيط في تبادل المعارف العالمية من قيادة تنفيذ أجندة التنمية العالمية.

وتُظهر استجابتنا لمواجهة جائحة كورونا كيفية تسخيرنا لنقاط القوة هذه لمساندة البلدان في أوقات الأزمات. وقد ساعدت منتجاتنا المعرفية في تقييم الآثار واسعة النطاق لهذه الجائحة- مثل الزيادة في معدلات الفقر المدقع، والآثار غير المتناسبة على النساء، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلُّص تدفقات التحويلات- وتقديم رؤى متبصِّرة وقابلة للتطبيق بشأن السياسات. وقمنا بتجميع أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا الأشد إلحاحاً الناشئة عن الجائحة مثل استمرارية القدرة على تحمُّل الديون، وخسائر التعلُّم، والحماية الاجتماعية، والاحتياجات الصحية للبلدان - يشمل ذلك تقديم تمويل ومساعدات فنية بقيمة 4.4 مليارات دولار في السنة المالية 2021 لمساعدة 53 بلداً على شراء اللقاحات وأدوات الاختبارات والعلاجات وتوزيعها. كما بدأنا في إرساء الأساس لتحقيق تعافٍ طويل الأجل بتوفير نُهُج مستنيرة لمساعدة البلدان على بناء مدن أكثر استدامة، والاستثمار في إنشاء بنية تحتية مرنة وقادرة على الصمود، والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، والتكيُّف مع مناخ سريع التغير.

ويسترشد هذا العمل بالركائز الأربع لنهج استجابة مجموعة البنك لأزمة فيروس كورونا، وهي: إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وضمان استدامة نمو الأعمال وخلق فرص العمل، وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل. ومن خلال الاستفادة من ميزاتنا التنافسية المتمثلة في العمق القُطري والانتشار العالمي، وامتلاك مجموعة من آليات التمويل المرنة، والخبرات العميقة التي تغطي قطاعات متعددة، والقدرة التجميعية واسعة النطاق، فإننا نعمل على تقديم استجابة استثنائية وغير مسبوقة للجائحة لمساعدة البلدان على المضي في طريق الخروج من الأزمة والتوجُّه نحو تحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع.

تتبُّع تأثير الجائحة على الفقراء

في عام لا مثيل له، ظلَّ تركيزنا منصباً بشكل تام على مواجهة تأثير جائحة كورونا على الفئات الأشد فقراً في العالم، وقياس التغيُّرات الناجمة عن هذا الحدث غير المعتاد، وإبراز المخاطر التي يفرضها هبوط النشاط الاقتصادي ومن بينها ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة.

وبعد ظهور الجائحة مباشرة، بدأ البنك في إجراء مسوح استقصائية هاتفية عالية التواتر لقياس آثارها والاسترشاد بذلك في وضع السياسات. واتسع نطاق هذه الجهود ليشمل أكثر من 100 بلدٍ، مع إتاحة العديد من النتائج في لوحة متابعة إلكترونية موحدة ليتسنى إجراء مقارنات فيما بين البلدان. وتُظهر النتائج أن هذه الآثار طالت جميع البلدان، لكن أشد المتضررين منها هي الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. فالنساء والشباب والعمال الأقل تعليماً، وهم الفئات التي كانت تعاني بالفعل من سوء وضعها في سوق العمل، كانوا أكثر عرضة لفقدان وظائفهم في الأمد القصير. ومقارنةً بالرجال، كانت النساء أكثر عرضة لفقدان وظائفهن بواقع 11 نقطة مئوية؛ فيما تبيَّن وجود فجوة مماثلة بين العمال الحاصلين على تعليم جامعي وغيرهم من الحاصلين على تعليم ابتدائي أو أقل. كما تحمَّل العمال من الشباب وكبار السن الجانب الأكبر من أضرار الجائحة على الوظائف.

ووجد تقريرنا الرئيسي المعنون *الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدُّل الأحوال* أن معدل الفقر المدقع زاد للمرة الأولى منذ عشرين عاماً على مستوى العالم وأن الجائحة، مقترنةً باستمرار آثار تغيُّر المناخ والصراع، ستعوق التقدُّم المُحرَز نحو القضاء على الفقر. وباستخدام بيانات جديدة مستقاة من مسوح استقصائية في البلدان المعنية ونماذج المحاكاة الاقتصادية، أظهر التقرير أن فقدان الوظائف وأوضاع الحرمان المرتبطة بالجائحة في مختلف أنحاء العالم أضرَّت بشدة بالفعل بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، فيما تسبب ذلك أيضاً في ظهور ملايين من "الفقراء الجدد"- الذين يسقطون حالياً في براثن الفقر بسبب تفشي الجائحة- ويكونون على الأرجح من سكان الحضر ومن الشرائح الأفضل تعليماً والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ويقدِّم التقرير توصيات لاعتماد نهج تكميلي ذي مسارين: التصدي بفاعلية للأزمة الملحة في الأمد القصير مع مواصلة التركيز على مشكلات التنمية الأساسية ومن بينها الصراعات وتغيُّر المناخ.

إنقاذ الأرواح

التصدي لأزمة صحية عالمية غير مسبوقة

نعمل منذ ظهور الجائحة على إنقاذ الأرواح وتعزيز التعافي العالمي. وفي السنة المالية 2021، قمنا بالبناء على استجابتنا لمواجهة فيروس كورونا- التي غطت أكثر من 100 بلد- وأتحنا 20 مليار دولار على مدى 24 شهراً لمساعدة البلدان الفقيرة على شراء وتوزيع اللقاحات وأدوات الاختبارات والعلاجات، وكذلك تدعيم أنظمة الرعاية الصحية. ووافقنا على أول عملية يمولها البنك لدعم حملات التطعيم باللقاحات في يناير/كانون الثاني 2021؛ وبحلول نهاية السنة المالية 2021، وافقنا على تقديم أكثر من 4.4 مليارات دولار إلى 53 بلداً. ويشمل ذلك دعم سلاسل تبريد اللقاحات، وتدريب الكوادر الصحية، وتحسين أنظمة البيانات والمعلومات، وتنفيذ حملات التواصل والتوعية لتعزيز قبول اللقاحات.

ونعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء العالميين- من بينهم الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية- لضمان الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بشكل عادل ومساعدة البلدان النامية على الاستعداد لتوزيع هذه اللقاحات. كما نساند الجهود متعددة الأطراف- مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد19- وركيزتها الخاصة باللقاحات *كوفاكس* الرامية إلى تسريع وتيرة تطوير اختبارات فيروس كورونا وعلاجاته ولقاحاته وإنتاجها وتوفيرها على نحو عادل. وفي يونيو/حزيران 2021، قامت مجموعة البنك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بتشكيل فرقة عمل لتسريع إتاحة لقاحات كورونا وعلاجاتها ووسائل تشخيصها إلى البلدان النامية. وتشمل هذه الجهود إنشاء قاعدة بيانات عالمية ولوحات بيانية قُطرية لرصد الفجوات ومساندة تسريع التقدم المحرز وزيادة توجيهه.

وقدَّم تقريرنا المعنون *تقييم مدى تأهب البلدان لنشر اللقاحات المضادة لفيروس كورونا*، الذي أُعد بالاشتراك مع الحكومات والمنظمات الشريكة، نتائج رئيسية مُفصَّلة من تقييمات مدى الجاهزية في أكثر من 140 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وتسببت الجائحة أيضاً في اضطراب تقديم الخدمات الصحية الأساسية، مما يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في تحسين نواتج الصحة ورأس المال البشري على مدى سنوات. فقد توقَّف علاج العديد من الأمراض غير السارية والتي يمكن الوقاية منها في ظل الارتفاع الكبير في الطلب على الرعاية الحرجة والنقص في أسرّة المستشفيات والاختبارات والمعدات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية. إلا أنه من الضروري تقوية خدمات الرعاية الصحية الأولية للوقاية من الأمراض واكتشاف الإصابة بها والتدبير العلاجي لها فضلاً عن تعزيز الصحة. ويظهر تقرير جديد للبنك الدولي بعنوان *الوفاء بالعهد: إعادة تصور الرعاية الصحية الأولية بعد جائحة كورونا* أن خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات التصميم الجيد يمكن أن تساعد في السيطرة على منحنى تفشي الأمراض في أثناء أزمة صحية مثل جائحة كورونا من خلال أنشطة الترصد، والفحص وتتبع المخالطين للمصابين، والتواصل مع المجتمعات المحلية، وتوسيع معدلات التغطية باللقاحات. ولضمان وصول الخدمات الصحية الجيدة وميسورة التكلفة إلى الجميع - بغض النظر عن قدرتهم المالية على الدفع - فإننا نساعد البلدان على العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من المخاطر المالية المرتبطة باعتلال الصحة وزيادة مستوى الإنصاف. كما نساعد البلدان على مجابهة آثار ارتفاع نسبة المسنين بين سكانها وتنامي عبء الأمراض غير السارية.

ونساعد البلدان أيضاً على منع ظهور الجوائح عن طريق تقوية أنظمة الخدمات الصحية البيطرية والبشرية وكذلك الروابط بينهما. ويُعد تحسين الاستعداد لمواجهة الجوائح، بما في ذلك عمليات المراقبة والرصد، أمراً ضرورياً للتغلُّب على جائحة كورونا والتأهُّب للتصدي لحالات تفشي الأمراض في المستقبل. وبناءً على ما تعلمناه خلال تفشي وباء الإيبولا عامي 2014 و2015 في منطقة غرب أفريقيا، قمنا بتوسيع تمويل المؤسسة الدولية للتنمية المُوجَّه لبرنامج تعزيز الأنظمة الإقليمية لمراقبة الأمراض في غرب ووسط أفريقيا من أجل تعزيز القدرة على التأهُّب. ونساند أيضاً مراكز التميُّز الإقليمية الأخرى مثل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض، ومشروع شبكة مختبرات الصحة العامة في شرق أفريقيا، ومنظمة صحة غرب أفريقيا.

ويُكمِّل برنامج التأهُّب والاستجابة للطوارئ الصحية، الذي تأسس في السنة المالية 2021، جهودنا ويوفِّر المزيد من الموارد للتصدي لجائحة كورونا والطوارئ الصحية الأخرى، فضلا على مساعدة البلدان على التأهب على نحو أفضل لمواجهة تفشي الأمراض. ويقدِّم البرنامج تمويلاً أولياً وتحفيزياً سريعاً للبلدان الأشد احتياجاً التي يعجز بعضها عن الحصول على تمويل تقليدي من البنك. وحتى مايو/أيار 2021، قدَّم البرنامج عشر منح لأغراض التأهُّب لمواجهة الطوارئ الصحية و19 منحة للاستجابة لها تبلغ إجمالاً 86 مليون دولار.

فهم جائحة كورونا من خلال البيانات والبحوث

يوفِّر موقعنا الإلكتروني للبيانات المفتوحة بشأن فيروس كورونا إمكانية الوصول المفتوح والمبسَّط إلى البيانات ذات الصلة بالفيروس، بما في ذلك لوحة متابعة إلكترونية توفِّر بيانات عالمية لحظية بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة، مثل قدرة النظام الصحي وتوافر المرافق الأساسية لغسل اليدين. ويتيح هذا الموقع، الذي يعكس التزامنا بإتاحة البيانات، للمستخدمين، بما فيهم المطوِّرون، إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال واجهات برمجة التطبيقات.

بالإضافة إلى ذلك، تنظر بحوثنا في التكاليف المُتكبَّدة بسبب جائحة كورونا وكذلك السياسات التي تهدف إلى حماية الناس من التعرُّض لأسوأ آثارها. وتتناول بحوثنا الآثار غير المسبوقة على النواتج الصحية ومعدلات الفقر المدقع ومؤسسات الأعمال وأوجه عدم المساواة. كما نحلل السياسات التي ساعدت في مواجهة أسوأ الآثار، ومن بينها برامج الحماية الاجتماعية والدعم الموجَّه للقطاع المالي للمساعدة في استمرارية مؤسسات الأعمال.

يسعى صندوق التمويل العالمي، وهو عبارة عن شراكة عالمية يقع مقرها في البنك، إلى ضمان تمتُّع جميع النساء والأطفال والمراهقين بإمكانات البقاء والازدهار، وهي الفئات التي تضررت أكثر من غيرها من الآثار الصحية للجائحة. وفي مختلف البلدان الشريكة للصندوق البالغ عددها 36 بلداً، شاهدنا انخفاضاً بنسبة تصل إلى 25% في تغطية التدخلات الصحية المُنقِذة للحياة في مجالات مثل تطعيم الأطفال والصحة الجنسية والإنجابية ورعاية الأمهات. ويساعد الصندوق البلدان على رصد الاختلالات، وتدعيم سلاسل توريد الأدوية والأدوات الأساسية، ودعم العاملين بمجال الرعاية الصحية المجتمعية، وتوسيع نطاق الابتكارات في مجال تقديم الخدمات وبرامج التحويلات النقدية. وفي ليبريا، عدَّل الصندوق منحته الحالية لاستخدامها في تقوية قدرات الكوادر الصحية في الخطوط الأمامية، ومعالجة انخفاض الطلب على خدمات الرعاية الصحية، وتعديل البرامج القائمة لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الجائحة. ويساعد الصندوق أيضاً في ضمان إدماج المساواة بين الجنسين ضمن جهود التعافي الشامل للجميع.

حماية مكاسب رأس المال البشري وتحسين مستويات الدخل

يتمثل رأس المال البشري في الصحة والمعرفة والقدرات والمهارات والقدرة على الصمود التي تتراكم لدى الأشخاص خلال حياتهم لبلوغ كامل إمكاناتهم. ويعمل مشروع رأس المال البشري في مختلف القطاعات على تحسين النواتج لكي ينمو جميع الأطفال وهم يحصلون على تغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، مع حصولهم على تعلُّم حقيقي داخل المدارس، ودخولهم سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج. ونسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال مزيج من البيانات والقياس والتحليلات والمشاركة القوية على الصعيدين القُطري والعالمي.

لكن أزمة جائحة كورونا تنذر بضياع عِقْد من مكاسب رأس المال البشري. وفي عام 2020، سقط نحو 100 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع؛ ويمكن أن يخسر هذا الجيل من الأطفال ما يصل إلى 10 تريليونات دولار من الدخل الذي يحققونه طوال حياتهم. وتؤكد هذه الأزمة الحاجة الملحة إلى الاستثمار في التنمية البشرية ويشمل ذلك تحقيق تغطية صحية شاملة جيدة والتأهُّب لمواجهة الجوائح، وإقامة نظام تعليم شامل يتيح إمكانية التعلُّم من بُعد، وضمان المساواة للنساء والفتيات، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإنتاجية في جميع المراحل العمرية، ووضع برامج وسياسات قابلة للتعديل. فالأشخاص الذين يتمتعون بمستوى جيد من الصحة والتغذية وتتوفَّر لهم خدمات التعليم والادخار وشبكات الأمان يمكنهم تحمُّل الصدمات على نحو أفضل.

ويوفِّر تحديث مؤشر *رأس المال البشري* لعام 2020 مستوى مرجعياً لنواتج رأس المال البشري حتى ظهور الجائحة. ويتضمن مقياساً جديداً للاستفادة منه يربط بين المهارات والإنتاجية. وتشمل أوجه التقدُّم الأخرى إطلاق مبادرة العيش حياة طويلة صحية لتعزيز النواتج بين السكان المسنين. ويقوم المؤشر أيضاً بتحديث مؤشرات تقديم الخدمات التي تقيس مدى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وجودتها؛ ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان على تحديد الفجوات وتنفيذ السياسات وتسريع وتيرة التقدُّم المحرز بما في ذلك على المستوى دون الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك أدوات تحليلية متعددة القطاعات، مثل مراجعات رأس المال البشري ومراجعات الإنفاق العام على رأس المال البشري والأداء المؤسسي، لمساعدة الحكومات على تتبُّع الاستثمارات والنواتج المتعلقة بذلك. كما نساعد الحكومات على تحديد أولويات الإنفاق على رأس المال البشري؛ وفي أبريل/نيسان 2021، حددت ورقة النهج التي أصدرناها بعنوان *الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق تعافٍ قادر على الصمود: دور التمويل العام* الخطوط العريضة للإنفاق الكافي والمتسم بالكفاءة والاستدامة في ظل قيود المالية العامة.

وتعزِّز شراكاتنا التعاون وتبادل المعارف لتحسين نواتج رأس المال البشري. وتُمكِّن شبكة مسؤولي التنسيق القُطريين لمشروع رأس المال البشري المسؤولين الحكوميين حول العالم من تبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة. وقد استضفنا أيضاً اجتماعات خاصة مع وزراء المالية، خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي ضمَّت ممثلين من 81 بلداً من مختلف مستويات الدخل. وفي مارس/آذار 2021، ضمَّ المنتدى العالمي الأول لمشروع رأس المال البشري كبار المسؤولين الحكوميين من 69 بلداً لمناقشة الاستثمار في البشر أثناء الجائحة، وإعادة بلورة عملية تقديم الخدمات، وتعبئة التمويل لتسريع وتيرة التعافي. كما نتواصل مع المناصرين العالميين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للدفع نحو تنفيذ أولويات رأس المال البشري. ومن خلال آلية تمويل شاملة لرأس المال البشري، نعمل مع الشركاء على تشجيع المبادرات التحفيزية ومتعددة القطاعات لتحقيق نواتج أفضل.

ومن شأن وضع الإنسان في صميم عمليات التنمية أن يساعد البلدان على استعادة ما تحقق من تقدُّم على صعيد رأس المال البشري وتعزيزه، وكذلك تحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. ويشكل رأس المال البشري أحد محاور التركيز الخاصة للدورة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية لدعم تعافي البلدان الفقيرة من جائحة كورونا. وهو أيضاً عنصر محوري في الدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان وأُطر الشراكات القُطرية الخاصة بنا. وقد طرحنا خططاً بشأن رأس المال البشري لمناطق أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا لدعم إحراز تقدُّم في قطاعات متعددة.

ضمان الأمن المائي للجميع

ينشأ انعدام الأمن المائي عن الفجوات في توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والتوسُّع الحضري والنمو السكاني السريعين، والتلوث، والتأثيرات المناخية، وأنماط النمو كثيفة الاستهلاك للمياه. ولم تساعد جائحة كورونا سوى في تسليط المزيد من الضوء على أهمية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المدارة إدارة مأمونة في حماية الصحة العامة.

يعمل البنك مع البلدان والشركاء على التصدي بسرعة لفيروس كورونا، ودعم التعافي الاقتصادي، وإعادة البناء على نحو أفضل، مع القيام كذلك بتعزيز الاستخدام المستدام للمياه على المدى الطويل. ومع تنفيذ استثمارات بقيمة تتجاوز 26 مليار دولار في 162 مشروعاً، تتبلور رؤية البنك في إيجاد عالم ينعم فيه الجميع بإمدادات المياه وتشجيع النمو المستدام لصالح البشر وكوكب الأرض.

يمثل **أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2020** الإصدار الثالث من هذه السلسلة والذي يستكشف المسارات المختلفة لإحراز تقدُّم في تحقيق هذه الأهداف. ويوجِّه القراء عبر هذه الأهداف باستخدام سرد قصصي تفاعلي وعروض مرئية للبيانات، ويبرز الغايات والاتجاهات المحددة لكل هدف، ويسلِّط الضوء على كيفية قياس بعض الأهداف. ويبيِّن إصدار هذا العام أيضاً أثر أزمة جائحة كورونا باستخدام بيانات التوقعات الجديدة التي جمعها البنك، والمسوح الاستقصائية الهاتفية، ودراسات الأثر، والشواهد غير الموثَّقة. ويبحث الإصدار تأثير الجائحة على معدلات الفقر عالمياً ويعرض السيناريوهات المحتملة من الآن حتى عام 2030. كما يبيِّن تأثير الجائحة على الأشخاص الأشد احتياجاً ونواتج التعليم وتدفقات التحويلات.

ونعمل على تحسين إدارة الموارد، وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وترشيد استخدام المياه في الزراعة. كما نقدِّم المساندة لإقامة أنظمة قادرة على مجابهة التقلبات المناخية الحادة بشكل أفضل ومعالجة الهشاشة في البلدان التي تعاني من شح المياه، ومن ثم تدعيم القدرة على الصمود. وفي فييتنام، أدى برنامج لخدمات المياه والصرف الصحي في الريف إلى توفير هذه الخدمات لما يقرب من مليوني شخص. وفي البرازيل، تساعد مساندتنا لأكبر مرفق عام في العالم في زيادة توفير الخدمات لضواحي ساو باولو. وفي نيجيريا، نساعد في تحسين التكنولوجيا المُستخدَمة والمؤسسات وسلاسل القيمة لتعزيز موارد الري لمليون مزارع. أما في كوسوفو، فتعالج مساندتنا لبرنامج الأمن المائي الشامل في البلاد، الذي يتضمن مكوِّناً طارئاً لمواجهة فيروس كورونا، الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية والمؤسسات وبناء قدرة الاقتصاد على الصمود على المدى الطويل.

يواجه العالم أزمة مياه حادة، وكثيراً ما يتجاوز الطلب على المياه العذبة ما يتوفر من إمدادات. وأصبح تقلُّب تدفقات المياه، ما بين نوبات الجفاف والفيضانات، أكثر تواتراً، وأدى تغيُّر المناخ إلى تفاقم هذه التحديات. ويعمل البنك على إحداث تحوُّل في نُهُج الأمن المائي من خلال تحسين مرافق البنية التحتية، وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة في توفير الخدمات الحيوية، وتمكين المؤسسات. وفي كينيا، نساعد في تطوير خطط أحواض الأنهار، وبناء القدرات لإصدار تصاريح المياه، وتحسين البنية التحتية للري والحماية من الفيضانات، وتخزين المياه بكميات كبيرة، ورفع كفاءة المرفق النهائي. وفي الأرجنتين، يوفِّر عملنا من خلال مشروع تنظيف نهر ماتانزا رياتشويلو خدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة لنحو 6 ملايين شخص.

وتساعد الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي، وهي صندوق استئماني متعدد المانحين تأسس في عام 2017، البلدان على بناء قدراتها وتدعيم المؤسسات ومرافق البنية التحتية التي تحتاج إليها لإمداد الأجيال الحالية والمستقبلية بما يكفيها من المياه والغذاء والطاقة. وتقوم مجموعة الموارد المائية 2030، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بتكوين

فريق عمل عالمي لتمويل قطاع المياه مع التركيز على بناء مرافق قادرة على الصمود، واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين إدارة المياه، وتمكين مقدِّمي الخدمات من أداء مهامهم بكفاءة أكبر وكذلك التكيُّف في مواجهة الأزمات.

حماية الأمن الغذائي وتعزيز استدامة منظومات الغذاء

تتصاعد معدلات الجوع عالمياً منذ عام 2014 مدفوعةً بالصراعات وتغيُّر المناخ والأمراض وانتشار الآفات. وقد زادت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا والتدابير المتخذة لمكافحتها، وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، من عدم قدرة الفئات الأشد فقراً في العالم على تحمُّل تكاليف الغذاء. وفي عام 2020، بات ما بين 720 و 811 مليون شخص يواجهون الجوع - بزيادة 161 مليون شخص عن العدد في عام 2019 - ولم يحصل أكثر من ملياري شخص على طعام مأمون ومغذٍ وكاف.

في السنة المالية 2021، عملنا مع الشركاء على التصدي لتزايد معدلات انعدام الأمن الغذائي من خلال رصد أسعار الغذاء والقيود على الصادرات عن كثب والدعوة إلى زيادة التمويل وتدابير السياسات لتدعيم الأمن الغذائي والتغذوي. كما عقدنا اجتماعات مائدة مستديرة مع وزراء المالية والتنمية في الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع ونبهنا إلى الأزمات المتداخلة التي تؤثر على سبل كسب العيش والتغذية والموارد الطبيعية والاستقرار السياسي.

وتقدِّم برامج شبكات الأمان وتوزيع الأغذية القابلة للتعديل مساعدات إغاثية فورية للأسر الأكثر احتياجاً، فيما توفِّر الاستثمارات في سلاسل التوريد الأكثر قدرة على الصمود الأمل على المدى الطويل. وفي أنغولا، ساعدنا تعاونيات المزارعين والمشروعات الزراعية الصغيرة على توسيع عملياتها وتحسينها لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية. وفي غواتيمالا، نساند المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بتقديم إعانات طارئة وتحسين عملياتها الإنتاجية على المدى الطويل، مع الاستثمار في تحسين ممارسات ما بعد الحصاد والتخزين للحد من الهدر الغذائي. وفي هايتي، عبأنا تمويلاً طارئاً لمساعدة المزارعين على شراء البذور والأسمدة والمستلزمات الأخرى لتأمين الإنتاج في موسمي الزراعة القادمين. وفي الهند، شاركنا في تمويل مجموعات المساعدة الذاتية التي كانت تدير مطابخ مجتمعية وتقدِّم الغذاء والدعم للمجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً. وفي نيجيريا، نقدِّم المساندة لزيادة المستفيدين من التحويلات الاجتماعية، وتحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتقوية ربط المزارعين بالأسواق لمنع الاضطرابات وفقدان الوظائف في سلاسل التوريد الزراعية.

ونعمل مع الحكومات على بناء منظومات غذائية قوية ومستدامة يمكنها تحقيق نواتج صحية أفضل، وتشجيع النمو الزراعي الأكثر استدامة وقدرة على الصمود، ومساندة التغذية، ومواجهة آثار تغيُّر المناخ بقدرة أكبر. ويشمل ذلك الاستثمار في مرافق البنية التحتية لرفع الكفاءة والاستدامة على امتداد سلاسل توريد الغذاء وتشجيع البلدان على اعتماد سياسات من شأنها تحسين آفاق منظوماتها الغذائية على المدى الطويل. ونساعد بلداناً مثل الهند وكينيا على تمويل منصات رقمية يمكن أن يستخدمها المزارعون في النفاذ إلى الأسواق والحد من الفاقد وتبني ممارسات مراعية للظروف المناخية. كما نشجِّع البلدان على اعتماد نهج "الصحة الواحدة" الذي يقر بالارتباط بين صحة الإنسان والحيوان وسلامة كوكب الأرض ويحافظ على الاستثمارات في تعزيز التأهُّب والوقاية من الأمراض حيوانية المنشأ.

حماية الفئات الأشدّ فقراً والأكثر احتياجاً

التصدي لأزمة التعلُّم العالمية ومنع خسائر التعلُّم

حتى قبل تفشي الجائحة، كان العالم يواجه أزمة في التعلُّم مع وجود ما يقرب من 260 مليوناً من الأطفال والشباب متسربين من التعليم. وفي البلدان النامية، فإن نسبة 53% من مجموع الأطفال في سن العاشرة لا يمكنهم قراءة نص بسيط وفهمه، وهو مؤشر نعرِّفه بفقر التعلُّم. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب إغلاق المدارس لفترة طويلة وتراجع النشاط الاقتصادي في ظل الجائحة. وفي ذروة إغلاق المدارس خلال شهر أبريل/نيسان 2020، انقطع 94% من الطلاب عن الذهاب إلى المدارس. وتشير تقديراتنا إلى أن معدل فقر التعلُّم في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد يرتفع الآن إلى 63% وأن الأطفال المتضررين من الخسائر في التعلُّم معرَّضون لخسارة 16 تريليون دولار من الدخل الذي يحققونه خلال حياتهم- أي قرابة 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي- نتيجةً للجائحة.

تغطي مساندتنا للبلدان دورة التعلُّم بأكملها للمساعدة في بلورة أنظمة تعليمية قادرة على الصمود ومتسمة بالإنصاف والشمول تضمن تعلُّم الجميع حتى خلال أزمة كورونا. ونحن أكبر مصدر للتمويل الخارجي لخدمات التعليم في البلدان النامية؛ ففي السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم 6.3 مليارات دولار لتمويل 60 مشروعاً تعليمياً جديداً، بما في ذلك 697 مليون دولار في شكل منح من الشراكة العالمية من أجل التعليم، و 47 مليون دولار لصناديق استئمانية أخرى. ولا نزال أكبر هيئة مسؤولة عن إدارة تنفيذ منح الشراكة العالمية من أجل التعليم للبلدان منخفضة الدخل، حيث ندير 52% من إجمالي محفظة المنح الخاصة بها. وإجمالاً، تبلغ قيمة محفظة المشروعات التي يمولها البنك في قطاع التعليم أكثر من 23 مليار دولار.

ونقوم بتنفيذ نهج من شقين: الأول مساعدة البلدان على إعادة الطلاب إلى المدارس وتنفيذ برامج لتعويض الخسائر في التعلُّم، والثاني إعادة بناء الأنظمة لتكون أكثر فاعلية وقدرة على الصمود وإنصافاً. وفي الهند، يقوم مشروع بتكلفة 500 مليون دولار بالاستثمار في التعلُّم من بُعد، وخفض معدلات التسرُّب، وتقديم تعليم تعويضي وكذلك دعم نفسي واجتماعي باستخدام التكنولوجيا للمعلِّمين والطلاب والأُسر. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز قدرة المعلِّمين على الحصول رقمياً على المواد الدراسية والتدريب التربوي. وسيستفيد من المشروع نحو 250 مليون طفل في سن الدراسة وأكثر من 10 ملايين معلِّم. وفي ولاية إدو بنيجيريا، يقدِّم البنك 75 مليون دولار لتوفير التعلُّم من بُعد من خلال دروس إذاعية تفاعلية، وحِزَم من أنشطة الدراسة الذاتية الرقمية، وكتب قصصية للقراءة المستقلة، واختبارات تفاعلية عبر الهاتف المحمول، وخطط تدريسية لأولياء الأمور بما يفيد 20 ألف تلميذ في 930 مدرسة ابتدائية.

ونقوم بتقديم ونشر إرشادات ونصائح قائمة على الشواهد للبلدان بشأن موضوعات مثل إعادة فتح المدارس، وتقييم حلول التعلُّم من بُعد، وتوصيل المواد القرائية إلى المنازل، وضمان التطوير المهني للمعلِّمين، وتقوية قدرات التعليم العالي والمدارس الفنية والمهنية. ونعمل مع العديد من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والمؤسسات الدولية مثل اليونيسف، واليونسكو، وحكومة المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، وجامعات هارفارد وأكسفورد وجونز هوبكنز. وتشمل جهودنا إطلاق برنامج مُسرِّع جديد في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 لضمان قدرة البلدان المُشارِكة على تحسين المهارات الأساسية خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.

بناء أنظمة أقوى للحماية الاجتماعية من أجل مستقبل أكثر قدرة على الصمود

تلعب أنظمة الحماية الاجتماعية الفعّالة دوراً محورياً في الحد من الفقر، وتمكين الاستثمار في رأس المال البشري، ووضع الأساس لبناء مجتمعات تتسم بالشمول والإنصاف. لكن في الكثير من بلدان العالم لاسيما النامية، تظل هناك فجوات كبيرة في تغطية هذه الأنظمة. وقبل تفشي الجائحة، لم تكن الأشكال المختلفة للحماية الاجتماعية تغطي سوى 45% من سكان العالم؛ وأما في البلدان الأشد فقراً، فلم تكن شبكات الأمان الاجتماعي تغطي سوى واحد من كل خمسة فقراء.

وقد أظهرت الجائحة هذه الفجوات بشكل أكبر وأبرزت الحاجة إلى وجود أنظمة قوية في أوقات الأزمات. وللتصدي لآثار الجائحة، نعمل على توسيع عمليات شبكات الأمان من خلال أنظمة الحماية

الاجتماعية القائمة في البلدان. وفي السنة المالية 2021، قدَّمت مشروعاتنا في مجال الحماية الاجتماعية موارد تمويلية جديدة بقيمة 8.6 مليارات دولار إلى 38 بلداً، من بينها 13 بلداً تواجه صراعات وأوضاعاً هشة، وعاد ذلك بالنفع على قرابة مليار فرد حول العالم. وفي الفترة بين أبريل/نيسان 2020 ويونيو/حزيران 2021، قمنا أيضاً بإعادة تخصيص 1.7 مليار دولار من موارد المشروعات القائمة، مما عاد بالنفع على نحو 45 مليون شخص. وفي غانا، نساند التحويلات النقدية التي ستقدِّم إعانة تُدفع لمرة واحدة إلى 350 ألف أسرة معيشية لمواجهة المصاعب الاقتصادية الناشئة عن الجائحة. وفي باكستان، سنقدِّم 25 مليون دولار في شكل تحويلات نقدية طارئة لما يصل إلى 4 ملايين شخص في إطار شبكة الأمان الوطنية.

في 69 بلداً، قمنا بتقييم أكثر من 130 إجراءً لإصلاح المعاشات التقاعدية للتوصُّل إلى طرق لتدعيم الضمان الاجتماعي والمعاشات، من بينها إجراءات تعويضية محتملة لمعالجة العجز في أنظمة المعاشات واستعادة مدخرات التقاعد التي تسببت الجائحة في خسارتها.

وللاستعداد لمواجهة الأزمات المستقبلية وضمان تحقيق تعافٍ قادر على الصمود، يجب على البلدان الاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية القادرة على الاستجابة للصدمات والتكيُّف معها. ويوضِّح تقريرنا الصادر بعنوان *الحماية الاجتماعية التكيُّفية: بناء القدرة على مواجهة الصدمات* أن البرامج التكيُّفية يمكنها بناء قدرة الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً على الصمود من خلال تعزيز قدراتها على الاستعداد لمواجهة الصدمات وتجاوزها والتكيُّف مع آثارها، ويشمل ذلك المخاطر المرتبطة بالمناخ والأوضاع الهشة أو المتأثرة بالصراعات.

وتقوّي الأزمة الحالية دواعي إجراء إصلاح جوهري لبرامج شبكات الأمان، فيما يعاني المليارات من العمالة غير المنتظمة للحصول على التغطية التي يحتاجونها. ويدعو البنك إلى تحوُّل حاسم نحو نماذج التمويل المُعتمِدة على الضرائب العامة بدلاً من الأنظمة القائمة على الاشتراكات التي تقتصر غالباً على العاملين بالاقتصاد الرسمي. ونساند أيضاً العمالة في القطاع غير الرسمي من خلال مساعدتهم على الحصول على الخدمات وفرص التدريب والتمويل متناهي الصغر والعمل الحر والاستفادة من برامج الأشغال العامة. وفي بنغلاديش، سيساعد مشروع التعافي والنهوض بالعمالة في الاقتصاد غير الرسمي نحو 175 ألفاً من شباب الحضر الفقراء وأصحاب المشروعات متناهية الصغر على أن يكونوا أكثر تأهيلاً للعمل وأكثر إنتاجية.

وفيما يجابه العالم الجائحة، يشير *تقريرنا عن حالة الشمول الاقتصادي لعام 2021* إلى مسارات لخروج أفقر الفئات وأكثرها احتياجاً من دائرة الفقر. ومع هذا التقرير، قدَّمت الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي، التي يستضيفها البنك الدولي، أول استعراض منهجي على الإطلاق لبرامج الشمول الاقتصادي على مستوى العالم. وقد وجدت أن الجهود تصاعدت عالمياً مع قيام الحكومات بتوسيع نطاق البرامج التي تركِّز على الحماية الاجتماعية، وسبل كسب العيش، والوظائف، والشمول المالي. وتتزايد هذه البرامج في 75 بلداً حيث تغطي نحو 20 مليون أسرة معيشية وما يقرب من 92 مليون فرد.

سد الفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة

يمكن أن يساعد سد الفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة في وضع البلدان على مسار مستدام نحو بناء اقتصادات أكثر تنوُّعاً، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحسين الآفاق المستقبلية للجيل القادم. وتسعى إستراتيجية مجموعة البنك المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات 2016–2023 إلى سد الفجوات بين الرجال والنساء عبر أربع ركائز رئيسية: القدرات البشرية (الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية)، والوظائف، وامتلاك الأصول، وإبداء الرأي والولاية على النفس.

لكن مازالت هناك فجوات بالغة الحدة. فالتحديات الرئيسية، التي تتراوح ما بين تغيُّر المناخ والهجرة القسرية والجوائح وصولاً إلى تباطؤ نمو الاستثمارات وتصاعد معدلات الفقر، تؤثر على الفتيان والفتيات والرجال والنساء بشكل مختلف وهو ما يُعزَى بدرجة كبيرة إلى القوانين والسياسات التمييزية وكذلك الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات الاقتصادية. وتفاقِم الجائحة هذه المخاطر وتهدد المكاسب المتحققة في مجال المساواة بين الجنسين. فقد تسببت في حدوث اضطرابات في خدمات الرعاية

الصحية الرئيسية ومن بينها خدمات الصحة النفاسية والإنجابية، وفقدان النساء للوظائف بمعدل أسرع منه بين الرجال، وآثار أشد خطورة على مؤسسات الأعمال الصغيرة التي تمتلكها وتقودها نساء، وزيادات حادة في معدل العنف القائم على نوع الجنس. وتفاقِم الجائحة أيضاً المخاطر الناجمة عن نقص شبكات الأمان الاجتماعي والفجوات بين الجنسين في الحصول على التكنولوجيات الرقمية. ولأن أكثر العاملين في قطاع الصحة من النساء فضلاً عن اضطلاعهن بتقديم الرعاية على الأرجح، فإنهن يتعرَّضن لضغوط أكبر ويكن أكثر عرضة للإصابة بالفيروس.

ويساعد البنك الدولي البلدان على التصدي للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة، لاسيما تلك التي تؤثر على النساء والفتيات أكثر من غيرهن، وجعل اقتصاداتها أكثر شمولاً وقدرة على الصمود أثناء قيامها بإعادة البناء. وفي زامبيا، نعمل على تأمين استمرارية خدمات الصحة الإنجابية والنفاسية والرعاية الصحية لحديثي الولادة والأطفال والمراهقين وخدمات التغذية. وفي كمبوديا، نعمل على تحسين توافر الخدمات الضرورية للحيلولة دون وقوع وفيات بين النساء، ويشمل ذلك تحسين سبل الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، والحد من حالات حمل المراهقات، وإجراء الفحوصات لاكتشاف الإصابة بسرطان عنق الرحم وعلاجه بشكل فعّال.

ونساعد النساء على العودة إلى النشاط الاقتصادي بطرق من بينها برامج النقد مقابل العمل، وتوسيع نطاق دعم رعاية الأطفال، والمستلزمات الزراعية، وتحسين قدرة الشركات التي تقودها نساء على الحصول على الائتمان والسيولة. وفي موريتانيا وموزامبيق وتوغو، نقدِّم تحويلات نقدية من خلال أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول لمعالجة تدني مستويات الدخل وامتلاك الحسابات المصرفية لدى النساء. وفي نيبال، نقوم بتعزيز مهارات النساء في مجال تطوير أنشطة الأعمال وتزويدهن بمعدات زراعية أفضل.

ونعمل على منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له عن طريق مساندة خدمات تقديم المشورة من بُعد، وتدريب الكوادر الصحية على تحديد الحالات وإحالتها، وتحسين تسجيلها، وتسهيل حملات التوعية، وتدعيم آليات جمع البيانات والإحالة. وفي كينيا، نساعد مقدِّمي خدمات الرعاية الصحية على تحديد المخاطر والعواقب الصحية للعنف القائم على نوع الجنس وتقديم الدعم والعلاج الطبي في العيادات والمستشفيات.

ولدعم اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات بناءً على الشواهد، نقوم بجمع البيانات وتصنيفها من خلال بوابة بيانات المساواة بين الجنسين التي تتيح الوصول دون قيود إلى بيانات مصنَّفة حسب نوع الجنس لأكثر من 600 مؤشر تغطي الجوانب الديموغرافية، والتعليم، والرعاية الصحية، والحصول على الفرص الاقتصادية، والحياة العامة، واتخاذ القرار. كما تجري مختبرات الابتكار المعنية بالمساواة بين الجنسين في جميع المناطق النامية تقريباً تقييمات دقيقة لتأثيرات النُهج المبتكرة في سد الفجوات بين الجنسين.

تقرير عن التنمية في العالم 2021: البيانات من أجل حياة أفضل هو أول إصدار في هذه السلسلة يركِّز حصراً على دور البيانات في تحقيق التنمية. ويستكشف هذا التقرير ما ينطوي عليه مشهد البيانات المُتغيِّر من إمكانات هائلة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، مع الإقرار في الوقت ذاته بأن سوء استخدام البيانات يمكن أن يضر بالأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات والمجتمعات. ويدعو التقرير إلى وضع عقد اجتماعي جديد يتيح استخدام البيانات وإعادة استخدامها لإضافة قيمة اقتصادية واجتماعية، وضمان إتاحة الحصول على البيانات بشكل منصف، وتعزيز الثقة في عدم إساءة استخدامها.

تعزيز الاحتواء الاجتماعي

لعبت برامج الاستدامة والاحتواء الاجتماعيين دوراً بالغ الأهمية في دعم الأشخاص الأكثر احتياجاً والفئات المهمشة خلال أزمة فيروس كورونا. وتركِّز هذه البرامج على المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والمسنين، والأقليات الجنسية والجنسانية، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والإثنية الأخرى والذين يفتقرون في الغالب إلى الخدمات الأساسية وتضرروا بشدة من جراء الجائحة.

وتضطلع النهج المجتمعية بدور بالغ الأهمية في استجابتنا لهذه الأزمة. ونساند برنامجاً إقليمياً للتنمية المجتمعية في إثيوبيا استفاد منه أكثر من 730 ألف شخص أكثر من نصفهم من النساء. ويمكن حالياً لنحو 83 ألف طفل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ويمكن لأكثر من 368 ألف شخص تلقي العلاج في مراكز صحية، وتحسنت قدرة 135 ألف شخص على الحصول على مياه شرب مأمونة. وتوفِّر مساندة سبل كسب العيش مزيداً من الدخل لنحو 150 ألف شخص، ويتمتع 23 ألفاً بإمكانية الحصول على مصادر طاقة محسنة. ونطبِّق أيضاً نهجاً شاملاً لتقديم الخدمات في جهودنا بهدف تشجيع تمكين المرأة اقتصادياً. وفي نيجيريا، يعمل البنك بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية على تعزيز سبل كسب العيش للنساء في إطار مبادرة رائدة تهدف إلى إزالة العقبات الاجتماعية والعقبات الأخرى أمام المساواة بين الجنسين بطرق منها ربط منشآت الأعمال التي تديرها نساء بالأسواق.

وبالعمل مع شبكة من قادة المجتمعات المحلية، أطلقنا مبادرات للرصد عالي التواتر من أجل تتبُّع آثار جائحة كورونا على الأشخاص ذوي الإعاقة والفقيرات والأقليات الإثنية بصورة أفضل. وفي جمهورية قيرغيزستان، ساعدنا في بناء قاعدة بيانات تشمل قرابة 4 آلاف مشارك - يمثلون قادة المجتمعات المحلية من كل إقليم في البلاد- يتم استطلاع آرائهم شهرياً لجمع الرؤى والأفكار عن أوضاع هذه المجتمعات. ونستخدم أيضاً الأنشطة المجتمعية التي نشارك فيها في نشر المعلومات عن كيفية إدارة الجائحة. وفي غانا، نعمل مع المجتمعات المحلية لتوفير معلومات أساسية عن فيروس كورونا على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والمقاطعات. وقد أظهرت مسوح أُجرِيت مؤخراً أن 83% من مواطني غانا يشعرون بأن لديهم معلومات كافية عن الجائحة وأنهم يثقون بدرجة عالية في المعلومات الصادرة عن الحكومة.

ونستخدم أساليب رقمية جديدة خاصة بمشاركة المواطنين للتواصل مع المجتمعات المحلية. وفي أفغانستان، استطلع برنامج ميثاق المواطن آراء أكثر من 12 ألف مجلس للتنمية المجتمعية من خلال مسح استقصائي هاتفي بنظام الرد الصوتي التفاعلي باللغتين البشتوية والدرية. ومن خلال إطار العمل البيئي والاجتماعي، نشجِّع أيضاً استخدام المنصات الإلكترونية لإشراك أصحاب المصلحة وإدارة المخاطر. وفي جزر ملديف، نساند مشروعاً يوفِّر دعماً طارئاً للدخل للعمال المتضررين من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. وقد استخدم المشروع آلية لمعالجة المظالم عالجت قرابة 23 ألف طلب من خلال مركز اتصال وطني ومنصات إلكترونية، مما يساعد في ضمان تقديم الدعم المالي بشكل أكثر شمولاً.

ويؤكِّد نهجنا للاستدامة الاجتماعية على ضرورة بناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي، لاسيما للمجتمعات والمجتمعات المحلية المتأثرة بأوضاع الهشاشة أو الاضطرابات الاجتماعية.

المسح الاستقصائي لمكاتب الإحصاء الوطنية: في السنة الماضية، شارك البنك الدولي مع الأمم المتحدة في إجراء مسح استقصائي عالمي عبر الإنترنت لتقييم تأثير أزمة جائحة كورونا على مكاتب الإحصاء الوطنية وتحديد الاحتياجات من الدعم المالي والفني. وقد شارك أكثر من 120 بلداً؛ وأبرزت الجولة الأولى من النتائج التي جرت في يونيو/حزيران 2020 التأثير شديد الوطأة للأزمة، فيما حددت الجولة الثانية التي جرت في أغسطس/آب 2020 الحاجة إلى تحسين التنسيق والمساعدات الفنية لتجنُّب زيادة مفاقمة التفاوتات في البيانات العالمية. وأما الجولة الثالثة، في أكتوبر/تشرين الأول، فقد أعطت لمحة عن الآثار طويلة الأمد للجائحة على عمليات مكاتب الإحصاء. وركزت الجولة الرابعة، التي جرت في مايو/أيار 2021، على التحديات التكنولوجية، والتمويل، وتكاليف العمليات الإحصائية، وكذلك الصعوبات المتعلقة بجمع البيانات عن مجموعات محددة. وبعد مرور أكثر من عام على تفشي الجائحة، كانت الآثار على المكاتب الإحصائية الوطنية أوسع مما كان متوقعاً، على الرغم من التحسينات في جمع البيانات وترقية التكنولوجيا.

وفي العراق والأردن ولبنان، نساعد في وضع إستراتيجية شاملة لإدارة التحديات الناشئة عن التدفق الكبير للنازحين. وفي الفلبين، نساعد أصحاب المصلحة في ميندناو على التحوُّل إلى السلام من خلال تقوية قدرات السلطات والمجتمعات المحلية على تحقيق تنمية محلية تستجيب للاحتياجات وتخضع لضوابط المساءلة.

مساندة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

حتى قبل تفشي الجائحة، أشارت التقديرات إلى أن البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف ستضم ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين بحلول عام 2030. وفي عام 2020، دفعت جائحة كورونا نحو 18 مليون شخص آخر في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع إلى السقوط في براثن الفقر المدقع وضاعفت عدد مَن يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 270 مليوناً على مستوى العالم. ومازال العالم يواجه أيضاً أكبر أزمة نزوح قسري على الإطلاق، مع فرار أكثر من 82 مليون شخص من جحيم الصراعات والعنف. وفي بعض البلدان، قد تؤدي الجائحة إلى زيادة حدة الأوضاع الهشة مما يعوق جهود التعافي.

وقد ساندت مجموعة البنك أكثر من 30 بلداً هشاً ومتأثراً بالصراعات في إطار استجابتها للجائحة. ونهدف إلى التصدي للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وتدعيم القدرة على الصمود لاسيما للفئات السكانية الأكثر احتياجاً والمهمشة، ومساعدة البلدان على معالجة الدوافع الأساسية للهشاشة التي تشكِّل مخاطر طويلة الأمد على التنمية؛ ويتماشى ذلك كله مع إستراتيجيتنا للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الصادرة في فبراير/شباط 2020. ونساعد الحكومات على معالجة العوامل المُحرِّكة للهشاشة والمخاطر مثل تغيُّر المناخ والصدمات الديموغرافية وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والتصوُّرات عن المظالم والشعور بالظلم، كما نقوم بالتكيُّف لمواصلة العمل في البيئات الأشد صعوبة.

وواصلنا زيادة مساندتنا للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والتي تشمل تمويلاً بقيمة 26 مليار دولار لمساعدة البلدان على منع تصاعد الصراعات، وتدعيم القدرة على الصمود، وإيجاد فرص إنمائية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، والخلاص من شرك الهشاشة على الأمد الطويل. ووفرت هذه العملية اعتمادات لتقديم مساندة وحوافز مصممة خصيصاً للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة والتي تواجه مخاطر الهشاشة والصراع والعنف، مما يعزِّز قدرتنا على التصدي بسرعة للأوضاع غير المستقرة ويدعم التركيز على منع وقوعها. ومن ثم، يمكننا تقديم مساعدة أفضل للبلدان المُعرَّضة لمخاطر الانزلاق إلى صراعات واسعة النطاق بتطبيق نُهج وقائية في مختلف محَافِظ المشروعات. كما يمكننا مواصلة العمل في البلدان التي تشهد صراعات بالغة الحدة وتعاني من شدة محدودية القدرات الحكومية، ونساند البلدان الخارجة من صراعات أو أزمات. ونقوم أيضاً بتوسيع نطاق النُهج الإقليمية لمواجهة الهشاشة، وتدعيم مراعاة نُهجنا القُطرية لحساسيات الصراع، ومساندة بناء القدرات وأعمال التنفيذ، وتعزيز التأهُّب للأزمات للتصدي لانعدام الأمن الغذائي ومخاطر الجوائح. وفي السنة المالية 2021، وافق البنك على تقديم 14.0 مليار دولار ضمن التزامات العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويشمل ذلك الاستخدامات من المحفظة المخصصة لمعالجة هذه الأوضاع، وكذلك نوافذ المؤسسة الدولية للتنمية بما في ذلك نافذة المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين، ونافذة التصدي للأزمات (شاملة تمويل الاستجابات المبكرة للأمن الغذائي)، والنافذة الموسعة، والنوافذ الإقليمية. وستحافظ العملية العشرون على اعتبار التصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إحدى الأولويات.

إن معظم اللاجئين البالغ عددهم قرابة 26 مليوناً في شتى أنحاء العالم تستضيفهم بلدان نامية، ولا يزال ثلاثة أرباعهم نازحين بعد مضي خمسة أعوام. وتشتمل العملية التاسعة عشرة على نافذة للمجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين برأسمال قدره 2.2 مليار دولار، استخدم البنك منها 600 مليون دولار لصالح 11 مشروعاً في سبعة بلدان خلال السنة المالية 2021. ونتوقَّع استخدام موارد العملية التاسعة عشرة بالكامل بحلول نهاية السنة المالية 2022. وتساعد نافذة الاستجابة للأزمات في العملية التاسعة عشرة أيضاً البلدان الأشد فقراً على إدارة الأزمات وإيجاد الفرص التي تساعد في الحد من تدفقات اللاجئين الكبيرة. ونطبِّق نُهجاً إقليمية في المناطق شديدة التضرر من موجات النزوح القسري ومن بينها مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

ويقدِّم البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر مساعدات للبلدان متوسطة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ومنذ عام 2016، قدَّم هذا البرنامج منحاً تزيد قيمتها على 671 مليون دولار لتعبئة أكثر من 5 مليارات دولار في صورة تمويل ميسَّر. ويساعد ذلك الأردن ولبنان على التصدي لآثار تدفق اللاجئين السوريين، كما يساعد كولومبيا وإكوادور على تلبية احتياجات أكثر من مليون نازح من فنزويلا والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويوفِّر البرنامج أيضاً منبراً للتنسيق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف والأمم المتحدة والبلدان المشارِكة.

والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شريك مهم في تنفيذ إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف لتلبية احتياجات النازحين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، كما أنها تشارك أيضاً في جميع الأعمال التي يساندها البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر. وفي الأردن، نشارك في مساعدة الحكومة على إصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين مما يزيد من قدرتهم على الحصول على فرص عمل في الاقتصاد الرسمي في ظل هبوط النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كورونا. ويساند البنك الدولي والمفوضية أيضاً إستراتيجية التلقيح الوطنية والتي تشمل اللاجئين.

وقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة عالمياً، مع تعرُّض البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف للخطر بشكل خاص. ومن خلال آلية تمويل الاستجابة المبكرة في نافذة الاستجابة للأزمات للعملية التاسعة العشرة، نساند جهود البلدان في التصدي المبكر لأزمات الأمن الغذائي عن طريق توسيع نطاق شبكات الأمان الطارئة وكذلك دعم سبل كسب العيش. وفي اليمن، تهدف الجهود المبذولة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى الوصول إلى 150 ألف أسرة معيشية في المناطق الأشد احتياجاً.

وتماشياً مع إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، تعمل مجموعة البنك على تعميق التعاون مع المنظمات المعنية بالعمل الإنساني، والتنمية، وبناء السلام، والأمن، ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من التفويضات التكاملية الممنوحة لنا وتدعيم تأثير أنشطتنا على أرض الواقع. وقد لعبت هذه الشراكات دوراً أساسياً في استجابتنا لمواجهة جائحة كورونا. وفي النيجر، نعمل مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تلبية احتياجات الفئات السكانية الأكثر احتياجاً وتدعيم أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية. ومن خلال اعتماد نُهج مجتمعية شاملة للجميع، يمكننا بصورة أفضل العمل في البيئات النائية أو المتأثرة بالصراعات. وفي أفغانستان، استخدمنا هذا النهج لتحسين سبل توفير خدمات المياه النظيفة والكهرباء والطرق والري والرعاية الصحية والتعليم للمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلاد. كما أعدنا تخصيص 100 مليون دولار من أحد المشروعات القائمة لتقديم مساعدات غذائية ونقدية للأشخاص الأكثر احتياجاً في إطار استجابتنا الأوسع نطاقاً لمواجهة جائحة كورونا في البلاد.

مساندة استدامة نمو الأعمال وإيجاد فرص العمل

خلق وظائف أكثر وأفضل للحد من الفقر

في السنوات الأخيرة، أسهم ارتفاع مستويات دخل الأيدي العاملة بنحو 40% من الانخفاض في معدلات الفقر عالمياً. ومع ذلك، يواجه الكثير من بلدان العالم النامية تحدياً جسيماً على صعيد الوظائف. فلا يزال أكثر من 90% من الأيدي العاملة بالبلدان منخفضة الدخل يعملون في وظائف متدنية الجودة ومنخفضة الإنتاجية. وقد أدت جائحة كورونا إلى زيادة تفاقم هذه التحديات بتعطيل الأيدي العاملة وأسواق العمل وسبل كسب العيش، كما أبرزت الحاجة الملحة إلى معالجة أزمة الوظائف.

ويجب على الحكومات في البلدان النامية خلق وظائف أفضل تعزِّز الإنتاجية والدخل؛ ويجب كذلك أن تعمل على تحسين فرص الفئات المحرومة في الحصول على الوظائف. ولمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف، نقوم بتمويل الاستثمارات لتحسين النواتج المتعلقة بالوظائف، وإجراء الدراسات التشخيصية بشأنها للاسترشاد بها في وضع إستراتيجيات التنمية، ومساندة تبادل المعارف العالمية والبحوث لتقديم حلول مستنيرة.

وفي السنة المالية 2021، ساند البنك 557 مشروعاً متعلقاً بالوظائف باستثمارات تبلغ نحو 78 مليار دولار. وفي باكستان، يساعد مشروع تنمية المهارات في إقليم البنجاب في تعزيز تأهيل الشباب للعمل من خلال إصلاح السياسات والتركيز على المهارات المطلوبة. وفي هندوراس، أدى مشروع التنافسية الريفية إلى زيادة بنسبة 30% في إنتاجية الأراضي والعمالة لدى المنتجين المشاركين بحلول عام 2020، مما عاد بالنفع على قرابة 13 ألف مزارع من بينهم نساء وأفراد من السكان الأصليين. وقد مكَّنت العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة البنك من تعزيز مساندة جهود خلق الوظائف والتحوُّل الاقتصادي، حيث يساند ما لا يقل عن 60% من العمليات في الدورة الحالية تنمية المهارات الرقمية التي يمكن أن تساعد النساء على العمل في الوظائف ذات الإنتاجية الأعلى.

وخلال تفشي الجائحة، اتخذنا إجراءات سريعة للحفاظ على الوظائف من خلال مساندة مؤسسات الأعمال والأيدي العاملة على حد سواء. وفي الهند، نستخدم المنصات والبرامج الوطنية القائمة لتوفير الحماية الاجتماعية للكوادر الأساسية المُشارِكة في جهود التصدي لتفشي فيروس كورونا ودعم الفئات الأكثر احتياجاً لاسيما المهاجرين والعمالة غير المنتظمة. ونقوم أيضاً بمساعدة الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء، وتدعيم أنظمة الإعسار، وبناء قدرة القطاع المالي على الصمود في كل من إندونيسيا والمكسيك وباراغواي وأوروغواي.

الآفاق الاقتصادية العالمية: قصة التعافي على صعيدين

يتناول هذا التقرير الرئيسي نصف السنوي، الذي يُنشر في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، بالبحث التطورات والآفاق والسياسات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُبيِّن إصدار يونيو/حزيران 2021 كيف يشهد الاقتصاد العالمي تعافياً قوياً لكنه متفاوت، حيث يواجه العديد من هذه الاقتصادات عقبات أمام تطعيم السكان. ولا تزال الآفاق العالمية مشوبة بعدم اليقين، إذ لا تزال الجائحة تشكِّل مخاطر كبرى مع إمكانية نشوء ضغوط مالية في ظل أعباء الديون الكبيرة. ويواجه واضعو السياسات صعوبة في الموازنة بين السعي لتعزيز التعافي والحفاظ على استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة. وسيلزم اعتماد مجموعة شاملة من السياسات لتشجيع تحقيق تعافٍ قوي يحد من التفاوت وعدم المساواة، ويعزِّز الاستدامة البيئية، ويضع الاقتصادات على مسار تحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. ويأتي في مقدِّمة ذلك العمل على خفض تكاليف التجارة لكي تصبح مرةً أخرى أحد المحرِّكات القوية للنمو. ويمثل العام 2021 أيضاً الذكرى السنوية الثلاثين لإصدار تقرير *الآفاق الاقتصادية العالمية*.

ويعمل العديد من الشراكات التي يستضيفها البنك على تعزيز تحسين النواتج المتعلقة بالوظائف وإثراء السياسات المتصلة بالعمالة المهاجرة. وتشمل هذه الشراكات الشراكة المُسمَّاة "حلول من أجل تشغيل الشباب" وهي عبارة عن تحالف يشارك فيه القطاع الخاص بقوة، وشراكة المعرفة بشأن الهجرة والتنمية التي تتابع تدفقات الهجرة والتحويلات والتي وجد تقريرها، الصادر في مايو/أيار 2021، أن تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ظلت مرنة في عام 2020 حيث سجَّلت انخفاضاً بنسبة لا تتعدى 1.6% عن مستويات عام 2019. ومن المتوقَّع زيادة هذه التدفقات بنسبة 2.6% في عام 2021 وإن كانت الآفاق المستقبلية لا تزال يشوبها عدم اليقين بسبب الجائحة. ونعمل أيضاً مع الشركاء والبلدان خلال الجائحة على الحفاظ على تدفق التحويلات التي تُعد بمثابة شريان حياة مالي للعديد من السكان في البلدان النامية.

تحفيز التحوُّل الاقتصادي

أثناء إعادة بناء الاقتصاد العالمي، سيتعيَّن على البلدان التصدي للتحديات قصيرة وطويلة الأجل بشكل شامل ومتزامن. وسيتطلب ذلك إجراء تحوُّل واسع النطاق تتم خلاله تعبئة جميع مصادر الطاقة الإنتاجية لتحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع.

ونعمل على تسريع وتيرة هذا التحوُّل من خلال تشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وتقوية الأسواق، وتحسين بيئة الأعمال والمنافسة، وتسهيل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز خلق وظائف أكثر وأفضل.

وفي السنة المالية 2021، أجرينا مسوحاً استقصائية في أكثر من 100 بلد لمساعدة واضعي السياسات على تحسين فهمهم لتأثير الجائحة على مؤسسات الأعمال والأسر المعيشية. وساندنا أيضاً إصلاحات السياسات والاستثمارات بالبلدان التي تركِّز على الوظائف والتحوُّل الاقتصادي. وفي موزامبيق، ساندنا مشروعاً يمكِّن الحكومة من تقديم خدمات عامة رقمية وتعزيز نمو مؤسسات الأعمال الرقمية. وفي إكوادور، ساعدنا في تنفيذ إصلاحات على صعيد السياسات لتقليص العقبات أمام إنشاء الشركات وإزالة المُثبِّطات التي تعوق تقديم الائتمان والتوظيف.

ولمساعدة البلدان النامية على النفاذ إلى الأسواق العالمية وجني المنافع الاقتصادية للتجارة، عملنا مع الحكومات على رصد التطورات التجارية وإزالة الحواجز غير الجمركية. وقد قدَّر تحليل أجراه البنك لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أنه يمكن زيادة حجم التجارة من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والحد من التدابير الروتينية على الحدود، مما يؤدي إلى زيادة الدخل بقيمة تقارب 300 مليار دولار. وقدَّمنا أيضاً المشورة للحكومات حول كيفية الحفاظ على تدفقات الاستثمار خلال فترة يشوبها

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021 هو الإصدار السابع من الدراسات السنوية التي تقيس مدى تأثير القوانين واللوائح التنظيمية على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً. وهو يعرض ثمانية مؤشرات تتمحور حول تفاعل النساء مع القانون خلال مراحل حياتهن ومسيرتهن المهنية: القدرة على التنقُّل، ومكان العمل، والأجر، والزواج، والأبوة، وريادة الأعمال، وحيازة الأصول، والمعاش التقاعدي. ويقوم هذا الإصدار بتكوين شواهد وأدلة حول أوجه الارتباط بين المساواة القانونية بين الجنسين وإدماج النساء في النشاط الاقتصادي، وتحديد الحواجز الماثلة أمام مشاركتهن الاقتصادية، والتشجيع على إصلاح القوانين التمييزية. وتشتمل هذه الدراسة الأخيرة أيضاً على نتائج عن استجابات الحكومات لأزمة جائحة كورونا وبحوث تجريبية بشأن رعاية الأطفال وقدرة النساء على اللجوء للقضاء. ومن خلال دراسة القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء طوال حياتهن العملية وكذلك وتيرة الإصلاح على مدى الخمسين عاماً الماضية، يقدِّم هذا التقرير مساهمة رئيسية في البحوث ومناقشات السياسات حول تمكين المرأة اقتصادياً.

عدم اليقين الشديد. ويمكن أن يساعد اجتذاب الاستثمارات الأجنبية على تعزيز القدرة على المنافسة وإتاحة الفرص للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وفي مدغشقر، نساعد الحكومة على تطوير البنية التحتية والخدمات اللازمة لضمان تحقيق نمو مستدام في قطاعي السياحة والصناعات الزراعية.

الاستثمار في توفير بنية تحتية مستدامة

نعمل مع البلدان على إقامة بنية تحتية مستدامة تساعد على ربط الناس بالفرص، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين سبل كسب العيش. ويغطي نهجنا المتكامل جميع أبعاد تطوير البنية التحتية، بدءاً من تقديم المشورة بشأن السياسات واللوائح التنظيمية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الحلول المالية، وصولاً إلى مساعدة الحكومات على إعداد المشروعات وطرحها في الأسواق. ورغم أن الجائحة شكَّلت صدمة كبيرة لقطاع البنية التحتية، فإنها تتيح فرصة للبلدان لإعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق أهدافها المناخية وتحفيز الاقتصادات المتعثرة من خلال تطوير بنية تحتية خضراء ومستدامة وشاملة للجميع. ويساعد البنك الحكومات على تقييم المشروعات، وترتيب تنفيذها وفقاً للأولويات المتغيِّرة، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة. كما نُجمِّع الوزارات المعنية لتبادل الدروس المستفادة والتوصيات أثناء التصدي للتحديات الجديدة.

ويصعُب تمويل مشروعات البنية التحتية في البلدان النامية بشكل خاص في ظل تدني معدلات الادخار وتأخر أسواق رأس المال المحلية وكذلك المخاوف من تفاقم الديون. وبالإضافة إلى المخاطر السياسية والتجارية المتصوَّرة، تكون قدرة البلدان على اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية محدودةً في الغالب، حيث لا تتعدى الاستثمارات الخاصة ما يتراوح من 9% إلى 13% من إجمالي الاستثمارات في قطاع البنية التحتية. وللمساعدة في سد هذه الفجوة، نعمل على وضع برامج قُطرية شاملة لحشد المموِّلين المحليين والدوليين من القطاع الخاص بما في ذلك مؤسسات الاستثمار. وفي كينيا، ساندنا إنشاء اتحاد لصناديق المعاشات التقاعدية للاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وهو الأول من نوعه في أفريقيا. وتستخدم مجموعة البنك كامل أدواتها وخدماتها المالية التي تشمل تقديم المساندة من البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وتدعم الشراكات التي يستضيفها البنك هذه الجهود.

ويجمع الصندوق العالمي للبنية التحتية، وهو عبارة عن مبادرة لمجموعة العشرين، المانحين معاً؛ مجموعة البنك، وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، وحكومات البلدان المضيفة، والقطاع الخاص لمعالجة النقص في مشروعات البنية التحتية عالية الجودة والقابلة للتمويل في البلدان النامية. وقد نفَّذ الصندوق، منذ إنشائه، 115 عملية استشارية في 57 بلداً باستثمارات إجمالية تُقدَّر بنحو 75 مليار دولار. وفي البرازيل، من المتوقَّع أن يساهم أحد برامج إنارة الشوارع بالبلديات في خفض الانبعاثات بواقع

21500 طن سنوياً وضخ استثمارات خاصة بقيمة 250 مليون دولار. وفي بلغاريا، يساعد الصندوق في تعبئة استثمارات خاصة لمطار صوفيا بأكثر من 488 مليار دولار. وأما في أوكرانيا، فقد أدت مساندة الصندوق للامتيازات في ميناءي خيرسون وأولفيا إلى إطلاق أول مشروعات تخضع للقانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلاد والتي يُتوقَّع أن تعبئ استثمارات خاصة كبيرة. وقد حقق الصندوق أيضاً إنجازاً مهماً في السنة المالية 2021 بشروعه في تطبيق إستراتيجية ما بعد المرحلة التجريبية، وهو ما يُثبت بقوة اجتيازه لاختبار السوق.

ويساعد برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية الحكومات على تدعيم السياسات واللوائح التنظيمية والمؤسسات التي توفر البنى التحتية المستدامة بمشاركة من القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2021، تعاون البرنامج مع البنك في برنامج شامل طلبت الحكومات من خلاله إجراءات تدخلية في صورة مشورة فنية سريعة ومن بُعد ومُوجَّهة لتقييم تأثير الجائحة على برامجها للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2020، أنشأ البنك أيضاً المنتدى العالمي للمعنيين بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو منصة عالمية افتراضية لتبادل التجارب والخبرات المتعلقة تحديداً بهذه الشراكات في مجال البنية التحتية.

تدعيم قدرة القطاع المالي على الصمود

فرضت جائحة كورونا تحوُّلات موجعة على مؤسسات الأعمال في مختلف أنحاء العالم. فقد أدت الجائحة، من خلال التسبُّب في ارتفاع ديون الشركات وقروضها المتعثرة، إلى تعاظُم مخاطر العسر المالي وضبابية آفاق الاستثمار من القطاع الخاص. وأظهر مسحنا الاستقصائي لجس نبض مؤسسات الأعمال أن 84% من الشركات في البلدان النامية سجَّلت انخفاضاً في المبيعات نتيجة للجائحة بنسبة 49% في المتوسط. بل حتى الشركات القوية واجهت قيوداً حادة في رأس المال العامل والسيولة.

وقد تحرّكت مجموعة البنك بسرعة لمساعدة الحكومات على رصد المخاطر، وحماية سلامة أنظمتها المالية، وتحسين أنظمتها القانونية للاستعداد لموجة محتملة من حالات الإفلاس التي يمكن أن تقوِّض التعافي والسلامة المالية لسنوات قادمة. والبنك هو أيضاً إحدى الجهات العالمية المنوط بها وضع المعايير لأنظمة الإعسار وحقوق الدائنين. وقد ركَّز تنقيح عام 2021 لمبادئنا الخاصة بفاعلية أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين/المدينين على مساعدة أنظمة الإعسار والإفلاس لتحسين دعم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ونقدِّم أيضاً المشورة للحكومات بشأن كيفية تعميق أسواق رأس المال وتعبئة التمويل طويل الأجل لتشجيع تحقيق تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. وفي السنة المالية 2021، ساعدنا أكثر من 30 بلداً على تحسين قدرتها على مواجهة الكوارث والصدمات المناخية من خلال وضع حلول مالية مُرتَّبة سلفاً ومستندة إلى آليات السوق لتحقيق الاستجابة السريعة. وفي إندونيسيا، أعنَّا الحكومة على إنشاء صندوق تجميع وطني لمواجهة الكوارث من خلال قرض بقيمة 500 مليون دولار تمت تكملته بمنحة بمبلغ 14 مليون دولار من الصندوق العالمي لتمويل مواجهة المخاطر. وفي كولومبيا، قدَّمنا المساعدة لصندوق الضمانات الوطني في تعبئة موارد مالية من مؤسسات الاستثمار لدعم تعافي منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدَّم البرنامج المشترك لأسواق رأس المال التابع لمجموعة البنك الاستثمارات والمشورة لمساعدة البلدان على تطوير أسواق رأس المال المحلية وتحسين قدرات مؤسسات الاستثمار المحلية على تقديم تمويل أطول أجلاً. وفي بيرو، ساعدنا في وضع إطار قانوني وتنظيمي للتمويل الجماعي، فيما استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في صندوق يقدِّم رأس المال العامل الذي تشتد الحاجة إليه لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

واستجابةً للاهتمام المتزايد من جانب الهيئات التنظيمية والمستثمرين بتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، ساعدنا أكثر من 50 بلداً على توسيع سبل الحصول على هذه الخدمات من خلال الاستثمار في البنية التحتية، مثل خدمات النطاق العريض للهواتف المحمولة، وإسداء المشورة بشأن الأُطر القانونية والتنظيمية.

تشجيع التنمية الرقمية من أجل النمو

تساعد التنمية الرقمية في تسريع وتيرة التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى ربط المواطنين بالخدمات والفرص. فهي تمكِّن أعداداً من الناس أكبر من ذي قبل، بغض النظر عن مستوى الدخل والموقع، من الوصول إلى كميات غير مسبوقة

من المعلومات والعمل والدراسة عبر الإنترنت وتلقي الرعاية المُنقِذة للحياة من خلال خدمات التطبيب من بُعد. وفي الوقت ذاته، توفِّر الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بديلاً سهلاً وآمناً عن الخدمات المصرفية التقليدية إلى جانب دورها في تعزيز الشمول المالي. ومع ذلك، أظهرت الجائحة أن الجميع لم يستفِد بالقدر ذاته. ففي السنغال، لم تستثمر سوى 8% من مؤسسات الأعمال الصغيرة والعاملة بالاقتصاد غير الرسمي في التكنولوجيات الرقمية، مقابل 36% من مؤسسات الأعمال المتوسطة والكبيرة. وفي مختلف أنحاء أفريقيا، انقطع 7 ملايين طالب جامعي عن التعليم في عام 2020 بسبب نقص الإمكانات التكنولوجية. وتُظهر هذه الأمثلة تنامي الفجوة الرقمية واحتمال ظهور طبقة جديدة من "الفقر الرقمي" الذي يعني الحرمان من إمكانية الوصول والفرص والمهارات. وهناك أيضاً مخاطر تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني والتي تؤكد أهمية التحوُّل الرقمي الآمن.

وتساعد مجموعة البنك البلدان على زيادة عرض النطاق الترددي لشبكة الإنترنت، وضمان استمرارية الخدمات العامة، والتصدي للمخاطر السيبرانية، واستخدام التكنولوجيات المالية؛ كما نعمل على وضع خطط عمل على مستوى المناطق والبلدان لتحقيق هذه الأهداف. وفي مختلف أنحاء أفريقيا حيث لا تتوفَّر إمكانية الاتصال بالإنترنت عريضة النطاق سوى لنحو ثلث السكان، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة لتوفير استخدام الإنترنت للجميع بتكلفة معقولة وجودة عالية. وأطلق البنك مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا لمساندة تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأفريقي المعنية بالتحوُّل الرقمي؛ وتهدف المبادرة إلى تحقيق الربط والاتصال الرقمي بين جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات في القارة بحلول عام 2030. وقد أعددنا 35 دراسة تشخيصية قُطرية في إطار المبادرة، ونعمل على توسيع هذه الجهود لتشمل منطقتي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويساعد البنك أيضاً البلدان على تحقيق قفزة كبيرة في اقتصاد المستقبل الرقمي. ويقدِّم تقريرنا *ما هو القادم: التحوُّل الرقمي لمنظومة الأغذية الزراعية* خارطة طريق لزيادة استخدام الأدوات الرقمية في قطاع الزراعة من أجل تحسين غلة المحاصيل، والحد من فاقد الغذاء وهدره، ومساعدة المزارعين على الحصول على أسعار عادلة. وفي ملاوي، نقدِّم المساندة لتوفير تسهيلات العمل من المنزل ومن بُعد لموظفي الحكومة وكذلك الربط بخدمات الرعاية الصحية. وفي تركيا، نساند التعليم الافتراضي خلال تفشي الجائحة فيما نقوم في مالي بمساعدة الحكومة على توفير خدمات التعليم عبر الإذاعة والتلفاز والإنترنت.

تساعد أنظمة تحديد الهوية الفعّالة في ضمان الاستفادة من البرامج الاجتماعية والحصول على الفرص الاقتصادية والتمويل إلى جانب الحد من الاحتيال وتعزيز الشمول. لكن هناك ما يُقدَّر بمليار شخص، نصفهم في قارة أفريقيا، لا يحملون وثائق ثبوتية أساسية. وتقدِّم مبادرة الهوية من أجل التنمية الدعم الفني والمالي لاستغلال هذه الإمكانات التحويلية. وفي السنة المالية 2021، ساعدت المبادرة في تحسين إيصال المدفوعات الخاصة بالجائحة بشكل آمن وتوجيه تمويل بأكثر من 355 مليون دولار إلى البلدان النامية.

إعادة البناء على نحو أفضل

خفض الديون وتحسين استدامة المالية العامة

حتى قبل تفشي الجائحة، كان النمو متباطئاً في البلدان النامية وكانت أعباء الديون قد ارتفعت إلى مستويات قياسية. وازداد الوضع سوءاً بسبب الجائحة ولم يتبقَ لهذه البلدان سوى حيز ضئيل للغاية في المالية العامة للتصدي لهذه الأزمة. وقد ساعدت مجموعة البنك البلدان منذ بداية الجائحة على توفير موارد تمس الحاجة إليها بشكل عاجل، مع تدعيم مستوى الشفافية وقدرات إدارة الديون. كما عملنا بشكل وثيق مع مجموعة العشرين على تخفيف أعباء الديون للبلدان التي في أشد الحاجة إلى ذلك. ونساعد أيضاً البلدان على تحسين استدامة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية بمزيد من الكفاءة.

وقدَّمت مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، التي أُطلِقت في مايو/أيار 2020 بناءً على طلب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تخفيفاً من أعباء الديون بمبلغ يتجاوز 5 مليارات دولار لأكثر من 40 بلداً مشاركاً. وكان من المُقرر أن ينتهي أجلها في ديسمبر/كانون الأول 2020، ولكن تم تمديد العمل بها مرتين بسبب أزمة كورونا، ومن المُتوقع أن تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدنا مجموعة العشرين على وضع الإطار المشترك لمعالجة الديون خارج نطاق المبادرة والذي سيساعد البلدان، التي تواجه أعباء ديون يتعذر الاستمرار في تحمُّلها، على الحصول على التخفيف من أعباء الديون الذي تحتاج إليه على أساس كل حالة على حدة.

وبعد إطلاق هذه المبادرة، اتخذت مجموعة البنك خطوة مهمة لزيادة الشفافية بشأن البلدان المُشارِكة في المبادرة. فقد أنشأنا نافذة افتراضية واحدة تقدِّم خدمات محاسبة لكل بلد على حدة من البلدان المُشارِكة في المبادرة والمبالغ المستحقة عليها للدائنين بناءً على معلومات من قاعدة بيانات البنك لإحصاءات الديون الدولية. وأدخلنا أيضاً أدوات تشجِّع على زيادة الشفافية بشأن الديون في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، من بينها الخرائط البيانية الملوِّنة عن الشفافية في الإبلاغ عن الديون وعن إصدار سندات الدين المحلية.

وفي مارس/آذار 2021، ساعدت مساندتنا للسودان على تسوية ما عليه من متأخرات للمؤسسة الدولية للتنمية مما مكَّنه من استئناف مشاركته مع مجموعة البنك بشكل كامل بعد ما يقرب من ثلاثة عقود، وتمهيد الطريق أمامه للحصول على قرابة ملياري دولار من منح المؤسسة لأغراض الحد من الفقر وتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام. وقد قرَّبت تسوية المتأخرات السودان من التأهُّل للاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويُتوقَّع خفض عبء دينه الخارجي البالغ قرابة 57 مليار دولار.

ومن خلال عملنا البحثي والتحليلي، قدَّمنا المشورة للبلدان بشأن كيفية إدارة الإنفاق العام وتحسين تعبئة الموارد المحلية بطرق تتسم بالكفاءة والفاعلية معاً، ويشمل ذلك العمل على إعادة التوازن الضريبي لمعالجة تزايد عدم المساواة. وساهمنا أيضاً بتقديم رؤى وأفكار جديدة حول كيفية تحسين استمرارية القدرة على تحمُّل الديون واستدامة المالية العامة من خلال تحليل الفجوات في الإفصاح عن الدين العام في البلدان النامية وتقديم إرشادات بشأن تطوير أسواق السندات بالعملات المحلية.

الاستثمار في العمل المناخي

مجموعة البنك الدولي هي أكبر مموِّل متعدد الأطراف للاستثمارات المناخية في البلدان النامية، حيث قدَّمت تمويلاً للأنشطة المناخية في البلدان بقيمة 83 مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية ووسَّعت أولويات التصدي لتغيُّر المناخ لتشمل قطاعات غير مرتبطة بذلك تقليدياً، بدءاً من إعداد الموازنات المالية والتخطيط المالي وصولاً إلى التنمية الرقمية والحماية الاجتماعية. وفي السنة المالية 2020، ارتبطت مجموعة البنك بتقديم مبلغ قياسي قدره 21.4 مليار دولار لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ وهو أعلى مستوى في عام واحد؛ وارتفع تمويل أنشطة التكيُّف من 40% من تمويل البنك للأنشطة المناخية في عام 2016 إلى 52% في عام 2020. وتُعد هذه الجهود الآن أكثر إلحاحاً فيما تعمل البلدان على مكافحة آثار تغيُّر المناخ في خضم أزمة جائحة كورونا. وفي هندوراس، ساندنا استجابة البلاد الطارئة لإعصاري إيتا وإيوتا والتعافي من آثارهما خلال موسم الأعاصير الأكثر نشاطاً على الإطلاق في المحيط الأطلسي. وفي الفلبين، ساعد مشروع للحد من مخاطر الكوارث في التصدي للصدمات المتعددة المتعلقة بالأزمة الصحية الناجمة عن الجائحة، والأعاصير المدمِّرة، والركود العالمي.

وفي يونيو/حزيران 2021، أصدرنا خطة عمل جديدة بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021-2025. وتمثل هذه الخطة تحوُّلاً جذرياً لمجموعة البنك بالانتقال من الاستثمار في المشروعات الخضراء إلى مراعاة الاعتبارات البيئية في جميع قطاعات الاقتصاد، ومن المدخلات إلى قياس الآثار التي تساعد البلدان على خفض الانبعاثات وتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر المناخية.

وفي إطار الخطة الجديدة، نرتبط بتقديم مستويات قياسية من تمويل الأنشطة المناخية للبلدان النامية: 35% في المتوسط من تمويل مجموعة البنك لمساندة التدابير المناخية للبلدان، ارتفاعاً من 26% في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، مع توجيه 50% على الأقل من تمويل الأنشطة المناخية المُقدَّم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمساندة أنشطة التكيُّف. وسنقوم أيضاً بمواءمة جميع التدفقات التمويلية مع أهداف اتفاق باريس، وسيطبِّق البنك الدولي ذلك على جميع العمليات الجديدة بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025.

وتركِّز الخطة على القطاعات الرئيسية، وهي الطاقة والزراعة والغذاء والمياه والأراضي والمدن والنقل والصناعات التحويلية، التي تساهم بأكثر من 90% من الانبعاثات العالمية وتواجه تأثيرات مناخية كبيرة. ولإحداث تحولٍ في هذه الأنظمة، سنساعد على وضع معايير عالمية للأنظمة المالية لتحفيز الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والمتسمة بالاستدامة والقدرة على الصمود، وذلك بالاستفادة من خبراتنا في مجال السندات الخضراء وغيرها من الأدوات المالية المستدامة. ويركز نهجنا للتحوّل منخفض الانبعاثات الكربونية على الناس والمجتمعات المحلية، حتى يمكنهم الاستفادة من الاقتصاد المناخي الجديد، من خلال مساندة مشاركة المواطنين والعمليات التشاركية لضمان التوزيع العادل للمكاسب والمشاركة في تحمل الخسائر. وسنساعد أيضاً البلدان على تقييم الآثار التوزيعية للسياسات ومعالجتها، بما في ذلك تسعير الكربون، فضلاً عن تصميم أدوات وسياسات تساند التحوّل العادل اجتماعياً بعيداً عن الفحم.

وتعزز هذه الخطة الشفافية والمساءلة من خلال أنظمة رصد ذات مقاييس وأهداف ومعالم واضحة، فضلاً عن مساندة المعايير العالمية للحد من الانبعاثات. وبالنسبة لمشروعات البنك، سنستخدم مقاييس جديدة للإبلاغ عن قدرتها على مواجهة مخاطر الكوارث والمناخ، بينما سترصد مؤشرات النتائج الجديدة بشكل أفضل آثار إجراءاتنا التدخلية في البلدان، بما في ذلك تخفيضات الانبعاثات. ولتحسين الاندماج بين المناخ والتنمية وترتيب أولويات العمل، سنقوم بإعداد تقارير قُطرية جديدة عن المناخ والتنمية ستكون بمثابة تقارير تشخيصية أساسية لمجموعة البنك وسيتم الاسترشاد بها في مشاركاتنا مع البلدان. وسنعزز مساندتنا للبلدان وهي تقوم بإعداد وتنفيذ مساهماتها الوطنية الجديدة لمكافحة تغيّر المناخ وإستراتيجياتها طويلة الأجل، فضلاً عن مساعدتها على تدعيم أنظمتها المالية لإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ وتعبئة رأس المال.

وتقوم مجموعة البنك أيضاً بعقد شراكات عالمية تقود العمل المناخي وتنسيقها والمشاركة فيها، ومن بينها تحالف وزراء المالية للعمل المناخي؛ وحتى يونيو/حزيران 2021، ضم هذا التحالف أكثر من 60 بلداً. وفي اجتماعه الوزاري على هامش اجتماعات الربيع لعام 2021، كثَّف التحالف دعواته إلى الاستثمار في النمو الأخضر وناقش السياسات اللازمة لدعم الحد من الانبعاثات الكربونية والمساعدة في إدارة المخاطر المناخية التي تهدد الاستقرار المالي.

تشجيع إصلاحات المالية العامة والقطاع المالي

هناك حاجة لاتخاذ تدابير عالمية استثنائية وعاجلة لمعالجة آثار الأزمات المتعاقبة مجتمعة، والتكيُّف كذلك مع أوضاع ما بعد الجائحة والعمل نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. ونعمل على مساعدة البلدان على مكافحة الفقر المتزايد وأوجه عدم المساواة الآخذة في التعمُّق، مع القيام بمعالجة الدمار الناجم عن الجائحة والتحديات الأطول أجلاً التي يفرضها تغيُّر المناخ.

ويتسم نهجنا بالشمولية؛ فهو يتضمن إسداء المشورة للبلدان حول كيفية تنفيذ الإصلاحات والسياسات التي تتصدي للتحديات على مستوى الاقتصاد، مع توفير الحيز اللازم في المالية العامة وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة. ونساعد البلدان على تقييم الآثار التوزيعية للإصلاحات وكيف تسهم في تحقيق النمو المستدام. كما نساعدها على وضع سياسات للمالية العامة والاقتصاد الكلي تراعي الاعتبارات المناخية. ولدعم هذه الجهود، نرصد مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمية وكذلك الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية. وندعو إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومراعاة اعتبارات مكافحة الفقر وعدم المساواة في سياسات المالية العامة لتحقيق النمو الأخضر.

ونقوم بإعداد الأدوات والأدلة الإرشادية لمساعدة البلدان على تجاوز المفاضلات المُتصوَّرة بين أهداف الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل والنمو المستدام طويل الأجل. ونساعدها أيضاً على دمج الاستدامة في إستراتيجيات النمو لحماية المناخ والموارد الطبيعية مع القيام بتحسين معدلات النمو والاستثمار وخلق الوظائف. وعلى المستوى الإقليمي، نساعد في تصميم تدابير مناخية مُوجَّهة نحو النمو مثل:

- ***سياسات المالية العامة لتحقيق التعافي المستدام.*** تصميم سياسات الضرائب والإنفاق للتصدي لتحديات تغيُّر المناخ، وصافي خلق الوظائف، وإدارة حِزَم التحفيز المالي على نحو مستدام.

- ***إصلاح نظام ضرائب ودعم الوقود.*** تقييمات الآثار الكمِّية لتسعير الكربون على الإيرادات، والإنتاج، والتوظيف، والعمل بالاقتصاد غير الرسمي، والانبعاثات، والتلوث، والصحة العامة.

- ***سياسة المالية العامة للاستخدام المستدام للأراضي.*** زيادة الإيرادات وتحسين الاستدامة من خلال إصلاحات ضرائب السلع الأولية، وتحويلات المالية العامة للأغراض البيئية، وإدارة إيرادات الغابات.

ويشمل عملنا بشأن سياسة المالية العامة أيضاً إسداء المشورة للحكومات حول كيفية زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة المالية العامة وإدارة الاستثمارات العامة.

وفي كوت ديفوار، أدى المشروع الأول للنمو المستدام والشامل للجميع الذي تبلغ تكاليفه 200 مليون دولار إلى إزالة الحواجز التي تحول دون استثمار القطاع الخاص في الإنتاج المستدام للكهرباء والكاكاو. وقد ساعد أيضا الحكومة على تأمين تمويل إضافي للأنشطة المناخية بقيمة 100 مليون دولار.

ونساعد البلدان كذلك على إدخال معايير للسندات الخضراء ولوائح مُنظِّمة للإبلاغ من أجل دعم إقامة أنظمة مالية أكثر اخضراراً. وفي كولومبيا، عملنا مع الهيئات التنظيمية لضمان إفصاح صناديق المعاشات التقاعدية المحلية عن كيفية دمجها لعوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بنظام الحوكمة في إجراءاتها الاستثمارية.

التصدي للفساد وتشجيع الحوكمة الرشيدة

نساعد البلدان على تقوية نظم الحوكمة ومحاربة الفساد بهدف خلق حيز أكبر في المالية العامة، ورفع الكفاءة، وضمان تحسين جودة الخدمات لمن هم بحاجة إليها. ونساعد الحكومات على تحسين إدارة المالية العامة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية ويشمل ذلك إدارة الضرائب وتطبيق اللامركزية وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. كما نساعدها على استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة، وتوسيع سبل وصول الجمهور العام إلى المعلومات، وتحسين المساءلة، والحد من الفساد الإداري.

وتدعم مبادرة التكنولوجيا الحكومية التي أطلقناها التحوُّل الرقمي لتحديث العمليات الحكومية الأساسية مع القيام أيضا بتشجيع المشاركة المدنية وبناء المساءلة والثقة. وتساعد الشراكة العالمية للتكنولوجيا الحكومية والصندوق الاستئماني متعدد المانحين للتكنولوجيا الحكومية في تعميق هذه الجهود على نطاق عالمي وتعزيز ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بشأن نظم الحوكمة والمؤسسات. وخلال أزمة جائحة كورونا، قمنا بإعداد مذكرات للسياسات وبوابة للتتبُّع لمساعدة البلدان على تدعيم نظم الحوكمة والقدرة على الصمود.

وفي السنة المالية 2021، أطلقنا مجموعة من المبادرات لتقوية عملنا في مجال مكافحة الفساد والتصدي لطبيعته العابرة للحدود الوطنية، ولدور ديناميكيات القوة التي يمكن أن تجعله عصياً على المحاربة، وكذلك الحاجة إلى تحسين الشفافية. وأصدرنا بحوثاً حول كيفية مكافحة الفساد على مستوى القطاعات، وكذلك أدلة عملية عن استرداد الأصول وإدارة حالات تعارض المصالح. وقمنا بقيادة جهد تعاوني دولي جديد لوضع منهجية تقييم أنظمة المشتريات التي تهدف إلى تسريع وتيرة تنفيذ أنظمة للمشتريات العامة تكون حديثة ومتسمة بالكفاءة والاستدامة وأكثر شمولية؛ وأجرى البنك الدولي تقييمات بشأن ذلك في 17 بلداً. كما أطلقنا منصة المشتريات ومكافحة الفساد والشفافية لتيسير الوصول إلى بيانات المشتريات العامة وتمكين المستخدمين من تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة والشفافية والتعامل معها.

وللتصدي للجائحة، عملنا مع المورِّدين على تبادل تقديرات الطلب الكلي ووضع إجراء مبسَّط لشراء المستلزمات والمعدات الطبية واللقاحات. وشمِل ذلك تسهيل عمليات الشراء الطارئة السريعة، ومعالجة قيود سلاسل الإمداد، وإدارة آثار الجائحة على المشتريات غير الطارئة وتنفيذ العقود. ولتعزيز الشفافية، يتم نشر جميع العقود على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك.

حماية الموارد الطبيعية ودعم التنوُّع البيولوجي

تمثل إدارة رأس المال الطبيعي وإدراك قيمته، مثل الغابات والمحيطات والمياه والتربة، عنصراً أساسياً في تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع. ويؤدي سوء إدارة الأراضي إلى ظهور الأمراض حيوانية المنشأ، فيما ستساعد حماية الموارد الطبيعية على الحد من مخاطر الجوائح في المستقبل. ويعمل البنك مع البلدان على تنفيذ السياسات التي تحسِّن قيمة النظم الإيكولوجية مع القيام بمكافحة تغيُّر المناخ وتحسين سبل كسب العيش للأشخاص الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية ومن بينهم العاملون في الحراجة ومصائد الأسماك والزراعة.

وقد قمنا باستثمارات لتقديم دعم سريع لقطاعات مصائد الأسماك والسياحة والسياحة البيئية ومساندة المجتمعات المحلية التي تسببت الجائحة في اضطراب أوضاعها المعيشية. وقد أدت الجائحة إلى زيادة استعمال المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والنفايات الطبية التي يمكن أن ينتهي بها الحال في المحيطات والمجاري المائية؛ وفي الهند وباكستان، نساند الجهود المبذولة لمعالجة النفايات الطبية. ونقدِّم أيضا المساندة المالية والمساعدات الفنية والمنتجات المعرفية لإعانة البلدان على التصدي للآثار البيئية للجائحة واستخدام أموال التحفيز لتحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع. وفي المكسيك ومصر، نساند الجهود الرامية إلى تحسين جودة الهواء للمساعدة في إنقاذ الأرواح وزيادة الإنتاجية والحد من آثار تغيُّر المناخ.

وساهمنا في إجراء بحوث وتحليلات جديدة تتعلق بالمخاطر التي تهدد التنوُّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقدِّم مبررات اقتصادية قوية للاستثمار في الطبيعة. وفي قمة كوكب واحد التي عُقِدت في يناير/كانون الثاني 2021 وركَّزت على التنوُّع البيولوجي، ارتبطنا باستثمار أكثر من 5 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة في مبادرة الجدار الأخضر العظيم التي تسعى إلى إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتحسين الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في البنية التحتية القادرة على مواجهة التغيُّرات المناخية في 11 بلداً أفريقياً تتراوح من جيبوتي إلى السنغال.

بناء مدن شاملة أكثر اخضراراً وأكثر قدرة على الصمود

في السنة المالية 2021، واجه رؤساء المدن أزمات متعددة: حالة طوارئ صحية أثَّرت على السكان منخفضي الدخل أكثر من غيرهم، وهبوط للنشاط الاقتصادي هوى بالموارد المالية للبلديات، والأخطار الطبيعية المستمرة. واعتمد البنك على خبرته في إدارة مخاطر الكوارث والمساعدات الفنية من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها لمساعدة البلدان والمدن على التغلُّب على هذه المخاطر غير المتوقَّعة والمتفاقِمة. وفي لبنان وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، دعمنا إجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات بعد أيام من وقوع الانفجار المُدمِّر في مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020.

وأكَّد تحليل لبؤر تفشي فيروس كورونا في المناطق الحضرية وجود علاقة ارتباط بين الازدحام وانتشار العدوى وأبرز ضرورة تحسين الظروف المعيشية لفقراء الحضر الذين تضرروا بشدة وبشكل خاص من تفشي هذا الفيروس وتأثير سياسات الإغلاق على الاقتصاد غير الرسمي. وفي كينيا وفي إطار الشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، ساعدنا في تحسين أمن الحيازات وسبل توفير الخدمات الأساسية، ومن بينها الصرف والمياه والصرف الصحي وإنارة الشوارع، لقرابة مليوني شخص يعيشون في أحياء عشوائية بالمناطق الحضرية. وفي سيراليون وتنزانيا، ساندنا الجهود الرامية إلى إعداد خريطة للمناطق الحضرية وتحسين فهم مخاطر الفيضانات من خلال البرامج الرقمية للنقد مقابل العمل التي أتاحت للشباب العاطلين كسب المال باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول.

وقد شكَّلت الجائحة اختباراً لمدى صمود الخدمات الأساسية التي تُعد ضروريةً لعمل المدن الصحية. وفي الهند، نعمل على تدعيم إدارة النفايات الصلبة في ولاية كيرالا، وتحسين صحة الإنسان، وكذلك الحد من تلوث السواحل والموارد المائية.

وفي إطار التطلُّع إلى التعافي، وافق صندوق سد فجوات تمويل الأنشطة المناخية بالمدن على أول دفعة من منح المساعدات الفنية، بقيمة إجمالية تقارب مليوني دولار، لمساعدة تسع مدن على تحويل طموحاتها المتعلقة بالمناخ إلى مشروعات جاهزة للتمويل. وستدعم هذه المنح المدن بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والهند، وكوسوفو، والمكسيك، والمغرب، وفييتنام فيما تقوم بتحديد مصادر الانبعاثات بها وإعطاء الأولوية للسياسات بالغة الأهمية والاستثمار في قطاع البنية التحتية.

وفي يونيو/حزيران 2021، أصدرنا تقرير *من السفح إلى الهرم: نموذج المدن لتحقيق النمو المستدام* الذي يستند إلى مسح استقصائي شمل قرابة 10 آلاف مدينة. وبتسليط الضوء على الأسباب وراء نمو المدينة إلى الخارج أو الداخل أو لأعلى، يمكن أن يساعد التقرير في تحسين فهمنا للتفاعل بين كثافة المدن ووسائل النقل العام ووسائل النقل بخلاف السيارات، كما يساعد المدن في الحد من تأثيراتها على المناخ. ويهدف البنك إلى توسيع نطاق مساندته للمدن حتى تتمكَّن من دمج أو تعزيز مراعاة اعتبارات خفض الانبعاثات الكربونية أو مجابهة التغيُّرات المناخية والكوارث في تخطيط المدن وسياساتها واستثماراتها.

مساندة إقامة شبكات نقل قادرة على الصمود

تحتاج البلدان إلى شبكات نقل وخدمات لوجستية تعمل بشكل جيد للحفاظ على حركة الاقتصاد وضمان حصول الجميع، بما في ذلك الفقراء، على اللقاحات. وقد كشفت الجائحة مواطن ضعف هذا القطاع مع حدوث اضطرابات ضخمة في سلاسل الإمداد وخسائر كبيرة في إيرادات شركات النقل حول العالم. لكن حتى قبل حدوث هذه الأزمة، كانت العديد من البلدان تعاني من فجوات كبيرة في توفير خدمات النقل. فهناك مليار شخص يعيشون على بُعد أكثر من كيلومترين من إحدى الطرق الصالحة لجميع الأجواء؛ وأكثر من 1.3 مليون شخص، معظمهم في البلدان النامية، يموتون سنوياً في حوادث الطرق؛ وهناك واحدة من كل ست نساء تتجنَّب العمل خوفاً من التحرُّش في وسائل النقل العام؛ وعدد لا يُحصى من الأطفال لا يمكنهم الذهاب إلى المدارس؛ وكذلك تصاب المحاصيل بالعفن قبل وصولها إلى الأسواق. وينتج عن قطاع النقل أيضا نحو 24% من الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالطاقة؛ إذ ينمو الطلب مع التوسُّع الحضري والنمو الاقتصادي. وما لم تُتخذ تدابير قوية، فمن المتوقَّع زيادة انبعاثات هذا القطاع بنسبة 60% بحلول عام 2050: لن يتسنى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ بدون الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن القطاع. وما يفاقم هذا التحدي هو شدة تأثُّر البنية التحتية للنقل

بالظواهر المناخية بالغة الحدة. لكن مع وجود السياسات والموارد المناسبة، يمكن لقطاع النقل أن يقوم بتحفيز الاقتصادات، وربط الناس بأماكن العمل ومرافق تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم، والتصدي لتغيُّر المناخ.

وتغطي محفظة استثمارات البنك في قطاع النقل، والبالغ قيمتها نحو 45 مليار دولار، قرابة 100 بلد من خلال مشروعات تدعم وسائل النقل العام والخدمات اللوجستية والطرق والسكك الحديدية والطيران والموانئ والمجاري المائية، فضلاً عن أحدث الابتكارات مثل الطائرات المُسيَّرة والمركبات الكهربائية. وتساعد هذه الجهود البلدان فيما تعيد النظر في إمكانية التنقُّل وسط مساعي التعافي من الجائحة. وفي السنة المالية 2021، دشنَّا الصندوق العالمي للحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع النقل، وهو أول صندوق استثماني شامل يضع العمل المناخي في صميم تطوير هذا القطاع. وسيساعد الصندوق في زيادة الابتكارات والاستثمارات في عموم أنماط النقل من خلال دعم خلق المعارف، وإعداد المشروعات، والمساعدات الفنية، وأنشطة الدعوة واستقطاب التأييد. وسيقوم الصندوق بتوسيع النجاحات التي تحققت بمساندة البنك مثل أول خط مترو لإكوادور في كيتو والذي سيقلل الانبعاثات بما يُقدَّر بنحو 65 ألف طن سنوياً وسيُمكِّن 377 ألف راكب يومياً من استقلال وسيلة سريعة وموثوق بها للوصول إلى أماكن العمل وتقديم الخدمات. وفي السنغال، أدى مشروع النقل والتنقُّل الحضري إلى تقليل وقت السفر بين داكار وسانت لويس بواقع النصف لنحو مليون شخص، بالإضافة إلى خلق فرص عمل في رصف الطرق للرجال والنساء. كما يساعد برنامج الاستثمار في مجال الطيران بجزر المحيط الهادئ في تحسين قدرة البنية التحتية للطيران على الصمود وتقوية الامتثال للوائح التنظيمية الدولية في كيريباتي وساموا وتونغا وتوفالو وفانواتو.

ضمان حصول الجميع على الطاقة لتحقيق النمو المستدام

هناك حالياً قرابة 759 مليون شخص مازالوا يعيشون بدون كهرباء، ونحو 3 مليارات شخص محرومون من الحصول على وقود الطهي النظيف. ورغم تسريع وتيرة التقدُّم المحرز، فمن غير المرجَّح أن يتمكَّن الجميع من الحصول على طاقة حديثة منتظمة ومستدامة وبتكلفة معقولة بحلول عام 2030. ولمواكبة النمو السكاني، سيحتاج 940 مليون شخص آخر إلى الحصول على الكهرباء خلال السنوات العشر المقبلة، لكن جائحة كورونا تسببت في إبطاء وتيرة الاستثمارات اللازمة لذلك.

وللمساعدة في سد هذه الفجوة، زاد البنك تمويله لإتاحة الحصول على الطاقة بأكثر من الضعف، أي من أقل من 400 مليون دولار في المتوسط في السنوات المالية 2013-2015 إلى قرابة 900 مليون دولار في السنوات المالية 2018-2020، مع توجيه أكثر من 90% من هذا التمويل إلى منطقة أفريقيا جنوب

الصحراء. وفي السنوات الخمس الماضية، قدَّمنا تمويلاً بقيمة 4.2 مليارات دولار لإنشاء وصلات الكهرباء أو تحسينها لقرابة 120 مليون شخص. كما ارتبطنا بعمليات تمويل بأكثر من 400 مليون دولار في 21 بلداً لمساعدة 20 مليون شخص على الحصول على مصادر طاقة أصحّ وأكثر كفاءة لأغراض الطهي والتدفئة. وهذه الجهود يدعمها الشركاء، مثل برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة، الذي يقدِّم الخبرات الفنية والتمويل للمساعدة في توفير الطاقة للجميع بحلول عام 2030. ويسهم البرنامج في محفظة مشروعاتنا في قطاع الطاقة ويساعد في تعميم الحلول المرتبطة بشبكة الكهرباء وغير المرتبطة بها لتوسيع سبل توفير الكهرباء؛ فيما تمثل قروضه ربع الاستثمارات العالمية في الشبكات الصغيرة.

وقد أدت التطوُّرات التكنولوجية الأخيرة إلى خفض تكلفة الطاقة المتجددة بشكل كبير، مما يتيح الفرصة لزيادة حصتها في مزيج الطاقة العالمي. ومجموعة البنك هي أحد أكبر مقدِّمي التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في البلدان النامية، حيث ارتبطت بتقديم 8.4 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس الماضية وتساعد في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لتمويل هذا القطاع. ونساند إنشاء أول محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في أوزبكستان لمساعدتها على تقليص اعتمادها على الغاز الطبيعي والفحم، وإنتاج طاقة نظيفة، وتدعيم أمن الإمدادات، ومكافحة تغيُّر المناخ. وستكون هذه المحطة أول مرفق كبير للطاقة المتجددة في البلاد يتولى القطاع الخاص إنشاءه وتطويره؛ وهو مدعوم بقروض من مؤسسة التمويل الدولية، وضمان من البنك، وتمويل من البنك الآسيوي للتنمية، واستثمارات من القطاع الخاص.

ويساعد البنك الدولي أيضا البلدان المتعاملة معه على إدارة قطاعات النفط والغاز والتعدين بطرق تسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامين، وتحمي المجتمعات المحلية، وتخفِّض الانبعاثات. وفي عام 2020، عملنا مع البوسنة والهرسك وبلغاريا واليونان وبولندا وصربيا وأوكرانيا لمساعدتها على التخطيط والاستعداد لإجراء تحوُّل عادل في مناطق الفحم بكل منها. وتساعد مبادرة منصة التحوُّل في مناطق الفحم بغرب البلقان وأوكرانيا على تشجيع تبني إستراتيجيات شاملة للتحوُّل إلى الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية. وفي الوقت نفسه، يقوم الصندوق الاستئماني للمساندة البرامجية العالمية للصناعات الاستخراجية بمساعدة العاملين في قطاع التعدين الحرفي صغير الحجم ومجتمعاتهم المحلية على التغلُّب على آثار الجائحة. وفي مايو/أيار 2021، أصدر الصندوق تقرير حالة قطاع التعدين الحرفي صغير الحجم لعام 2020 والذي وجد أن تحسين أوضاع العمل يمكن أن يؤدي إلى تحسين إنتاجية وصحة وسلامة أكثر من 44 مليون عامل بهذا القطاع في 80 بلداً. كما تساعد مبادرة مجموعة البنك للتعدين المراعي للاعتبارات المناخية البلدان على الاستجابة للطلب المتزايد على المعادن والفلزات الحيوية مع تنفيذ ممارسات تعدينية مستدامة.

ونعمل مع البلدان والشركاء على الحد من حرق الغاز الذي يهدر الموارد ويطلق انبعاثات ضارة في الغلاف الجوي. وفي السنة المالية 2021، زاد التأييد لمبادرة الوقف التام للحرق التلقائي للغاز بحلول عام 2030، التي أطلقها البنك والشركاء في عام 2015، ليصل إلى 79 حكومة وشركة نفط. ومن خلال الشراكة العالمية للحد من حرق الغاز، نواصل العمل مع سبعة بلدان ترتفع بها مستويات حرق الغاز.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/topics.**

تقوية أسواق رأس المال وتشجيع التمويل المستدام

قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة التمويل للبلدان متوسطة الدخل المتعاملة معه على مدى أكثر من 70 عاماً، حيث استطاع تعبئة ما يزيد على تريليون دولار منذ إصدار أول سند له في عام 1947. ويعمل البنك مع المستثمرين على تنفيذ محاور إنمائية خاصة، مما يساعد في ربط استثماراتهم بأهداف التنمية المستدامة. ومازلنا نرى اهتماماً متزايداً من المستثمرين بدعم الاستثمارات التي تُدمج بها الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك موضوعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين والمناخ والمياه النظيفة والصرف الصحي. وتنشر وحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك الدولي تقرير التأثير السنوي للمستثمرين، الذي يلخِّص النتائج التي حققتها المشروعات المموَّلة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وتَرِد أبرز أنشطة الوحدة خلال السنة المالية 2021 في هذا الفصل. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتقوية أسواق رأس المال في البلدان، وذلك بالرجوع إلى تقاريرهما السنوية.

وفي السنة المالية 2021، استفاد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من درجة تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA ومكانته القوية في الأسواق لتعبئة 68 مليار دولار من سندات التنمية المستدامة لدعم الأنشطة الإنمائية للبنك، ويشمل ذلك عملنا مع البلدان المتعاملة معنا على التصدي لجائحة كورونا وبناء قدرتها على مواجهة الصدمات المستقبلية.

وشمِلت أبرز أنشطة هذه السنة المالية إصدار البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنداً مبتكراً بقيمة 100 مليون دولار وبأجل استحقاق خمس سنوات في مارس/آذار 2021 لمساندة عمليات التنمية المستدامة والاستجابة العالمية للجائحة. وللتصدي لتأثير الجائحة على الأطفال، وجَّه الإصدار 50 مليون دولار إلى اليونيسف مع قيام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتسهيل تحويل المخاطر. وفي فبراير/شباط 2021، أصدر البنك سنداً بقيمة 600 مليون دولار بسعر فائدة متغيِّر وبأجل استحقاق 10 سنوات، وهو الأطول حتى الآن بالنسبة لسعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة. ويدعم هذا تنمية سوق التعامل بسعر الفائدة المشار إليه، وتعزيز إيجاد بدائل لسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن بالدولار الأمريكي، والمساعدة في ضمان كفاءة عمل النظام المالي العالمي.

تنمية أسواق رأسمال مستدامة

يواصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، باعتباره أول جهة تصدر سنداً يُوصَف بأنه أخضر، مساندة نمو سوق السندات المستدامة وكذلك مواءمة إجراءات إعداد التقارير بشأن تأثير السندات وإصدارها. وفي إطار برنامج سندات التنمية المستدامة التابع له، يصدر البنك سندات للاستدامة وسندات خضراء يتم تصميمها بحيث تناسب مصالح المستثمرين. وبالنسبة للسندات الخضراء، يخصص البنك مبالغ مُعادِلة لقيمة السندات لتمويل الأنشطة المؤهلة التي تتصدى لتغيُّر المناخ. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قام البنك بتعبئة قرابة 16 مليار دولار من خلال 185 عملية بثلاث وعشرين عملة منذ عام 2008. كما يساعد البنك البلدان على تحقيق أهدافها المتصلة بالمناخ والبيئة بتقديم المساعدة الفنية لإقامة أسواق لرأس المال وأنظمة مالية أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة، وتسهيل إيجاد حلول تستند إلى آليات السوق، وتوجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو تحقيق الأولويات البيئية والاجتماعية. وفي السنة المالية 2021، ساندنا إصدار سند أخضر سيادي في مصر، وهو الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك أول سند أخضر من جانب شركة تمويل البنية التحتية في إندونيسيا. وساعدنا أيضاً في إعداد التصنيفات الوطنية الخضراء في كولومبيا وماليزيا وقدَّمنا المشورة بشأن إستراتيجيات وعمليات التمويل الأخضر في العديد من البلدان، بما في ذلك خيارات ربط تخفيف أعباء الديون بقضايا المناخ.

وتساند المؤسسة الدولية للتنمية بلدان العالم الأشد فقراً التي يواجه الكثير منها تحديات كبيرة من جراء تفشي فيروس كورونا. وتقوم المؤسسة، منذ أول إصدار لها في أسواق رأس المال في عام 2018 بطرح سند بقيمة 1.5 مليار دولار بعملة الدولار الأمريكي، ببناء تواجدها في الأسواق لدعم توفير برنامج تمويلي أكبر من خلال إصدار السندات بآجال استحقاق وعملات مختلفة من بينها اليورو والجنيه الإسترليني والكرونة السويدية. ويمكِّن التصنيف الائتماني الممتاز للمؤسسة من الفئة AAA من إصدار سندات

التنمية المستدامة التي تعزِّز مساهمات البلدان المساهمة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على التصدي للجائحة. وفي السنة المالية 2021، أصدرت المؤسسة سندات بقيمة 10 مليارات دولار.

إثراء معلومات البلدان عن الأدوات والحلول المالية

طوال السنة المالية هذه، قدَّمت وحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك المشورة للبلدان بشأن حلول التمويل في ظل مواجهتها قيوداً على الموارد، ومحدودية الحيز المتاح في المالية العامة، وارتفاع مستويات الدين العام. وقمنا بتقديم معلومات عن خيارات التمويل في إطار التسهيل سريع الصرف لمواجهة جائحة كورونا المُقدَّم من مجموعة البنك الدولي بقيمة 14 مليار دولار، وزيادة حدود الاستحقاق على العمليات سريعة الدفع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمساعدة في تعظيم تمويل التنمية منخفض التكلفة وطويل الأجل بما في ذلك قروض برنامج التسهيلات الموسَّعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

وسيؤثر التحوُّل العالمي، بالتوقف عن استخدام سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن بالدولار الأمريكي (ليبور) إلى استخدام أسعار مرجعية بديلة، على جميع المشاركين في الأسواق المالية وأسواق رأس المال بما فيهم البنك والبلدان الأعضاء. ولضمان حدوث تحوُّل سلِس ومنظَّم، أجرينا تغييرات على شروطنا المالية وبدأنا ذلك بتعليق قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير المرنة ذات الهامش الثابت في أبريل/نيسان 2021. ونساعد البلدان على فهم آثار هذه التغييرات واتخاذ قرارات واعية بشأن خيارات التمويل وإدارة المخاطر؛ وشملت هذه الجهود تنفيذ حملات توعية، واستمرار التواصل مع البلدان وفِرَق المشروعات، وتقديم تدريب عبر الإنترنت لأكثر من 3 آلاف من المقترضين والموظفين.

إدارة مخاطر الكوارث من خلال أسواق رؤوس الأموال العالمية

يساعد البنك البلدان على زيادة قدرتها المالية على مواجهة الكوارث من خلال مساعدة الأعضاء على تحسين قدرتهم على الوصول إلى أسواق إعادة التأمين ورأس المال. وتعمل وحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك مع الحكومات على إعداد وتنفيذ عمليات تحويل المخاطر قبل وقوع حدث كارثي. وحتى الآن، قمنا بتحويل 5 مليارات دولار ضد مخاطر الكوارث إلى الأسواق الدولية لمساعدة البلدان. ويشمل هذا المبلغ 710 ملايين دولار في شكل سندات للتأمين ضد الكوارث صادرة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير- والتي تعالج مخاطر الزلازل والأعاصير في المكسيك والفلبين- مازالت متداولة في أسواق رأس المال.

تُعد البلدان في آسيا والمحيط الهادئ من بين أكثر البلدان تعرُّضاً للكوارث الطبيعية. وفي السنة المالية 2021، نظَّمت وحدة خدمات الخزانة فعاليات مع المجلس الاستشاري للأعمال التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى المالي لآسيا والمحيط الهادئ والتي بحثت كيف يمكن لأدوات تحويل مخاطر الكوارث وأسواق رأس المال أن تساعد في تدعيم القدرة المالية على الصمود في مختلف أنحاء المنطقة. وأمَّنت الوحدة أيضاً منحة لسند التأمين ضد الكوارث في الفلبين من هيئة النقد في سنغافورة وتعمل مع هيئة التأمين في هونغ كونغ (الواقعة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين) على سند محتمل آخر للتأمين ضد الكوارث يصدره البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بناء رأس المال البشري في مجال إدارة أصول القطاع العام

يقدِّم برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي خدمات بناء القدرات وإدارة الأصول الموجَّهة بحسب الطلب إلى مديري الأصول بالقطاع الرسمي. ويساعد البرنامج البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروات السيادية على بناء القدرات وتقوية عمليات الاستثمار من خلال القيام ببعثات استشارية وعقد ورش عمل فنية ومؤتمرات عالمية. ويخدم البرنامج الآن 78 مؤسسة، منها 20 في البلدان منخفضة الدخل وثمانٍ في بلدان تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. وبالنسبة للسنة المالية 2021، قام البرنامج بتحويل وتوسيع خدماته من خلال تنفيذ 170 بعثة استشارية، وعقد مؤتمرين عالميين، و25 ورشة عمل ضمَّت 1400 شخص، و31 حلقة دراسية عبر الإنترنت حضرها 3200 مشارك. كما أنشأ البرنامج صندوقه الاستئماني لتوسيع العضوية لتشمل البنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام الأخرى في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أو المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع التي لا يمكنها المشاركة بخلاف ذلك.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **treasury.worldbank.org.**

الشراكة على الطريق لتحقيق التعافي

هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تكاتف الجهود للتصدي للتحديات التي تواجهنا. فلا يمكن التصدي لتغيُّر المناخ وأوضاع الصراع والفقر والهشاشة بشكل فردي؛ فإيجاد حلول دائمة سيتطلب عقد شراكات وتحالفات جديدة. ونتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء لتبادل الأفكار والمساعدة في حشد الدعم السياسي والمالي لرسالتنا. وتلعب شراكاتنا دوراً بالغ الأهمية في النهوض بتنفيذ الأولويات الإنمائية المشتركة ومن بينها معالجة عدم المساواة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ ومجابهة آثاره، والهشاشة، والمساواة بين الجنسين، ورأس المال البشري. وفي السنة المالية 2021، ركَّزت شراكاتنا على دعم الاستجابة العالمية لجائحة كورونا وإرساء الأساس لتحقيق تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع.

الشؤون متعددة الأطراف. في السنة المالية 2021، شاركنا في مجموعة واسعة من المنصات متعددة الأطراف وعملنا بشكل وثيق مع مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الإنمائية للبلدان، ومن بينها الآثار الناجمة عن الجائحة. وعملنا عن كثب أيضاً مع صندوق النقد الدولي في ظل الرئاستين السعودية والإيطالية لمجموعة العشرين لمساندة مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين وإطار العمل المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز نطاق المبادرة، فضلاً عن الجهود لتعزيز الشفافية بشأن الديون. وكان لهذا العمل دور بالغ الأهمية في إتاحة حيز في المالية العامة للبلدان المتعاملة معنا، بالإضافة إلى التدفقات الإيجابية الصافية الكبيرة من المنح والاعتمادات بشروط ميسَّرة من المؤسسة الدولية للتنمية وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وفي أبريل/نيسان 2021، صادق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين على إجراء العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية قبل موعدها بعام من أجل التصدي للجائحة وتحقيق تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وفي عام 2021، تعاونت مجموعة البنك وصندوق النقد الدولي ومجموعة السبع تحت رئاسة المملكة المتحدة لدعم البلدان الضعيفة منخفضة الدخل ووضع أجندة خضراء طموحة.

وتعاونت مجموعة البنك أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة- من بينها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- في الاستجابة للجائحة، ويشمل ذلك الدعم الفني الرئيسي في تحديد المعايير ذات الصلة، والإبلاغ عن تدابير الوقاية من المخاطر، وشراء المعدات والمستلزمات الطبية. كما عملنا مع شركاء الأمم المتحدة على تنفيذ مبادرات رئيسية متعددة الأطراف لمساعدة البلدان على الاستعداد لإيصال لقاحات فيروس كورونا وأدوات مكافحته على نحو سريع وعادل وآمن بما في ذلك إجراء تقييمات مدى الجاهزية لأكثر من 140 بلداً، وكذلك الاشتراك مع الصندوق العالمي في قيادة جهود تحقيق ركيزة ربط أنظمة الرعاية الصحية في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. واعتمدنا على هذه الشراكات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، ومنتدى تمويل التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي رفيع المستوى. وواصلنا العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي لتدعيم أنظمة الحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث، ومساعدة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف على التصدي لأزمة الجائحة، وتعبئة التمويل لتحقيق تحوُّل أخضر ورقمي. وقد لعبت النواتج القُطرية دوراً محورياً في جهودنا متعددة الأطراف وفي مشاركتنا مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة.

المجتمع المدني. توفِّر منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من دوائر الاهتمام والأفكار ومجالات التأثير وكان لها دور لا غنى عنه في تسهيل استجابتنا للجائحة وتوجيهها وتقييمها. ونعمل مع هذه المنظمات من خلال إجراءات تدخلية إستراتيجية من شأنها بناء الدعم لتحقيق أولويات البنك الرئيسية. ويتم الحفاظ على هذه العلاقات من خلال الشراكات والتواصل، وأنشطة الدعوة واستقطاب التأييد

والحملات، والمشاورات بشأن السياسات، ومشاركة المواطنين، والتعاون على مستوى العمليات، وتبادل المعلومات. وتقدِّم هذه المنظمات مدخلات منتظمة إلى البنك من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة والتحليلات والحوار. وقد ضمَّ منتدى سياسات المجتمع المدني، وهو أكبر منصة لدينا في هذا الشأن، أكثر من 2400 من ممثلي منظمات المجتمع المدني خلال الاجتماعات السنوية لعام 2020 واجتماعات الربيع لعام 2021. وركَّزت المناقشات التي قادتها هذه المنظمات على ضمان تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع وكذلك الطرق الملائمة لتوسيع نطاق الحلول المحلية. وشملت محاور التركيز الرئيسية العمل المناخي، والإنصاف في توزيع اللقاحات، وتخفيف أعباء الديون والمؤسسة الدولية للتنمية، والمساءلة والشفافية، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ورأس المال البشري، والقطاع الخاص. وقامت هذه المنظمات أيضاً بطرح الاستفسارات وتقديم التوصيات في محادثتين مع المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وفي لقاء مفتوح مع رئيس مجموعة البنك. كما أعربت عن استمرار دعمها لأهداف التنمية المشتركة، بما في ذلك المؤسسة الدولية للتنمية والعمل المناخي وضمان تطبيق المساءلة بشأن التمويل المرتبط بالجائحة، خلال المحادثات مع جهاز الإدارة العليا لمجموعة البنك. وخلال العام، قمنا أيضا بتسهيل مواصلة الحوار بين هذه المنظمات وخبراء مجموعة البنك، وتعزيز تبادل المعارف، وإنشاء منصات لاستطلاع الآراء بشأن محاور التنمية الرئيسية.

المنظمات الدينية. تُعد هذه المنظمات، المُكرَّسة لخدمة طوائف دينية محددة والتي لها تأثير على نطاق جغرافي واسع، من الشركاء الإستراتيجيين الرئيسيين في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. ونعمل مع المنظمات والائتلافات الدينية العالمية، ومنصات الأمم المتحدة، والقادة من طائفة واسعة من الأعراف الدينية. ولتعزيز تبادل المعارف، أجرينا مسحاً لجهود المنظمات الدينية الرائدة في معالجة آثار الجائحة مع تسليط الضوء على المبادرات العملية وفرص التعاون مع مكاتبنا القُطرية. وقمنا أيضاً بتشكيل مجموعة عمل مع طائفة من أصحاب المصلحة لجمع الشواهد والأدلة حول دور الدين في النهوض بالنواتج القُطرية. وواصلنا التنسيق مع الولايات المتحدة من خلال، على سبيل المثال، المشاركة في القمة التاريخية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول شواهد المشاركة الدينية الإستراتيجية. وشاركنا أيضا في تحالفات رئيسية من بينها فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالدين والتنمية، ومبادرة التعلُّم المشترك، والشراكة الدولية بشأن الدين والتنمية المستدامة.

البرلمانيون. نعمل مع البرلمانيين بمختلف بلدان العالم في تعزيز الحوار، وتبادل المعارف، والدعوة إلى ترجمة أهداف التنمية العالمية إلى نتائج ملموسة داخل البلدان. وفي السنة المالية 2021، تعاون البنك مع المُشرِّعين والمنظمات البرلمانية والشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق

النقد الدولي في سبيل هدف تحقيق التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. وتضمنت الأولويات قضايا المساواة بين الجنسين والشباب، والاستعداد لمواجهة الجوائح، واللقاحات، والديون، والمناخ، واستثمارات القطاع الخاص، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومن خلال الفعاليات العالمية الافتراضية في الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع، أتحنا الفرصة للتواصل بين أكثر من 200 برلماني من أكثر من 100 بلد. وسهّلت هذه المشاركات عقد حوارات بشأن السياسات مع المُشرِّعين، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون في بلدانهم لتحسين النواتج الصحية.

المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. في السنة المالية 2021، ساعدت شراكاتنا مع المؤسسات الخاصة والخيرية الرئيسية في تقديم دعم عاجل للمجتمعات المحلية التي تضررت بشدة من جراء الجائحة. وواصلنا العمل بشكل وثيق مع مؤسسة بيل ومليندا غيتس لدعم البرامج في مجالات المساواة بين الجنسين والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والخدمات المالية. وكان لهذه الشراكة كذلك دور بالغ الأهمية في الجهود التي نبذلها للتصدي للجائحة، لاسيما في توفير اللقاحات وتوزيعها بشكل منصف. وتعاونَّا أيضاً مع جيه بي مورغان في برنامج الانتقال من الدراسة إلى العمل الذي يهدف إلى تحسين قدرة الشباب على الحصول على تدريب جيد وملائم لاحتياجات سوق العمل في ست ولايات هندية. وسيستفيد من هذا البرنامج 37 مليون طالب ومليونا معلِّم بشكل مباشر، فيما سيستفيد منه أكثر من 90 مليون طالب وقرابة 5 ملايين معلِّم في مختلف أنحاء البلاد بشكل غير مباشر.

المبادرات الرئيسية. رغم أن شراكاتنا تمثل مجموعة متنوعة من الدوائر، فإنه يمكننا أيضاً إدارة العديد من المبادرات المعنية بقضايا محددة. وتشمل هذه المبادرات صندوق الشراكة لأهداف التنمية المستدامة التابع لمجموعة البنك والذي خصص أكثر من 3.5 ملايين دولار في السنة المالية 2021 لأنشطة تدعم جهود التصدي للجائحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وإنشاء أكثر من 50 شراكة جديدة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وفي السنة المالية 2021 أيضا، استمرت مبادرة التواصل من أجل المناخ، وهي برنامج شراكة عالمي تابع للصندوق الاستئماني متعدد المانحين للاتصالات من أجل مواجهة تغيُّر المناخ، في دفع الزخم للعمل المناخي بربط أكثر من 500 منظمة لتسهيل أنشطة الدعوة واستقطاب التأييد، ودعم العمليات، والبحوث، وبناء القدرات. وتتواصل المبادرة مع جماهير متنوعة لتحفيز إجراء تغيير مع عقد شراكات مع صناعات السينما والأزياء والموسيقى والرياضة لتعظيم أصوات الشباب.

المجتمعات المحلية. تهدف مجموعة البنك، من خلال برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية، إلى معايشة هدفينا - إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك- في المجتمعات المحلية التي نعمل بها من خلال الأعمال الخيرية على مستوى جهاز الموظفين والمؤسسة، والعمل التطوعي، والتبرعات العينية، وبرنامج للمنح التدريبية لطلاب المدارس الثانوية المحلية. وتستفيد هذه البرامج مجتمعة من موظفينا الدوليين الذين يتحلّون بالحماسة لمساعدة المجتمعات المحلية في واشنطن العاصمة وفي شتى أنحاء العالم. وتُقدَّم نحو 80% من تبرعاتنا سنوياً من خلال حملة توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية التي تجمع تبرعات من جهاز الموظفين والمتقاعدين وأخرى مُقابِلة لها من مجموعة البنك. وفي السنة المالية 2021، سجَّلت الحملة أرقاماً قياسية جديدة حيث تعهد جهاز الموظفين والمتقاعدون بالتبرُّع بأكثر من 6 ملايين دولار. وللتصدي للزيادة الهائلة في الاحتياجات خلال تفشي الجائحة، زادت مجموعة البنك نسبة تبرعاتها المُقابِلة من 100% إلى 200% لتتعهد بتقديم ما يزيد في مجموعه على 19 مليون دولار للمجتمعات المحلية التي نعمل بها.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/about/partners.**

تحسين العمليات من أجل زيادة التأثير

نسعى باستمرار إلى تحسين عملياتنا وسياساتنا وإجراءاتنا من أجل الارتقاء بمستوى ما نقدمه من خدمات للبلدان المتعاملة معنا وشركائنا، ونحن في ذلك نهدف إلى أن نكون مؤسسة أكثر فاعلية وكفاءة وإلى تعظيم تأثيرنا الإنمائي.

إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

دخل إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي حيز النفاذ في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2018، وحتى أبريل/نيسان 2021، جرى تطبيقه على نحو 20% من محفظة عملياتنا الجارية لتمويل المشروعات الاستثمارية. وبناءً على تواريخ الموافقات السابقة، ستواصل بقية مشروعات المحفظة تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية. ومن خلال هذا الإطار، فإننا نساعد البلدان المتعاملة معنا على معالجة طائفة أوسع نطاقاً من المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك العمالة وظروف العمل واحتواء الفئات المحرومة أو الأكثر احتياجاً وحمايتها. وقد أدى هذا الإطار أيضاً إلى تعزيز الشفافية، مع الإفصاح عن جميع وثائق المشروعات ذات الصلة، بما في ذلك خطط مشاركة أصحاب المصلحة (عند إعدادها) ونشرها للجمهور العام على شبكة الإنترنت، بيد أنه برزت بعض التحديات في أثناء تنفيذه. وتُعد قدرات البلدان المتعاملة مع البنك، على وجه الخصوص، بالغة الأهمية لنجاحه على المدى الطويل. وقد بذلنا جهوداً لتقديم التدريب للبلدان، تبعاً لمدى توافر الموارد المالية والبشرية، لمساعدتها على بناء وتدعيم أنظمتها لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

لقد فرضت جائحة كورونا مخاطر بيئية واجتماعية أكثر تعقيداً على البلدان؛ ومن بين المخاوف الناتجة عن ذلك حماية صحة العمال والمجتمعات المحلية. وقد أصدرنا إرشادات جديدة بموجب هذا الإطار لمساعدة البلدان على التصدي لتلك المخاطر في استجابتها لحالات الطوارئ، بما في ذلك بشأن إدارة النفايات الطبية، واستخدام القوات العسكرية والأمنية، ومشاركة أصحاب المصلحة، وإجراءات إدارة العمالة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/esf.**

إطار البنك الدولي للمشتريات

يساعد إطار البنك الدولي للمشتريات، الذي دخل حيز النفاذ منذ عام 2016، البلدان المتعاملة معه على وضع نُهُج شراء مُصممة خصيصاً لعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، وهو يركز على بحوث السوق، وتحليل الاحتياجات، والمخاطر لمساعدة تلك البلدان على تلبية احتياجاتها من المشتريات، وتحديد أفضل قيمة للمال العام، وضمان نجاح تنفيذ المشروعات.

وفي السنوات الأخيرة، قمنا بتحديث إجراءاتنا المالية والتعاقدية وإدارة المخاطر في هذا الإطار لزيادة مرونة تلك السياسات في حالات الطوارئ. وتتيح لنا إجراءات الشراء سريعة الاستجابة تنفيذ المشروعات الاستثمارية، بما في ذلك المشروعات الصحية المرتبطة بجائحة كورونا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المعايير المالية والتعاقدية. وخلال العام الماضي، وإدراكاً منا بتعقيد سلاسل الإمداد ذات الصلة بجائحة كورونا، استخدمنا ترتيبات الدعم العملي الموسع للتنفيذ وعمليات الشراء التي يسهلها البنك (انظر الإطار، الصفحة 88) بغرض مساعدة البلدان المتعاملة معنا على سرعة شراء السلع الطبية ومعدات الحماية الشخصية ومستلزمات الرعاية الحيوية. وفي السنة المالية 2021، استخدم 102 مشروع ترتيبات الدعم العملي الموسع للتنفيذ، بما في ذلك 71 مشروعاً لمساندة جهود الاستجابة لجائحة كورونا، كما استخدم 33 مشروعاً إجراءات الشراء التي يسهلها البنك.

وتتيح ترتيبات الشراء البديلة المعمول بها القيام بعملية الشراء من خلال مؤسسات أخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة، في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ففي اليمن، استخدمنا هذه الترتيبات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمساعدة في توفير الكهرباء لما يبلغ 122 مدرسة، و102 عيادة، و12 بئراً للمياه. وفي إطار برنامجنا الصحي الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لجائحة كورونا، قمنا بتبسيط نهج عملنا مع وكالات الأمم المتحدة، مما أتاح إبرام عقود بقيمة 462 مليون دولار مع البلدان المتعاملة معنا. وفي السنة المالية 2021، تضمن 27 مشروعاً استخدام ترتيبات الشراء البديلة مع وكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.

ويسري إطار المشتريات على المشروعات التي صدرت بشأنها مذكرة مفاهيم في 1 يوليو/تموز 2016 أو بعده. ونقوم على نحو وثيق بمتابعة وتقييم تطبيق هذا الإطار على مستويات المشروعات والبلدان والمناطق والعالم. وفي السنة المالية 2021، طبق 55% من محفظة المشروعات الاستثمارية للبنك (51% من حيث القيمة الدولارية) أحكام هذا الإطار. وفي السنة المالية 2021، قمنا بمراجعة 1130 عقداً بشكل مسبق تبلغ قيمتها نحو 7.7 مليارات دولار، كما استحدثنا نظاماً جديداً للمراجعة اللاحقة لعمليات الشراء على شبكة الإنترنت، مما أتاح لنا إمكانية إجراء تلك المراجعات من بُعد.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/procurement.**

مساعدة البلدان على شراء المستلزمات والأجهزة الطبية الحيوية في أثناء جائحة كورونا

فيما بدأ العالم فيه إدراك حجم صدمة جائحة كورونا وتأثيرها، واجهت البلدان مصاعب في شراء الأجهزة والمستلزمات الطبية الضرورية، حيث بيع قدر كبير من المخزون العالمي المتوفر لأعلى المزايدين. وأدت ظروف السوق إلى تهميش البلدان النامية التي باتت معرضة لخطر التأخر عن الركب، مما يهدد قدرتها على التصدي للأزمة.

تسعى عمليات الشراء التي يسهلها البنك إلى سد هذه الفجوات من خلال مساعدة البلدان المتعاملة معه على شراء المستلزمات والأجهزة الطبية بمزيد من الكفاءة مع القيام في الوقت نفسه بالحد من المخاطر الضمنية في حالات الأزمات إلى أدنى حد ممكن. وتستخدم هذه العملية الآلية الحالية للدعم العملي الموسع للتنفيذ التي تساعد على فتح الأسواق، وتوفر في الوقت نفسه الضمانات المالية والتعاقدية. ويسهل البنك عملية تحديد الموردين واختيارهم، والتفاوض معهم على الشروط التجارية والقانونية، ووضع الصيغة النهائية للعقود. ثم تختار البلدان المتعاملة معه الأجهزة والمعدات الطبية التي تحتاج إليها من مجموعة متنوعة من الموردين وترفع طلبها إلى البنك عن طريق تقديم طلب تسجيل الضمانات. وتجري الآن ميكنة هذه الخطوات من خلال كتالوج إلكتروني على شبكة الإنترنت. علماً بأن البنك لا يتعامل إلا مع الموردين ذوي المصداقية والمؤهلين.

ومن خلال تيسير عملية الشراء، يمكننا تجميع الطلبات من مختلف البلدان واستخدام قدرتنا على الجمع بين الأطراف للوصول بشكل أفضل إلى الأسواق، فضلاً عن الاستفادة من وضع أقوى للتفاوض مع الموردين، وتبقى البلدان المتعاملة مع البنك مسؤولة عن توقيع العقود وإبرامها، وكذلك الخدمات اللوجستية والإدارة، لكنها تتلقى دعماً كبيراً من البنك حسب المقتضى، يتراوح من تحديد الاحتياجات إلى التسليم وإتمام العقود.

عندما بدأت البلدان في التصدي للجائحة، أدت عمليات الشراء التي قام البنك بتسهيلها إلى مساعدة البلدان على تسريع الحصول على المستلزمات اللازمة بأسعار ملائمة والتفاوض على اتفاقيات تتيح تحقيق أفضل قيمة للمال العام في مجموعة من العوامل تشمل: جودة المنتجات، وفحص واختبار ما قبل التسليم، والفترة الزمنية المعقولة اللازمة للتسليم، وشروط الشحن المقبولة، والضمانات، وخدمات التركيب، وتدريب المستخدمين، والدعم الفني.

منع العنف القائم على نوع الجنس في عملياتنا

لا نزال ملتزمين بمنع العنف القائم على نوع الجنس والحد منه في عملياتنا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أصبحنا أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يطبق آلية يمكنها استبعاد المقاولين في حالة عدم امتثالهم للالتزامات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، حيث لن يُسند إليهم أي عقد في أي مشروع يموله البنك في أي مكان لمدة عامين، وبعد ذلك سيتعين عليهم إثبات استيفائهم اشتراطات البنك المتعلقة بمنع العنف القائم على نوع الجنس قبل التنافس على عقود جديدة. ويسري هذا على عقود الأشغال الكبيرة التي أُبرمت بعد الأول من يناير/كانون الثاني 2021، والتي صُنفت على أنها "ذات مخاطر عالية" فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، أضافت وثائقنا القياسية للشراء الخاصة بالأشغال مؤهلات ومتطلبات محددة تقيم قدرات مقدمي العطاءات على الامتثال للشروط الموجهة لمنع العنف القائم على نوع الجنس. وتنص هذه الوثائق على التزامات واضحة على المقاولين لإدارة المخاطر ذات الصلة التي تقع في نطاق سيطرتهم. وهي تشمل إعلان الحوادث السابقة التي أدت إلى وقف العقود أو إنهائها؛ واعتماد مدونات سلوك تركز على مخاطر العنف القائم على نوع الجنس؛ وتدريب جميع العمال والمقاولين من الباطن على مدونة قواعد السلوك؛ وتنفيذ آليات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بهذا العنف؛ واعتماد إطار للتدابير التأديبية الملائمة؛ والاحتفاظ بأفراد مؤهلين للمساعدة في إدارة المسائل المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ومن المُتوقع أيضاً أن يدرج المقاولون تعهدات والتزامات إضافية في خططهم للإدارة البيئية والاجتماعية، التي ترتبط بتقييمات الآثار وخطط جهاز الإدارة المُعدة لمشروعات البنك وتنبع منها.

إصلاح الصناديق الاستئمانية من أجل تحسين التنسيق والنتائج

تكمل الصناديق الاستئمانية أنشطة البنك الدولي بتقديم الموارد المالية والإسهام في إتاحة المعارف الإنمائية. وهي تساند أجندة المنافع العامة العالمية بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك تغيّر المناخ، والهشاشة، والتأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها. وفي خضم التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كورونا، فقد ساندت الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية استجابة البنك على الصعيد العالمي، حيث قدمت مساعدات إغاثية موجهة للمجتمعات المحلية المتضررة في مختلف أنحاء العالم، ووسعت انتشار البنك.

وبنهاية السنة المالية 2021، بلغت الأموال التي يحتفظ بها البنك في صناديق استئمانية ما قيمته 13.4 مليار دولار، و 26.0 مليار دولار في صناديق الوساطة المالية. وتمول الصناديق الاستئمانية نحو ثلثي خدماته الاستشارية والتحليلية، وذهب نحو 72% (13.3 مليار دولار) من إجمالي مدفوعاتها إلى البلدان المتعاملة معه في السنوات المالية 2017 - 2021. ومن هذا المبلغ، تم صرف أكثر من 9.6 مليارات دولار للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بمفردها والمؤهلة للإقتراض المختلط من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة وبلغ متوسط المساهمات المقدمة لصناديق الوساطة المالية 8.1 مليارات دولار سنويا، في حين ظلت التحويلات النقدية إلى الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ ثابتة نسبيا، حيث بلغ متوسط التحويلات السنوية 7.0 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

ويهدف إصلاح الصناديق الاستئمانية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية إلى الحد من حالة التجزؤ من خلال توحيد محفظة العمليات. وقد حددت عملية الإصلاح 72 برنامجاً تطبق نهج "البرامج الشاملة"، وهي مُصممة بحيث تتسق اتساقاً وثيقاً مع أولويات البنك وتعزز أوجه التكامل مع الموارد الأساسية، وتمنح في الوقت نفسه جهاز الإدارة رقابة أفضل على استخدامها. ويستعرض جهاز الإدارة سنوياً محفظة البنك الخاصة بالصناديق الاستئمانية للمضي قدماً نحو تعبئة الموارد التمويلية على نحو أفضل تنسيقاً ومسؤولية. وقد تلقت هذه الصناديق 80% من المساهمات في إطار نهج البرامج الشاملة.

وتعكس سياسة البنك المحدثة للصناديق الاستئمانية، التي دخلت حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2021، التغيرات التي طرأت على ممارسات الصناديق الاستئمانية وإجراءاتها على مدى السنوات

الاثنتي عشرة الماضية. وتساند هذه السياسة أيضاً الإصلاحات الجارية للصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية، لاسيما مع الإشارة الصريحة إلى تجزؤ المعونات عند النظر في إنشاء صناديق جديدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/dfi.**

دائرة معالجة المظالم

دائرة معالجة المظالم هي آلية للأفراد والمجتمعات المحلية لرفع شكاواهم مباشرة إلى البنك الدولي إذا رأوا أن مشروعاً يُموِّله البنك قد أثر سلبا عليهم أو من المحتمل أن يؤثر سلبا عليهم. أُنشئت هذه الدائرة في عام 2015 بناء على توصيات من استعراض أجرته مجموعة التقييم المستقلة لسياسات الإجراءات الوقائية، وهي تكمل آليات التظلُّم على مستوى المشروعات، وتكفل التعامل على نحو فوري واستباقي مع الشكاوى التي يتلقاها البنك بتعزيز الحوار وتحديد الحلول المستدامة.

وفي السنة المالية 2021، تلقت دائرة معالجة المظالم 229 حالة. وتغطي الشكاوى المرفوعة مجموعة واسعة النطاق من المظالم، منها تضرر سبل كسب أرزاق السكان، والتدهور البيئي، والمخاوف المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وبالاستفادة من خبراتنا والملاحظات التقييمية الداخلية والخارجية، نقوم بانتظام بتقييم الممارسات الناجحة والممارسات التي يمكن تحسينها. وتشمل التحسينات الأخيرة إصدار منشور توجيهي جديد وإجراء منقح، وأنظمة وإجراءات محدَّثة، وتوسيع نطاق أنشطة التواصل.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/grs.**

قيمنا وموظفونا وأماكن عملنا

نحرص أن تتجلى القيم التي نؤمن بها في الدعم الذي نقدمه لموظفينا، وعملنا مع البلدان المتعاملة معنا وشركائنا، ومكاتبنا ومنشآتنا. ونحن نسعى جاهدين إلى أن نكون مكان عمل أكثر استدامة ومسؤولية من خلال حماية صحة الموظفين ورفاهتهم، والحد من بصمتنا البيئية، وإشراك المجتمعات المحلية، وإيجاد سبل للعمل بمزيد من الكفاءة. ويعرض مؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية وتقرير استعراض الاستدامة مزيداً من التفاصيل عن اعتبارات الاستدامة في عملياتنا وممارساتنا المؤسسية، ويمكن الاطلاع عليهما على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي.

قيمنا

لقد وضعنا التأثير والنزاهة والاحترام والعمل الجماعي والابتكار لتكون بمثابة القيم الأساسية لمجموعة البنك الدولي. وفي السنة المالية 2021، اعتمدنا مدونة جديدة للقواعد الأخلاقية لتعزيز دمج هذه القيم في ثقافتنا وعملياتنا. وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ لتوجيه جهاز موظفي البنك للتصرف بالشكل الصحيح عند مواجهة معضلات أخلاقية. وتحدد قواعد النظام الإداري للموظفين الإجراءات التنظيمية والسياسات التي تحمي من سوء السلوك.

ولزيادة الوعي بهذه المسائل وفهمها في أماكن العمل، أطلقنا في السنة المالية 2021 تدريباً إلزامياً جديداً عبر شبكة الإنترنت لجهاز الموظفين على قيمنا الأساسية ومدونة القواعد الأخلاقية، فضلاً عن دورات تدريبية تهدف إلى منع التحرش الجنسي وغيره من أشكال التحرش والتصدي لها في مجموعة البنك الدولي.

موظفونا

في نهاية السنة المالية 2021، بلغ عدد العاملين المتفرغين بدوام كامل بالبنك الدولي 12528 موظفاً، 45% منهم كانوا يعملون خارج مقارنا الرئيسية في واشنطن العاصمة؛ وبلغ عدد الموظفين الجدد الذين انضموا إلينا خلال هذه السنة 759 موظفاً. ولا يزال البنك ملتزماً بتوسيع نطاق بصمته العالمية على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، ونتوقع أن تبلغ نسبة موظفينا العاملين خارج الولايات المتحدة 55% بحلول منتصف العشرينيات من القرن الحالي. ويعني ذلك نقل عدد أكبر من خبرائنا وموظفينا ليكونوا أكثر قربا من البلدان المتعاملة معنا - لاسيما البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف - وتمكين الفرق التي تعمل على الخطوط الأمامية. وبحلول نهاية السنة المالية 2021، بلغ عدد موظفينا العاملين في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف 1043 موظفاً، ارتفاعاً من 906 موظفين في السنة السابقة.

تعزيز أداء البنك وفاعلية عمله. خلال السنة المالية 2021، كثفنا الجهود الرامية إلى تدعيم إدارة الأداء، وتنمية المواهب، وإثراء قدرات الموظفين، وفاعلية الإدارة، ورفاهة الموظفين. وشجعنا على إجراء محادثات أكثر تواتراً وتقديم تعليقات وملاحظات تقييمية آنية في إطار نهج متجدد لإدارة الأداء، لاسيما في بيئة العمل الافتراضية. وأطلقنا أيضاً نظاماً سحابياً لدعم المديرين فيما يتعلق باستعراض أداء الموظفين وتطوير قدراتهم. وفي مايو/أيار، عقدنا أول أسبوع مهني افتراضي بمشاركة أكثر من 7300 موظف. وكانت هناك زيادة كبيرة أيضاً في استخدام الخدمات الوظيفية، حيث زاد عدد المشاركين في الندوات المهنية بأكثر من الضعف مقارنة بالسنة المالية السابقة، وكانت هناك زيادة بنسبة 53% في عدد جلسات التوجيه الوظيفي.

تكثيف عمل مجموعة البنك في المناطق التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. أطلقنا إطاراً معززاً للتطوير المهني والتنقل الوظيفي يتيح للموظفين اكتساب خبرات أكثر عمقاً واتساعاً على نحو أكثر منهجية من خلال عمليات التناوب الوظيفي والانتدابات المخططة. ويتسق هذا الإطار مع أجندة بصمتنا العالمية لنقل الموارد والخبراء إلى حيث تشتد الحاجة إليهما، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. ومع اضطلاع المزيد من الموظفين بمهام ميدانية، سيكون بمقدورهم التعلّم والتطور وبناء الخبرات العالمية اللازمة للقيام برسالة البنك على نحو أفضل. كما دشنا منهجاً تعليمياً ووظيفياً متكاملاً جديداً عن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، ونفذنا برنامجاً توجيهياً استرشادياً بشأن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في أفريقيا والشرق الأوسط.

تشجيع التنوع والإنصاف والاحتواء بين جهاز موظفينا. في السنة المالية 2021، واصل البنك تعزيز مبادرات التنوع والإنصاف والاحتواء، بما في ذلك عن المساواة بين الجنسين والانتماء العرقي والهوية والميول الجنسية والإعاقة. وظلت قيمة دليل التنوع العام عند مستوى 0.89، بينما طرأ تغيّر طفيف على التوازن الكلي بين الجنسين، حيث ارتفعت النسبة المئوية الإجمالية للنساء بالبنك من 53.2% من مجموع الموظفين إلى 53.3%.

التصدي للعنصرية والتمييز العنصري. في خضم الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء العالم في أعقاب مقتل جورج فلويد في مايو/أيار 2020، تعهد الرئيس مالباس بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مجموعة البنك الدولي، حيث أنشأ فريق عمل كلفه بتقديم توصيات إلى جهاز الإدارة العليا، يضم أكثر من 50 عضواً من مختلف وحدات مجموعة البنك وهيئة استطلاعية لتقديم التوجيه والإرشاد. وبالاستناد إلى المدخلات المقدمة من منتديات أخرى حول عمل البنك، قدم فريق العمل 80 توصية في طائفة متنوعة من الموضوعات خلال مرحلته الأولى، ركزت على المسائل الداخلية. ويشمل ذلك تسوية المنازعات، والثقافة، والتدريب، والمساءلة الإدارية، وإدارة الحياة الوظيفية، والتوظيف. وتسعى هذه التوصيات إلى زيادة مستوى الوعي، وتدعيم المعرفة، والحد من حوادث العنصرية والتمييز العنصري، ويوفر الفريق في الوقت نفسه أماكن آمنة للموظفين لإبراز المسائل موضوع الاهتمام، والمساعدة في تحقيق تكافؤ الفرص الوظيفية، وتعزيز تكوين مكان العمل الشامل للجميع والثقافة السائدة. وفي يونيو/حزيران2021، كان البنك قد بدأ في تطبيق التوصيات العشر الأولى للفريق، وهي توصيات أساسية بطبيعتها؛ أما التوصيات السبعون المتبقية فهي إما قيد المراجعة أو تقرر تطبيقها. والمرحلة الثانية، التي تبدأ في السنة المالية 2022، ذات تركيز خارجي

الجدول 16 بيانات موظفي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)، السنوات المالية 2019-2021

المؤشر	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	المؤشرات ذات الصلة
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	12,283	12,394	12,528	مبادرة الإبلاغ العالمية 401؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	43.2	53	45	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون بدوام كامل)	5,097	5,521	5,944	
مشاركة الموظفين (%)	79	77	-	
مؤشر التنوع	0.88	0.89	0.89	
*النسبة المئوية تمثل الانحراف عن هدف التوازن بين الجنسين بالنسبة لفئة معينة**				
موظفون إداريون وموظفو الدعم (%)	%17.5	%17.4	17.8	
موظفون مبتدئون وموظفون تقنيون شباب (%)	%2.8	%2.7	3.2	
موظفون تقنيون أوائل (%)	%6.8	%6.5	5.8	
المديرون (%)	%3.9	%2.8	2.7	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	5.2	3.7	3.1	مبادرة الإبلاغ العالمية 404؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القُطرية	4.9	3.3	3.1	

ملاحظة: لم يُجر مسح لاستطلاع آراء الموظفين في السنة المالية 2021. * التوازن بين الجنسين يُعرّف على أنه 50% للرجال و 50% للنساء، مع هامش +/-2%؛ و 0% يعني أننا أوفينا بهدف تحقيق *التوازن* بين الجنسين، في حين أن الأرقام التي تزيد على 0% تعني أن هناك زيادة في تمثيل الرجال/النساء.

لتقييم عمل مجموعة البنك، حيث ينظر في عملياتها، والبلدان المتعاملة معها، ومشاركة المجتمعات المحلية. وللمساعدة في إثراء عمله، أجرى فريق العمل في أوائل السنة المالية 2021 أول مسح استقصائي لمجموعة البنك الدولي عن الانتماء العرقي، شارك فيه نحو 70% من الموظفين وقدموا أكثر من 6 آلاف تعليق.

تعزيز صحة الموظفين وسلامتهم. تقدم مجموعة البنك طائفة متنوعة من البرامج والخدمات لتعزيز صحة الموظفين وسلامتهم وحمايتهم بالتركيز على صحة الأفراد وسلامتهم، والوقاية، والصحة والسلامة المهنية، والصحة العقلية والرفاهة. وفي السنة المالية 2021، صُممت هذه الجهود لتلبية احتياجات الموظفين ومعالجة شواغلهم في أثناء استمرارهم في العمل من بُعد في خضم تفشي جائحة كورونا (انظر الإطار أدناه).

مساندة التعلّم المستمر وتنمية المهارات اللازمة لإدارة الحياة الوظيفية والتنقل. بفضل مجمَّع التعلُّم المفتوح التابع لمجموعة البنك، بات بمقدور الموظفين سواء في مكاتب المقر الرئيسي أو في المكاتب

دعم جهاز موظفينا أثناء تفشي جائحة كورونا

وطوال الجائحة وفترة التحوّل إلى العمل من المنزل، ما فتأت مجموعة البنك تعمل على دعم موظفينا، مع التركيز على صحة الأفراد وسلامتهم الشخصية، وتحقيق التوازن بين مقتضيات العمل والحياة الشخصية، والصحة النفسية، والقدرة على الصمود في وجه التحديات. وقد تمكن الموظفون بفضل هذه الجهود، إلى جانب تواجدنا الواسع في البلدان المتعاملة معنا، من مواصلة تحقيق النتائج خلال أكبر استجابة للأزمات في تاريخ مجموعة البنك - بالرغم من التحديات التي يشكلها العمل من بُعد. ولحماية صحة الموظفين ورفاهتهم، قمنا بما يلي:

- إنشاء موقع إلكتروني لموظفينا يضم إرشادات بشأن الجائحة واللقاحات، فضلاً عن الموارد المتعلقة بالصحة والصحة النفسية والعمل من بُعد.
- مواصلة تحديث المعلومات الخاصة بالصحة والسلامة، مع إجراء أكثر من 100 حوار مباشر عبر الإنترنت - بما في ذلك لقاءات مفتوحة للقيادات وجلسات إحاطة للموظفين - لإطلاعهم على آخر المستجدات وأحدث التطورات.
- تقديم الدعم لحالات الإصابة المؤكدة، والمساعدة في تتبع المخالطين، وإقامة مركز اختبار خارج الموقع لموظفي المقر الذين تظهر عليهم أعراض الإصابة.
- المساعدة في الحصول على الرعاية، بمساندة مالية للموظفين والاستشاريين الذين يسعون للحصول على العلاج الطبي، بما في ذلك دفع الرواتب والأجور مسبقاً وبرنامج قروض طارئة للموظفين.
- مواصلة تقديم المساندة للموظفين والاستشاريين بشأن المسائل الطبية والمتعلقة بالسلامة العامة.
- تقديم دعم نفسي واجتماعي، بما في ذلك تنظيم ندوات عبر المنصات الإلكترونية، وإسداء المشورة، ومجموعات الدعم، لمساعدة الموظفين على التعامل مع التوتر والإجهاد والقلق.
- إمكانية الحصول على خدمات الإجلاء الطبي، حسب الضرورة، بما في ذلك من خلال برنامج مُخصص لإجلاء العاملين بمنظومة الأمم المتحدة.
- متابعة السيناريوهات التي قد يسفر عنها العنف المنزلي، مع توفير الموارد لمعالجة الأوضاع غير الآمنة للموظفين وعائلاتهم.
- تقديم دعم من بُعد للموظفين لتجهيز مكاتب عمل مريحة بالمنزل وتنظيم ندوات عبر منصات إلكترونية مُصممة خصيصاً لمواجهة تحديات العمل في المنزل.
- تحسين إجراءات النظافة والتدابير الاحترازية في منشآت مجموعة البنك، بما في ذلك توفير حواجز زجاجية لتقليل التعرض لمخاطر الإصابة، ومعدات الحماية الشخصية، ومرشحات الهواء، واختبار جودة الهواء وفقاً للإرشادات الصادرة عن مركز مكافحة الأمراض، فضلاً عن إعادة تجهيز منشآت مجموعة البنك لمساندة تدابير الصحة والسلامة والتباعد.

تابع

- تقديم خدمات افتراضية، بما في ذلك خدمات رعاية الأطفال والمشاركة في برامج مجانية للياقة البدنية عبر الإنترنت.
- إتاحة الوصول إلى برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 التابع لمنظومة الأمم المتحدة في مواقع المكاتب القُطرية.

ولتسهيل سلاسة الانتقال إلى أسلوب العمل من المنزل وتعزيز قيمنا، قدمنا:

- تدريباً موسعاً عن الأخلاقيات للموظفين وموارد افتراضية يسهل الوصول إليها مع إرشادات بشأن السلوك المناسب، وكذلك برنامجاً جديداً لدمج نواب الرئيس والمديرين المُعينين حديثاً، ومراجعة مزاعم سوء السلوك باستمرار باستخدام الموارد الافتراضية والجنائية.
- إنشاء موقع إلكتروني داخلي جديد وتزويده بالأدوات وموارد التعلم لدعم الموظفين في أثناء عملهم من بُعد.
- توفير أكثر من 60 تطبيقاً تجارياً وحلاً لمساعدة الموظفين ومجلس المديرين التنفيذيين على إعداد المشروعات الطارئة في أثناء عملهم من بُعد.
- حلول تعاونية آمنة ومرنة وسهلة الاستخدام من خلال الهاتف المحمول، وتقديم المساندة لأكثر من 3 ملايين اجتماع افتراضي وخدمات الترجمة الفورية.
- توسيع قدرات البنية التحتية لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالوصول من بُعد، وتطبيق حلول جديدة للشبكات الافتراضية الخاصة، فضلاً عن إدارة أكثر من 58 ألف جهاز.
- تطبيق ضوابط أمنية جديدة، وتعزيز المراقبة الأمنية، وإطلاق حملة للتوعية في هذا الشأن، مع إتمام أكثر من 26 ألف شخص دورة للتعلّم الإلكتروني للأمن السيبراني.
- مساندة الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع التي جرت عبر شبكة الإنترنت لأول مرة على الإطلاق، مع أكثر من 60 فعالية عبر المنصات الإلكترونية.
- إتاحة الوصول إلى الاجتماعات والفعاليات المؤسسية من خلال منصات الواقع الافتراضي ومساندة البعثات الافتراضية إلى البلدان باستخدام كاميرات تسمح بالتصوير بزاوية 360 درجة.

كما قمنا بتحديث خطط التأهب والإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر لمكاتبنا وإجراءاتنا، بما في ذلك الإرشادات المتعلقة بإعادة الفتح الآمن، وكذلك إعداد لوحة متابعة للمؤشرات الصحية لتوجيه عملية اتخاذ القرار. وقدمت رابطة الموظفين أيضاً منحة إغاثة خاصة للأعضاء المحتاجين، ونظمت حملة لجمع التبرعات للموردين المتضررين من السياسات المتصلة بالجائحة، ودخلت في شراكة مع شبكة أسر العاملين بمجموعة البنك الدولي لإنشاء موقع إلكتروني للآباء الذين يتعاملون مع المسائل ذات الصلة.

وقمنا بتقييم تأثير التحوّل على جهاز الموظفين، واستخدام الموارد، والتنقل والسفر. وبناءً على هذه التقييمات، أعددنا توصيات للحد من البصمة البيئية لمجموعة البنك وتعزيز رفاهة الموظفين وإنتاجيتهم. ونواصل العمل على وضع خطة لتمكين العودة الآمنة والتدريجية إلى أماكن العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والأدلة الإرشادية المحلية، وضمان اتخاذ التدابير والضمانات الصحية المناسبة، ومراعاة الظروف الفردية للموظفين. كما نقوم بدراسة نماذج عمل مختلطة تتيح مزيجاً من العمل في المنزل والحضور إلى المكتب.

القُطرية أن يواصلوا التعلّم باستخدام طائفة واسعة من المصادر التعليمية، بما في ذلك الدورات الدراسية عبر الإنترنت، والحوارات بين النظراء، والتعلّم أثناء العمل. في بداية الجائحة، قمنا بشكل كامل بتكييف أنشطة تطوير قدرات الموظفين، والخدمات الوظيفية، والحلقات الدراسية، ودورات تطوير القيادات لتناسب التعلّم المختلط والافتراضي؛ وازداد هذا الجهد في السنة المالية 2021 بإتاحة دورات جديدة لتزويد الموظفين بالمهارات والسلوكيات اللازمة للعمل من بُعد. وقمنا كذلك بتحديث آليات المتابعة الإلكترونية الخاصة بالمديرين لتسهيل اطلاعهم على مؤشرات تعلّم الموظفين، وتحسين التقييمات المتعلقة بأنشطة التوجيه والتدريب أثناء العمل، وأطلقنا نسخة من مجمَّع التعلُّم المفتوح تناسب الاحتياجات الشخصية للموظفين ذات مسارات تعلّم مختارة ومنظمة. وخلال السنة المالية، قدم مجمَّع التعلُّم المفتوح أكثر من 4500 دورة تدريبية افتراضية للموظفين أثناء انتقالهم إلى العمل من المنزل، مع الحفاظ في الوقت نفسه

على تقديرات عالية لمستوى الجودة، مما يعكس تزايد الطلب من جانب الموظفين والمديرين في المكاتب القُطرية، والبيئات الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف، والمقر الرئيسي.

توفير مكان آمن للموظفين لمعالجة مخاوفهم ومنازعاتهم. تمثل إدارة الأخلاقيات والسلوك الوظيفي التابعة لمجموعة البنك الدولي مصدراً موثوقاً به للموظفين لمنع سوء السلوك والتصدي له. ويقوم منسق مكافحة التحرش بالإدارة بالتعامل مع مزاعم التحرش الجنسي وغيرها من أشكال السلوك غير اللائق. وفي السنة المالية 2021، استعرض المنسق إجمالاً 128 حالة. واستعرضت الإدارة 141 ادعاء بوقوع سوء سلوك وقدمت تدريباً على الأخلاقيات والتواصل مع أكثر من 9 آلاف موظف في السنة المالية 2021. وترد الإدارة، من خلال خدماتها الاستشارية، على طلبات الموظفين للحصول على المشورة بشأن الأخلاقيات فيما يتعلق باحتمال وجود تضارب في المصالح أو مسائل الامتثال الأخرى، خلال أقل من ثماني ساعات عمل في المتوسط. وفي السنة المالية 2021، طلب أكثر من 1300 موظف الحصول على المشورة. ولتدعيم الإجراءات الوقائية وإثراء عمليات الانتصاف، أجرت الإدارة تحليلات للأسباب الجذرية لعدم الامتثال، والسلوك غير اللائق، وسوء السلوك.

ويُتاح للموظفين أيضاً العديد من القنوات السرية عبر أنظمة خدمات العدالة الداخلية لطلب النصح والإرشاد والموارد لحسم المنازعات، بما في ذلك خدمات مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وبرنامج المستشارين المعنيين بالاحترام في مكان العمل، وخدمات الوساطة، وخدمات مراجعة النظراء، واستعراض إدارة الأداء. وتسهل هذه الخدمات إيجاد ثقافة في أماكن العمل تنطلق من أسس الاحترام وتقودها القيم وتقوم على الأخلاقيات.

تمثيل أصوات الموظفين. تمثل رابطة موظفي مجموعة البنك الدولي حقوق الموظفين والاستشاريين ومصالحهم أمام جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين. وفي السنة المالية 2021، عبرت الرابطة عن مخاوف الموظفين بشأن التغييرات التنظيمية والسياسات والتحديات المرتبطة بتعديل منهجية حساب الرواتب والأجور، وعن جزعها بشأن البيئة العالمية الحالية فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز، وجائحة كورونا. ودخلت الرابطة في شراكة مع كلية تي أتش تشان للصحة العامة في جامعة هارفارد ومكتب التنوع والاحتواء التابع للبنك لتطوير مشروع رفاهة الموظفين، الذي أجرى بحوثاً عن رفاهتهم من خلال استبيان شامل. وتركزت الأسئلة على الأوضاع المالية والاجتماعية والصحة النفسية للموظفين وتأثيرات الجائحة عليهم. وواصلت الرابطة أيضاً توفير تغطية التأمين الصحي للموظفين المؤقتين والاستشاريين لفترات قصيرة الذين يعملون بالمقر الرئيسي، وتسهيل عمل مختلف مجموعات العمل، بما في ذلك مجموعات عمل معنية بالموظفين ذوي الإعاقة والاستدامة البيئية. ولتقوية شبكة أعضائها بالمكاتب القُطرية، أنشأت الرابطة موقعاً إلكترونياً خاصاً يركز على موظفي تلك المكاتب والقضايا المتصلة بأماكن العمل، يغطي أكثر من 90 بلداً مختلفاً.

أماكن عملنا

يدير البنك الدولي بفاعلية الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة عملياته الداخلية بالسعي لتحقيق آثار إيجابية صافية على الأنظمة البيئية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي تعمل فيها مكاتبه.

الحد من الانبعاثات. يقوم البنك الدولي بقياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن منشآته واجتماعاته الرئيسية ورحلاته الجوية المؤسسية التي تأثرت جميعاً تأثراً كبيراً بالجائحة العالمية، ومن ثم خفض هذه الانبعاثات وموازنتها ورفع تقارير عنها. وفي المقر الرئيسي، جرى تقييد الدخول إلى مباني البنك الدولي إلا في الحالات الضرورية، وذلك ابتداءً من منتصف مارس/آذار 2020، وأدى ذلك إلى السماح لعدد قليل من الموظفين والمتعاقدين للعمل بمكاتب البنك. وبُثت فعاليات الاجتماعات الرئيسية، بما في ذلك اجتماعات الربيع، على شبكة الإنترنت، مما خفض كمية الانبعاثات المتعلقة بالسفر وتناول الطعام والنفايات. وفي الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2020، انخفض حجم السفريات بنسبة 99%، مما أدى إلى انخفاض في الانبعاثات يُقدر بنحو 37% من السنة المالية 2019 وحتى السنة المالية 2020. وقد قمنا بتقييم الدروس المستفادة بشأن البدائل المتاحة للسفر، مثل البعثات وأنشطة الإشراف من بُعد، وكذلك المؤتمرات وفعاليات التطوير المهني الافتراضية.

وفي إطار جهودنا السنوية المبذولة لموازنة ومعاوضة الانبعاثات الكربونية التي لم يتم خفضها، قام البنك بسحب أرصدة كربونية يُقدر حجمها بنحو 159007 أطنان مترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، تغطي 100% من الانبعاثات الكربونية ذات الصلة بالمباني وجميع الرحلات الجوية المؤسسية السنة المالية 2020. واشترينا أيضاً 62267 من أرصدة الطاقة المتجددة تعادل 100% من استهلاكنا من الكهرباء في المقر الرئيسي، بتكلفة قدرها 233 ألف دولار، وقد تولى شراءها وسحبها من إجمالي الانبعاثات لحساب البنك شركة دايركت إنرجي بيزنس Direct Energy Business، وهي شركة تقدم خدمات الطاقة بالتجزئة وتوفر أيضاً إمدادات الكهرباء للبنك. وتمثل تلك الأرصدة التأثير البيئي لميغاوات ساعة واحدة من توليد الطاقة المتجددة المضافة إلى شبكة الكهرباء.

ويتم اختيار مشروعات المعاوضة بناءً على إرشادات مجموعة البنك الدولي الصارمة، والإرشادات الخاصة بالبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.

وفي السنة المالية 2020، عمل البنك مع دايركت إنرجي بيزنس لاختيار نوع تكنولوجيا الطاقة المتجددة والمشروع والمنطقة المعنيين لاستخدام مشتريات البنك من أرصدة الطاقة المتجددة. وأحد أمثلة مشروعات المعاوضة التي تمت مساندتها مؤخراً هو مزرعة للرياح في جنوب غوبي بمنغوليا. وما لم يتضمن معيار المعاوضة سجلاً لضمان سلامة عملية السحب وتجنب حدوث مبيعات متعددة، يتعين على المشروعات: (1) ترقيم كل عملية معاوضة أو وضع علامة عليها مع كود تعريف فريد مناسب؛ و(2) إظهار ما يثبت تسجيل عمليات المعاوضة باسم مجموعة البنك على موقعها الإلكتروني. ثم نقوم بسحب تلك الأرصدة وإدراجها في سجل عام.

تصميم مواقع مستدامة. لا نزال ملتزمين بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتنا ومكاتبنا بنسبة 28% بحلول عام 2026. وقد حددنا التحسينات المحتملة عند عودة موظفينا إلى المكاتب؛ ويشمل ذلك الارتقاء بنظم الطاقة، ومشروعات الطاقة المتجددة الجديدة، وتدابير ترشيد استخدام المياه. علماً بأن ثلث المنشآت المملوكة للبنك الدولي على مستوى العالم يلبي معيار أنظمة شهادات البناء الأخضر، مثل شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئيين (LEED). وتُصمم جميع المباني الجديدة بغرض الوفاء بالمعايير الطموحة، ونسعى باستمرار إلى تحسين أداء المباني القائمة. وفي أعقاب إجراء مراجعة لمجمع المقر الرئيسي للبنك في واشنطن، قمنا بتحديث برج التبريد الخاص بإدارة المياه، وهو ما يمكن أن يوفر ما يصل إلى مليون لتر من المياه سنوياً عند إعادة فتح المبنى بشكل كامل أمام الموظفين. كما أجرينا عملية تحديث شاملة لمعدات التحكم في الإنارة لمباني المقر الخمسة في واشنطن، مما أتاح لنا إصلاح أو استبدال أو تحديث أكثر من 1500 جهاز استشعار. ونعمل حالياً على إعداد مشروعين تجريبيين لتصميم حيز المكاتب في المقر بغرض تطبيق معايير عالمية لتخصيص الحيز المكتبي وتحديث البيئة المكتبية، مع التركيز على المواد المستدامة بيئياً، والتركيبات الأكثر كفاءة، وتحسين بيئة العمل، وصحة الموظفين ورفاهتهم، وضمان وصول الضوء الطبيعي إليها.

سلاسل إمداداتنا

ضمان استدامة سلسلة الإمداد. في السنة المالية 2021، واصلنا تطبيق إطار المشتريات المستدامة لمجموعة البنك بهدف زيادة التأثير الاجتماعي والبيئي. وقمنا بدمج متطلبات الاستدامة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين لضمان التزامهم بالمعايير الرفيعة نفسها التي نتوقعها من موظفينا نحن ومن البلدان المتعاملة معنا. وواصلنا إحراز تقدم نحو تحقيق هدف مضاعفة الإنفاق على مشترياتنا من شركات مملوكة للنساء إلى 7% بحلول عام 2023، حيث جاء 4.8% من إجمالي مشترياتنا من تلك الشركات في السنة المالية 2021. وحددنا أيضاً هدفاً لبلوغ 8% من مشترياتنا في الولايات المتحدة من شركات مملوكة للأقليات بحلول عام 2025؛ وبلغ هذا الرقم 4.7% في السنة المالية 2021. وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة الانبعاثات الناتجة عن سلسلة إمداداتنا، وضعنا مستوى أساسياً أولياً للانبعاثات الكربونية الناتجة عن مشترياتنا من السلع والخدمات. وبوصفنا عضواً في سلاسل الإمداد لمشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، سنطلب بيانات عملية أكثر دقة من كبار موردينا لزيادة تنقيح المستوى الأساسي هذا والحد من الانبعاثات على نحو إستراتيجي. للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير *استعراض الاستدامة ومؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية*.

الجدول 17 بعض الآثار البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، السنتان الماليتان 2019 - 2020

المؤشر	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	المؤشرات ذات الصلة
انبعاثات غازات الدفيئة بالأرقام المطلقة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) [أ]	250,070	182,106	مبادرة الإبلاغ العالمية 305؛ المعيار ج6 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة
استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/طن) [ب]	458,315	471,930	مبادرة الإبلاغ العالمية 302؛ المعيار ج8-2 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة
كثافة استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/متر مكعب) [ب]	0.74	0.74	
الاستهلاك العام من المياه (متر مكعب)	299,054	261,534	مبادرة الإبلاغ العالمية 303؛ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة
النفايات المحولة من المدافن الصحية (%) [ج]	61	67	مبادرة الإبلاغ العالمية 306؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة
إجمالي استخدام الأوراق ذات محتوى معاد تدويره بنسبة 100% (أوراق التصوير والطباعة) [ج]	57	54	مبادرة الإبلاغ العالمية 301؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة

ملاحظة: تُعرض البيانات متأخرة بواقع سنة مالية واحدة بسبب توقيت جمع البيانات. وتم تحديث منهجية انبعاثات غازات الدفيئة من الفئة الثالثة في السنة المالية 2019، وبالتالي لم تعرض سوى سنتين من البيانات. للمزيد من التفاصيل والبيانات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمسؤولية المؤسسية.

أ. تخص هذه البيانات جميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتتضمن الفئات 1، 2، 3 من الانبعاثات. وتشمل انبعاثات السفر الجوي لأغراض العمل (من الفئة 3) التأثير الإشعاعي. وتشمل السنة المالية 2020 إضافة الانبعاثات الناتجة عن تعهد الأغذية الباردة من مشتريات الأغذية في مكاتب البنك بواشنطن. وترد التفاصيل في خطة إدارة المخزون.

ب. البيانات تخص مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتشمل الكهرباء ومصادر الاحتراق الثابتة، ومصادر الاحتراق المتحركة.

ج. البيانات تخص مكاتب البنك في واشنطن فقط.

توجيه عمل البنك الدولي

وفقاً لاتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تُخوّل كافة صلاحيات البنك الدولي لمجلس المحافظين، وهو الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. ويمثل كل بلد عضو بالبنك محافظ واحد ومحافظ مناوب.

ويفوض مجلس المحافظين معظم هذه الصلاحيات إلى 25 مديرا تنفيذيا مقيما يشكلون مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المديرون التنفيذيون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي وعددها 189 بلداً، وهم مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك. ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره المجلس. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2020 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022.

يشرف المديرون التنفيذيون على التوجه الإستراتيجي للبنك، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك، ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات؛ والسياسات؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويناقش المديرون التنفيذيون أطر الشراكة القُطرية التي يسترشد بها عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية.

يضم المجلس خمس لجان دائمة: يعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والوثائق الأساسية الأخرى. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس. ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك مع جهاز الإدارة وكذلك مع هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.

الشكل 8 لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي

لجنة مراجعة الحسابات—تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.

اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين—توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.

لجنة الموازنة—تساعد المجلس على الموافقة على موازنة البنك.

لجنة الموارد البشرية—تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسات البنك ومدى اتساقها مع احتياجات عمل المؤسسات التابعة له.

اللجنة المعنية بفعالية التنمية—تقيِّم فاعلية التنمية للبنك، وترشد توجّهاته الإستراتيجية، وتراقب جودة عملياته ونتائجها.

لجنة الأخلاقيات المسلكية—تأسست في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.

توفير الرقابة والمساءلة

يخضع البنك الدولي للمساءلة عن عملياته من خلال الآليات المؤسسية - ويشمل ذلك وحدات داخل البنك وأخرى مستقلة عنه- التي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة المظالم، وضمان الشفافية في عملنا. وهي توفر الإرشادات والتوصيات لضمان تحقيق أقصى قدر من فاعلية التنمية والالتزام بأعلى معايير المساءلة.

مجموعة التقييم المستقلة

تهدف مجموعة التقييم المستقلة إلى تدعيم الفاعلية الإنمائية لعمل مجموعة البنك من خلال تقارير التقييم التي تقيم النتائج والأداء، وتوصي بإدخال تحسينات عليها. كما تصادق على التقييمات الذاتية التي تقوم بها مجموعة البنك لنتائج البرامج والمشروعات القُطرية. وتوفر التقييمات وعمليات التحقق شواهد على العوامل التي تؤثر على النجاح والفشل، وكذلك الدروس المستفادة للمساعدة في إثراء توجهات مجموعة البنك وسياساتها وبرامجها وعملياتها.

في السنة المالية 2021، أنجزت مجموعة التقييم المستقلة طائفة متنوعة من التقييمات الرئيسية المرتبطة بالأولويات المؤسسية والإستراتيجية لمجموعة البنك. وبحثت في الكيفية التي تساند بها مجموعة البنك التصدي للتحديات المشتركة لتدهور الموارد الطبيعية ودرجة تعرض البشر للخطر، وإدارة المالية العامة والديون، وأوجه الضعف في المالية العامة والقطاع المالي. كما قيّمت عمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الأوضاع الهشة، وجاهزية البنك لحشد الموارد التكنولوجية من أجل التنمية، وإستراتيجية المساواة بين الجنسين في منتصف فترة تنفيذها، والجهود الرامية إلى معالجة نقص التغذية والنمو الحضري والتخطيط المكاني، وتوجه مجموعة البنك نحو تحقيق النواتج على المستوى القُطري.

وواصلت مجموعة التقييم المستقلة الاستفادة من التقييمات التي تجريها للمساعدة في إثراء استجابة مجموعة البنك للتصدي لجائحة كورونا، حيث تطبق الدروس المستفادة من الأزمات السابقة لمعالجة تداعيات الجائحة على مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والتغذية، والحماية الاجتماعية، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة. وفي خضم القيود المفروضة من جراء الجائحة، واصلت مجموعة التقييم المستقلة التحلي بروح الابتكار في استخدامها لمصادر البيانات ومنهجياتها، بما في ذلك تطبيق أساليب جديدة لعلوم البيانات، والتوسع في استخدام بيانات الاستشعار من بُعد والسطوع، والبعثات الافتراضية للبلدان عبر المنصات الإلكترونية.

للمزيد من المعلومات بشأن التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة، يرجى زيارة:
ieg.worldbankgroup.org.

هيئة التفتيش

أسس المديرون التنفيذيون بالبنك في عام 1993 هيئة التفتيش لتمكين الأشخاص الذين يعتقدون بأنهم تضرروا من جراء أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية من الوصول إلى جهة مستقلة حيث يمكنهم التعبير عن شواغلهم ومخاوفهم وطلب الانتصاف. وخلال السنة المالية 2021، تلقت هيئة التفتيش خمس شكاوى جديدة، نظر مجلس المديرين التنفيذيين في تقرير التحقيق الذي رفعته الهيئة بخصوص أحد مشروعات الإدارة البلدية في البرازيل. كما شرعت هيئة التفتيش في إجراء تحقيق بشأن مشروع للطرق في أوغندا. ولم يبت المجلس بعد في تقرير تحقيق أجري في عام 2020 خاص بمشروع للمياه والصرف الصحي في الهند بسبب تأخر إنجاز خطة عمل جهاز الإدارة للرد على النتائج التي توصلت إليها الهيئة، نتيجة للقيود المفروضة على السفر من جراء جائحة كورونا. ونشرت هيئة التفتيش أيضا التقرير الاستشاري المعنون *الرد على الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على*

نوع الجنس في المشروعات من خلال آلية مساءلة مستقلة، وهو يستند إلى تحقيقين سابقين في اثنين من المشروعات التي يمولها البنك في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي السنة المالية 2021 أيضاً، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على قرارات أضفت الطابع الرسمي على مقررات سابقة لتعزيز التفويض الممنوح لهيئة التفتيش وإنشاء آلية مساءلة مستقلة موسعة تضم مقر الهيئة (لإجراء مراجعات الامتثال) وإنشاء وحدة جديدة لتسوية المنازعات. ومن المُتوقع أن تدخل الآلية الجديدة مرحلة التشغيل الكامل في أوائل السنة المالية 2022.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش، يرجى زيارة: **www.inspectionpanel.org.**

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

باعتباره وحدة مستقلة، يعمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على كشف الممارسات القائمة على التدليس والفساد وردعها ومنع وقوعها في العمليات التي تمولها مجموعة البنك، وتلك التي تشمل موظفين في مجموعة البنك والشركات الموردة المتعاقد معها. ويضطلع المكتب بهذا التفويض من خلال التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد والممارسات الأخرى التي يعاقب عليها القانون، وفرض عقوبات ضد الكيانات الخارجية واتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يثبت تورطهم. وفيما يتعلق بإجراءات فرض العقوبات، يستعرض مكتب الامتثال لشؤون النزاهة، وهو وحدة مستقلة داخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، مدى امتثال الشركات الخارجية. وفي أعقاب اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات، يعمل المكتب مع الكيانات الخاضعة للعقوبة للوفاء بشروط إبرائها من تلك العقوبات. كما يعمل مكتب نائب الرئيس على تحديد مخاطر النزاهة ورصدها والحد منها في مشروعات مجموعة البنك.

وعلى الرغم من القيود المفروضة نتيجة للجائحة، واصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة رصد المخاطر واتخاذ ما يلزم بشأن الشكاوى من خلال زيادة استخدام الأدوات الرقمية والشراكات، وتقديم مساندة إضافية للعمليات المتصلة بجائحة كورونا. وفي السنة المالية 2021، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 57 شركة وفردا من خلال قرارات باتة صادرة عن رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك، ومجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي، واتفاقات التسوية. كما أقرت تطبيق 92 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وأقرت هذه البنوك 45 قرارا من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك. وبناء على أحكام مكتب الامتثال لشؤون النزاهة، قامت مجموعة البنك أيضاً برفع العقوبات عن 30 شركة وحولت قرارات الحرمان مع الإعفاء المشروط عن كيانين اثنين إلى عدم حرمان مشروط.

للمزيد من المعلومات عن مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/integrity.**

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/fraudandcorruption.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك هو وحدة مستقلة تتبع رئيس البنك وتحت إشراف لجنة المراجعة التابعة للمجلس. ويزود جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين بتطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويساعد عمل المكتب مجموعة البنك على خدمة البلدان المتعاملة معها بمزيد من الفاعلية. ويجري المكتب عمليات تدقيق ومراجعات تطمينية واستشارية تغطي جميع المجالات المؤسسية الرئيسية: الإستراتيجية، والعمليات، والتمويل، والوظائف المؤسسية بما في ذلك أنظمة وإجراءات تكنولوجيا المعلومات. ويزاول المكتب عمله وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين. ويتعاون المكتب مع وحدات إدارة المخاطر والحوكمة في جهاز الإدارة، وكذلك مع الوحدات الأخرى المعنية بالرقابة والمساءلة. ويركز على الأولويات المؤسسية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية، ويقوم بنحو 25 - 29 نشاطاً سنوياً تغطي العمل

الاستشاري والأنشطة التطمينية. وشملت الموضوعات الرئيسية في السنة المالية 2021 إطار العمل البيئي والاجتماعي، وإجراءات التحقق من النزاهة، والإشراف على المشروعات، وتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*، والاستعداد للتوقف عن العمل بنظام ليبور، وعملية التخطيط الإستراتيجي والموازنة، والاستجابة للأزمات وإدارة استمرارية الأعمال، وصحة الموظفين وسلامتهم، ومصروفات المكاتب القُطرية، والتهديدات الداخلية، وتكنولوجيا حماية الخصوصية، وإدارة قواعد البيانات.

وفي ضوء تفشي جائحة كورونا، يجري المكتب عمليات التدقيق من بُعد، ويعدل نطاق العمل وأولويته وتوقيته حسب الاقتضاء. ولمواكبة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال والمخاطر، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بتقوية إجراءات تقييم المخاطر، بالإضافة إلى شراكته وحواره مع جهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين لفهم طبيعة المخاطر الرئيسية التي تواجه مجموعة البنك وتحديدها، وتقديم رؤى ثاقبة وتطمينات ومشورة في الوقت المناسب.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، يرجى زيارة **www.worldbank.org/internalaudit.**

سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات

شهد يوليو/تموز 2021 مرور 10 سنوات على بدء البنك الدولي في تنفيذ سياسته بشأن الحصول على المعلومات، التي جعلته رائداً عالمياً في مجال الشفافية، وقوت علاقاته مع البلدان المتعاملة معه والمجتمع المدني والأوساط الإنمائية والأكاديمية الأوسع نطاقاً.

ومن خلال هذه السياسة، يمكن للجمهور العام طلب الحصول على أي معلومات موجودة في حوزة البنك (بخلاف تلك التي تغطيها قائمة الاستثناءات) فيما يتعلق بعملياتنا وبحوثنا وشؤوننا المالية ومداولات مجلس المديرين التنفيذيين. وفيما يتعلق بالطلبات التي يتم رفضها، يمكن لمقدم الطلب الاستئناف من خلال تقديم شكوى يدّعي فيها أن ذلك يشكل انتهاكاً لهذه السياسة و/أو للصالح العام. وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات المستوى الأول للاستئناف، وقراراتها نهائية فيما يتعلق بالطعون التي تدعي وجود اعتبارات تتعلق بالصالح العام. ويمثل مجلس الاستئناف الخارجي والمستقل المعني بالحصول على المعلومات الملاذ الثاني والأخير للاستئنافات التي تدّعي وجود انتهاك لهذه السياسة.

في السنة المالية 2021، تلقى البنك 582 طلباً للحصول على المعلومات، جرى التعامل مع 80% منها في غضون 20 يوم عمل. وفصلت اللجنة في 12 حالة، وثلاثة طلبات طعن أمام المجلس.

للمزيد من المعلومات وتقديم طلبات من الجمهور للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/access-to-information.**

استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

تحديد شكل عملنا مع البلدان

تعتمد مجموعة البنك نموذجاً منهجياً مبنياً على الشواهد لتقديم الخدمات المالية والتحليلية والاستشارية للبلدان، مع التركيز على الالتزام القوي من جانب البلدان وتحقيق نواتج إنمائية جيدة. ويوجه إطار الشراكة القُطرية المساندة التي تقدمها مجموعة البنك إلى أي بلد عضو لفترة تتراوح بين أربع وست سنوات، مع الاحتفاظ بالمرونة في ظل ظروف عالمية ووطنية سريعة التغير. وهو الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز إدارة البنك ومجلس مديريه التنفيذيين عند استعراض برامجنا القُطرية وتوجيهها. ويشارك البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إعداد أطر الشراكة القُطرية وتنفيذها من خلال:

- مراعاة الأهداف الإنمائية للبلد المعني؛
- الاستفادة من الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة به بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.
- الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لمجموعة البنك والدروس المستفادة والأنشطة الأخرى للشركاء.
- تحقيق الاتساق مع أهداف مجموعة البنك والتزامات البنك من زيادة رأس ماله في عام 2018.

منذ السنة المالية 2019، تشمل أطر الشراكة القُطرية للبلدان، التي يؤهلها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للخروج من أهلية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التزامات السياسات المُقدمة في إطار زيادة رأس المال. وبالتشاور مع البلد المقترض، تركز أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الإجراءات التدخلية لتدعيم السياسات والمؤسسات بما يكفل استدامة خروجها من أهلية الاقتراض من البنك. وتساعد الاستثمارات التكميلية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية على تقديم خدمات حيوية غير متاحة في السوق.

يشتمل إطار الشراكة القُطرية على إطار للمخرجات والنواتج المتفق عليها للأنشطة قيد التنفيذ أو الأنشطة المخططة. ويقيّم استعراض للأداء والتعلّم البرنامج القُطري بعد عامين أو في منتصف مدة تنفيذ إطار الشراكة القُطرية. وفي ختام كل إطار من أُطر الشراكة القُطرية، تجري مجموعة البنك استعراضاً للإنجاز والتعلّم يُسترشد به في إعداد البرنامج القُطري التالي، ويجري تنفيذ هذه العملية منذ يوليو/تموز 2014. ومع دخول البلدان في دورة المشاركة التالية، يجري إعداد الدراسات التشخيصية المنهجية من "الجيل الثاني" (جميع الدراسات التشخيصية اللاحقة بعد الدراسة الأولى المُعدة للبلد). وفي السنة المالية 2021، أتمت مجموعة البنك إعداد دراسات تشخيصية منهجية في ثمانية بلدان، وأطر شراكة قُطرية جديدة في تسعة بلدان. وفي خضم الجائحة، تم تعليق إعداد معظم أُطر الشراكة القُطرية إلى أن يتسنى صياغة برنامج جديد. وتواصل مجموعة البنك مساندة البلدان من خلال البرامج الإقراضية والتحليلية القوية لمساندة الاستجابة للأزمات والاسترشاد بها في التعافي، فضلاً عن تدعيم الأسس التحليلية والتأسيسية للدراسات التشخيصية المنهجية وأطر الشراكة القُطرية. وفي إطار خطة عملنا الجديدة بشأن تغيّر المناخ، استحدثنا أيضاً تقارير قُطرية جديدة عن المناخ والتنمية في إطار أدواتنا التحليلية الأساسية على مستوى البلدان.

وخلال الجائحة، قمنا بتعديل البرامج القُطرية لمساعدة البلدان على التصدي للأزمة وتهيئة الأساس للتعافي، مع مواصلة التركيز القوي في الوقت نفسه على أجندة التنمية طويلة الأجل. ويتسق هذا العمل مع الركائز الأربع *لورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا* الصادرة عن مجموعة البنك. وتشمل التعديلات: إجراءات المحفظة، وإعادة تخصيص الأموال التي تمت الموافقة عليها لصالح الأنشطة ذات الأولوية الأعلى، والتمويلات الجديدة أو الإضافية، والتعجيل بتقديم المساعدات الإغاثية أثناء الأزمات في العمليات المزمعة. وقد أُعيد تركيز أطر الشراكة القُطرية ومذكرات المشاركة الوطنية التي كانت قيد الإعداد لتعكس آثار جائحة كورونا.

يقدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات والنهج لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، ويشمل ذلك تمويل المشروعات الاستثمارية التي تساعد على إقامة البنى التحتية المادية والهياكل الاجتماعية وتطوير القدرات المؤسسية؛ وتمويل سياسات التنمية الذي يساند إصلاحات السياسات والمؤسسات، بما في ذلك من خلال الضمانات؛ وأدوات تمويل البرامج وفقاً للنتائج التي تربط صرف الأموال بتحقيق نتائج محددة مسبقاً. وفي السنة المالية 2021، قمنا بتنقيح الإرشادات لتضمين اعتبارات التمييز العنصري والقائم على دوافع العنصرية والانتماء العرقي أو الإقصاء في العمليات بشكل صريح في جميع أدواتنا الإقراضية.

وقد استخدمت مجموعة البنك كامل أدواتها لمساندة استجابات البلدان للجائحة، حيث أُستخدم تمويل المشروعات الاستثمارية في تدعيم الاستجابة الصحية مع تكشف أبعاد الجائحة، وركز في البداية على توريد معدات الاختبار والأجهزة الطبية، وبعد ذلك على شراء اللقاحات ونشرها. وتمت تعبئة قروض سياسات التنمية لمساندة التدابير المؤسسية وتدابير السياسات للتصدي للأزمات والتعافي من آثارها، ومساندة الإصلاحات في مجالات الصحة، والحماية الاجتماعية، وإدارة المالية العامة والديون، واللوائح التنظيمية لقطاع الأعمال التجارية، والإدارة العامة، والتعليم، والبيئة، والتنمية الريفية، والعمالة. ولمساندة الأهداف الإنمائية الرئيسية، تضم نسبة 97% من قروض سياسات التنمية التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية 2021 إجراءً مسبقاً واحداً على الأقل يسهم في التكيف مع تغيّر المناخ أو التخفيف من آثاره، كما تسهم نسبة 70% من قروض سياسات التنمية في تضييق الفجوات بين الجنسين.

وقد حققت أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج تأثيراً قوياً منذ تطبيقها في عام 2012. وبعد إلغاء سقف قيمة ارتباطات أدوات تمويل البرامج وفقاً للنتائج، جرى تعميمها في أنحاء البنك اعتباراً من السنة المالية 2020. وفي السنة المالية 2021، تمت الموافقة على 30 عملية باستخدام تلك الأداة بإجمالي 9.5 مليارات دولار؛ ويسهم نحو 81% منها في تضييق الفجوات بين الجنسين، ونحو 93% في التكيف مع تغيّر المناخ أو التخفيف من آثاره. ونواصل تنقيح استخدامنا لأداة التمويل المستند إلى النتائج في تمويل المشروعات الاستثمارية من أجل تدعيم النواتج.

وأتاح النهج البرامجي متعدد المراحل، الذي بدأ البنك في تطبيقه في السنة المالية 2018، للبلدان إمكانية هيكلة الأنشطة المعقدة كمجموعة من العمليات أو المراحل المترابطة ضمن برنامج واحد. وفي السنة المالية 2020، طبق البنك هذا النهج على مستوى العالم لأول مرة، مما أتاح سرعة تعبئة التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بغرض الاستجابة للتفشي الطارئ لجائحة كورونا. وفي السنة المالية 2021، أتاح البرنامج الصحي الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لجائحة كورونا المستجد للبلدان 18 مليار دولار لمساندة استجابتها لحالات الطوارئ، والحصول على اللقاحات ونشرها، وتدعيم الأنظمة الصحية.

مساندة الدول الصغيرة

تواجه الدول الصغيرة (بلدان يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة أو أقل) تحديات إنمائية فريدة بسبب قلة عدد سكانها وصغر قاعدتها الاقتصادية، مما يجعلها معرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ. وكانت هذه الدول من بين البلدان الأشدّ تضرراً من جائحة كورونا. وفي السنة المالية 2021، قدمت مجموعة البنك مساندة مالية إلى 23 دولة صغيرة بلغت قيمتها 1.1 مليار دولار؛ وساند 893 مليون دولار من هذا المبلغ جهود التصدي لجائحة كورونا.

وبالإضافة إلى تمويل الاستجابة للأزمات ومساندة العمليات، فإننا نساعد على التصدي للتحديات التي تواجه تلك البلدان بشكل خاص من خلال منتدى الدول الصغيرة، وهو منبر للحوار رفيع المستوى فيما بين البلدان الأعضاء الخمسين الذي يُعقد في أثناء الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع. وفي السنة المالية 2021، دعا الأعضاء المجتمع الدولي إلى فهم التأثير شديد الوطأة الذي خلفته الجائحة على الدول الصغيرة، لاسيما الاقتصادات الجزرية التي تعتمد على حركة السياحة. كما دعوا إلى تحقيق نتائج قوية للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية لضمان توافر مساندة كافية للاستجابة الفورية للأزمات والتعافي طويل الأجل لبلدانهم.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/smallstates.**

تزويد البلدان بالمشورة والتحليل الفنيين من أجل تحقيق النواتج الإنمائية

تمكن الخدمات الاستشارية والتحليلية التي تقدمها مجموعة البنك البلدان من تنفيذ سياسات وإستراتيجيات أفضل وتدعيم مؤسساتها حتى يمكنها الحفاظ على مكاسب التنمية على المدى الطويل. وعلى المستوى القُطري، يشكِّل عملنا الركيزة الأساسية للدراسات التشخيصية المنهجية وأُطر الشراكة القُطرية والبرامج الحكومية والمشروعات التي يمولها البنك. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، يساعد هذا العمل على إثراء الحلول الإنمائية في شكل منافع عامة عالمية، ومذكرات الممارسات الجيدة، والأدلة التوجيهية، وبناء القدرات. في السنة المالية 2021، أعد البنك 1357 أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 135 بلدا. وتناولت موضوعات رئيسية مثل السياسة الاقتصادية، والتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، والحوكمة، والتنمية الحضرية والريفية، والمناخ، والبيئة. وشمل ذلك تحليلاً آنياً لأزمة فيروس كورونا، فضلاً عن سبل مساعدة البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق تعافٍ عريض القاعدة.

وتُعد الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة أدواتٍ للخدمات الاستشارية والتحليلية مكيَّفة حسب الحاجة تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها؛ ويمكن لجميع الدول الأعضاء المؤهلة أن تطلب الحصول على هذه الخدمات، بما في ذلك البلدان غير المقترضة. وفي السنة المالية 2021، أعددنا 100 أداة من أدوات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة لما يبلغ 28 بلداً. ووفرت هذه الأدوات المساعدة الفنية، وبناء القدرات، ومساندة التنفيذ للبلدان في مختلف الموضوعات، بما في ذلك الإدارة المالية العامة، والإنتاجية، ومناخ الاستثمار، وسلاسل القيمة المتكاملة في الزراعة، والتنمية الحضرية، والتنمية الاجتماعية، والنقل العام، وتنمية الطفولة المبكرة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/asa.**

تقييم آراء أصحاب المصلحة في البلدان المقترضة

يقيّم برنامج استطلاعات الرأي القُطرية لمجموعة البنك الدولي سنويا آراء الآلاف من متخذي القرارات والشخصيات المؤثرة في أنحاء البلدان المقترضة. وفي السنة المالية 2021، استطلعنا آراء أصحاب المصلحة في 47 بلداً. وتشير البيانات إلى أن اهتماماتهم الرئيسية تشمل التعليم، والحوكمة والإدارة الرشيدة، والوظائف، ومكافحة الفساد، والزراعة.

الحفاظ على انضباط الموازنة بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد المالية

لمساعدة البلدان على تجاوز الآثار المدمرة لجائحة كورونا والتشجيع على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشامل للجميع، أعاد البنك توجيه عمله التحليلي ووسع نطاق مساعداته المالية بشكل كبير، مع مواصلة تأكيده على محاور التركيز الخاصة للمؤسسة الدولية للتنمية والتزامات السياسات المؤسسية. ونعكف حالياً على معالجة الضغوط الناجمة عن ذلك على الموازنة من خلال اعتماد عملية ديناميكية ومرنة للتخطيط ووضع الموازنات حتى نتمكن من تحويل الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها، فضلاً عن تقوية القدرات المالية للبنك.

وفي السنة المالية 2021، وفي إطار حزمة زيادة رأس المال التي وافق عليها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 2018، واصلنا رفع مستوى الكفاءة، وتحقيق وفورات الحجم، وتحسين الإنتاجية لتعظيم استخدام مواردنا، والحفاظ على استدامة الموازنة، وتدعيم مركزنا المالي. ومن شأن التدابير الجارية لتحسين الكفاءة والإنتاجية - مثل رفع كفاءة الإجراءات التنظيمية واستخدام التكنولوجيا بمزيد من الفاعلية - أن تساعد على احتواء تزايد بعض التكاليف أثناء قيامنا بتنفيذ برنامج عمل متنام وأكثر تعقيداً. ووضعنا أيضاً إطاراً شاملاً للمتابعة لتنفيذ التزامات الموازنة الواردة في حزمة رأس المال حتى يمكننا تتبع التحسينات التراكمية في أوجه الكفاءة ووفورات الحجم على أساس سنوي.

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء وعددها 189 بلدا. وباعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، فإنه يقدم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويقوم بتنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

في السنة المالية 2021، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما قيمته 30.5 مليار دولار لتمويل 125 عملية، منها سبع عمليات مختلطة بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 18 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	596	470	315	1,716	1,525
غرب ووسط أفريقيا	567	650	505	9	500
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,404	3,981	4,030	4,770	6,753
أوروبا وآسيا الوسطى	4,569	3,550	3,749	5,699	4,559
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,373	3,898	5,709	6,798	9,464
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,869	5,945	4,872	3,419	3,976
جنوب آسيا	2,233	4,508	4,011	5,565	3,746
المجموع	**22,611**	**23,002**	**23,191**	**27,976**	**30,523**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

الجدول 19 مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	257	210	159	932	325
غرب ووسط أفريقيا	170	524	531	155	132
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3,961	3,476	5,048	4,679	4,439
أوروبا وآسيا الوسطى	2,799	4,134	2,209	3,100	3,625
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,885	4,066	4,847	5,799	8,741
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,335	3,281	4,790	2,415	2,764
جنوب آسيا	1,454	1,698	2,598	3,158	3,665
المجموع	**17,861**	**17,389**	**20,182**	**20,238**	**23,691**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف والغايات للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 20 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2017 - 2021
ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
الزراعة والصيد والحراجة	754	2,561	1,025	1,767	1,260
التعليم	1,074	1,685	1,875	1,135	2,017
الطاقة والصناعات الاستخراجية	4,434	3,084	2,847	2,053	2,379
القطاع المالي	1,879	764	2,299	3,702	3,828
الصحة	1,189	2,204	1,674	3,980	2,606
الصناعة والتجارة والخدمات	2,694	3,416	2,361	2,208	3,030
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	503	324	611	886	773
الإدارة العامة	4,754	2,189	5,327	4,301	5,666
الحماية الاجتماعية	778	2,091	2,115	4,786	4,800
النقل	2,551	2,074	1,485	1,323	2,273
إدارة المياه والصرف الصحي والمخلفات	2,000	2,610	1,571	1,834	1,891
المجموع	**22,611**	**23,002**	**23,191**	**27,976**	**30,523**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

الجدول 21 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنوات المالية 2017 - 2021
ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
السياسة الاقتصادية	1,677	1,124	1,363	1,000	2,194
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	7,237	10,409	8,514	9,423	10,902
التمويل	3,330	2,501	3,546	5,304	6,408
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	2,687	6,641	7,227	12,799	21,928
تنمية القطاع الخاص	5,741	4,945	4,438	4,936	6,616
إدارة القطاع العام	3,516	1,353	2,912	3,206	3,682
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	939	2,844	2,453	4,721	5,603
التنمية الحضرية والريفية	5,937	8,593	6,511	6,777	7,945

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وقد أُعيد النظر في بيانات محاور التركيز الخاصة بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 22 أكبر البلدان اقتراضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنة المالية 2021
ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض
الفلبين	3,068
الهند	2,648
إندونيسيا	2,200
المغرب	1,800
المكسيك	1,725

البلد	ارتباطات الإقراض
تركيا	1,500
كولومبيا	1,350
البرازيل	1,325
الأرجنتين	1,242
الصين	1,230

الموارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال ومن الأموال التي يقترضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار السندات لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء. وهو يتمتع بتصنيف ائتماني ممتاز من الفئة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف ائتماني ممتاز من الفئة AAA من مؤسسة ستاندرد أند بور، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وفي ظل أزمة سيولة عالمية والتحديات الناشئة عن تفشي فيروس كورونا، يهدف النهج التمويلي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيق أفضل قيمة على المدى الطويل على أساس مستدام للبلدان الأعضاء المقترضة. كما تُعد قدرته على العمل وسيطاً مالياً لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصراً مهماً في المساعدة على تحقيق أهدافه.

تساند جميع سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحقيق التنمية المستدامة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهداف البنك الإنمائية من خلال مستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك سندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكن هذا النهج البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته. وفي السنة المالية 2021، قام البنك بتعبئة 68 مليار دولار من خلال إصدار سندات بمجموعة متنوعة من العملات.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان تمتعه بالقدرة المالية طويلة الأجل اللازمة لمواصلة أنشطته الإنمائية. ووافق المديرون التنفيذيون على تخصيص مبلغ 874 مليون دولار من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير القابل للتخصيص في السنة المالية 2021 لحساب الاحتياطي العام، كما أوصوا بأن يوافق مجلس المحافظين على تحويل 274 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية، و 100 مليون دولار إلى حساب الفائض. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والوضع الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات.

ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك وظيفة مراقبة المخاطر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطارا قويا لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام مالياً. وتُعد نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياسا موجزا لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها. وفي 30 يونيو/حزيران 2021، بلغت هذه النسبة 22.6%، وبلغ مجموع رأس المال التراكمي المُكتتب فيه للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 297.9 مليار دولار، بما في ذلك 19.2 مليار دولار من رأس المال المدفوع.

الشكل 9 نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجدول 23 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2017-2021
ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
أبرز ملامح الإقراض					
الارتباطات [أ]	22,611	23,002	23,191	27,976	30,523
إجمالي المدفوعات[ب]	17,861	17,389	20,182	20,238	23,691
صافي المدفوعات[ب]	8,731	5,638	10,091	10,622	13,590
الأساس المُبلغ عنه					
قائمة (بيان) الدخل					
التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها	(497)	(178)	(338)	(340)	(411)
صافي الدخل (الخسارة)	(237)	698	505	(42)	2,039
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	258,648	263,800	283,031	296,804	317,301
صافي محفظة الاستثمارات	71,667	73,492	81,127	82,485	85,831
صافي القروض القائمة	177,422	183,588	192,752	202,158	218,799
محفظة الاقتراض [ج]	207,144	213,652	228,763	237,231	253,656
الدخل القابل للتخصيص					
الدخل القابل للتخصيص	795	1,161	1,190	1,381	1,248
مخصص كما يلي:					
الاحتياطي العام [د]	672	913	831	950	874
المؤسسة الدولية للتنمية	123	248	259	–	274
الفائض	–	–	100	431[هـ]	100
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام [و، ز]	41,720	43,518	45,360	47,138	49,997
كفاية رأس المال					
نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض (%)	22.8	22.9	22.8	22.8	22.6

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل المبالغ على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تشتمل على عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

ب. تشتمل المبالغ على المعاملات مع مؤسسة التمويل الدولية ورسوم الموافقة على طلبات القروض.

ج. يشمل المشتقات المصاحبة.

د. يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2021 التحويل إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2021 الذي وافق عليه المجلس في 5 أغسطس/آب 2021.

هـ. وفي 25 يناير/كانون الثاني 2021، وافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 331 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية من حساب الفائض، وتم تنفيذ التحويل في 1 فبراير/شباط 2021.

و. مع استبعاد المبالغ المرتبطة بالأرباح/الخسائر غير المُحققة نتيجة لتعديل الأسعار بما يتماشى مع السعر السائد في السوق في المحافظ لغير أغراض المتاجرة، بالصافي، وتسويات التقويم المتجمعة ذات الصلة.

ز. تشمل المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام مبلغ التحويل إلى الاحتياطي العام من صافي دخل السنة المالية 2021، الذي وافق عليه المجلس في 5 أغسطس/آب 2021.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/ibrd.**

الارتباطات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر لبلدان العالم الأشد فقراً. وتقدم المؤسسة تمويلاً في شكل قروض إنمائية (اعتمادات) ومنحاً وضمانات لمساعدة هذه البلدان على زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

شكلت السنة المالية 2021 بداية دورة العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وفي السنة المالية 2021، كان هناك 74 بلداً مؤهلاً لتلقي المساعدة منها، وأصبح السودان نشطاً خلال السنة المالية بعد تسوية المتأخرات المستحقة عليه. وبلغت ارتباطات الإقراض الجديدة لهذه السنة من المؤسسة ما قيمته 36.0 مليار دولار لتمويل 297 عملية، منها سبع عمليات مختلطة بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشتملت هذه الارتباطات على 23.9 مليار دولار من الاعتمادات، و12.1 مليار دولار من المنح. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على 23 مشروعاً ومشروعاً فرعياً بمبلغ إجمالي قدره 595 مليون دولار دعماً من نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة خلال السنة المالية.

الجدول 24 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	5,612	8,067	7,512	9,581	14,089
غرب ووسط أفريقيا	5,067	7,344	6,675	9,514	10,955
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,703	631	1,272	2,500	1,115
أوروبا وآسيا الوسطى	739	957	583	1,497	1,315
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	503	428	430	978	769
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,011	430	611	203	658
جنوب آسيا	3,828	6,153	4,849	6,092	7,127
المجموع	**19,463**[أ]	**24,010**[ب]	**21,932**[ب]	**30,365**[ب]	**36,028**[ب]

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

أ. لا يشمل هذا الرقم الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار إلى صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 25 مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	3,907	4,695	6,168	7,904	8,081
غرب ووسط أفريقيا	2,716	3,511	4,022	5,469	6,045
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,145	1,252	1,282	1,589	1,297
أوروبا وآسيا الوسطى	310	298	931	365	880
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	229	223	340	466	495
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	391	569	647	151	379
جنوب آسيا	3,970	3,835	4,159	5,235	5,744
المجموع	**12,668**[أ]	**14,383**	**17,549**	**21,179**[ب]	**22,921**[ب]

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

أ. لا يشمل هذا الرقم صرف منحة بقيمة 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 26 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2017[أ]	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
الزراعة والصيد والحراجة	2,025	1,442	2,796	1,978	2,912
التعليم	1,773	2,836	1,767	4,037	3,585
الطاقة والصناعات الاستخراجية	1,891	4,028	3,468	3,218	3,801
القطاع المالي	1,227	546	870	534	1,910
الصحة	1,246	2,062	1,736	4,295	3,840
الصناعة والتجارة والخدمات	1,541	1,991	1,963	2,712	2,174
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	519	419	779	1,202	1,151
الإدارة العامة	1,954	5,013	3,109	4,252	5,572
الحماية الاجتماعية	1,913	2,112	2,163	4,185	6,352
النقل	3,271	1,455	1,709	2,132	2,367
إدارة المياه والصرف الصحي والمخلفات	2,102	2,105	1,572	1,820	2,365
المجموع	**19,463**	**24,010**[ب]	**21,932**[ب]	**30,365**[ب]	**36,028**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

أ. يستبعد تصنيف القطاعات بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف والغايات للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 27 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز، السنوات المالية 2017 - 2021

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017[أ]	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
السياسة الاقتصادية	1,791	468	1,073	1,192	1,972
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	5,766	9,491	9,680	11,141	13,019
التمويل	1,507	1,642	2,418	2,680	6,161
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,471	7,509	7,860	15,974	26,353
تنمية القطاع الخاص	4,837	[ب]4,240	[ب]5,145	[ب]7,232	8,523
إدارة القطاع العام	1,936	3,827	2,513	4,158	4,698
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,544	2,980	2,722	4,738	8,114
التنمية الحضرية والريفية	8,352	8,654	7,866	8,899	11,647

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وقد أُعيد النظر في بيانات محاور التركيز الخاصة بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

أ. يستبعد تصنيف محاور التركيز بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 28 أكبر البلدان اقتراضاً من المؤسسة الدولية للتنمية، السنة المالية 2021

ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض
نيجيريا	2,875
باكستان	2,692
إثيوبيا	2,505
بنغلاديش	2,310
السودان	1,885

البلد	ارتباطات الإقراض
كينيا	1,830
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,450
موزامبيق	1,368
تنزانيا	1,142
النيجر	1,058

الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة مرتفعة ومتوسطة الدخل، والتحويلات من المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك، ومن المدفوعات التي تقدمها البلدان المقترضة سداداً لاعتمادات حصلت عليها في السابق من المؤسسة، والتمويل الذي تتم تعبئته في أسواق رأس المال. وفي عام 2016، حصلت المؤسسة على أول تصنيف ائتماني عام ممتاز لها على الإطلاق من الفئة AAA - الذي تُعيد وكالات التصنيف تأكيده سنوياً منذ ذلك الحين. وتستند قوتها المالية إلى قوة مركزها الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلاً عن سياساتها وممارساتها المالية الحصيفة، بما في ذلك إطار كفاية رأس المال، التي تساعدها على الاحتفاظ بتصنيفها الائتماني الممتاز من الفئة AAA. وتشترك المؤسسة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في هيكل نظام إدارة المخاطر نفسه.

وتستخدم المؤسسة الدولية للتنمية هذا التمويل لمساندة حزمة سياسات طموحة تتضمن خمسة محاور تركيز خاصة وعدة قضايا مشتركة بين القطاعات، تخضع للتعديل حسب كل دورة من دورات تجديد الموارد. وبالنسبة للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة (التي تغطي السنوات المالية 2021 و2022)، تتمثل محاور التركيز تلك في: الوظائف والتحوّل الاقتصادي؛ وتغيّر المناخ؛ والمساواة بين الجنسين والتنمية؛ والهشاشة والصراع والعنف؛ والحوكمة الرشيدة والمؤسسات. وتشمل المجالات الأساسية المشتركة بين القطاعات الديون ورأس المال البشري والتكنولوجيا والإعاقة.

الشكل 10 نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

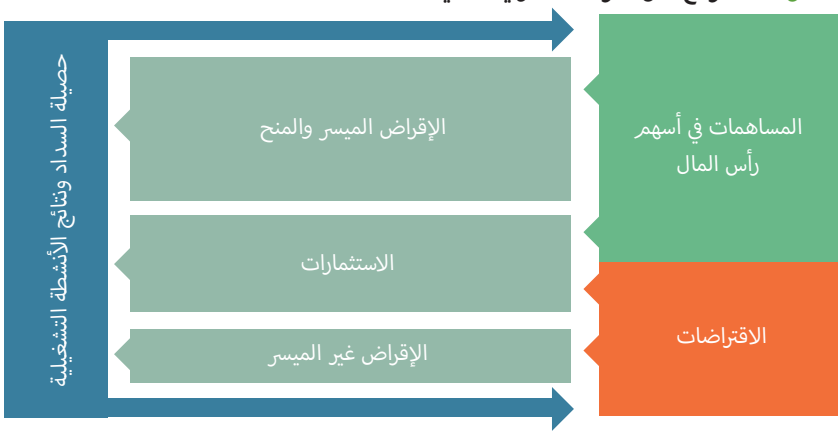

وفيما يتعلق بالعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وافق شركاء التنمية على محفظة تمويل قدرها 82 مليار دولار (ما يعادل 59.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)[1] لتقديم الاعتمادات والمنح والضمانات للبلدان المتعاملة مع المؤسسة. ومن هذا المبلغ، كان متوقعاً استخدام 73.8 مليار دولار بشروط ميسرة، و 5.7 مليارات دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح النافذة الموسعة، و 2.5 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. ولمساعدة البلدان على معالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، خصصنا 43% من موارد العملية التاسعة عشرة في السنة المالية 2021. وأعقب ذلك التوصل إلى اتفاق على التعجيل بتقديم الموارد من السنة المالية 2023 إلى السنة المالية 2022 للحفاظ على حجم التمويل عند مستوى 35 مليار دولار للسنتين الماليتين 2021 و 2022. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، تم الارتباط بتقديم موارد مالية قدرها 34.3 مليار دولار بشروط ميسرة، و 1.8 مليار دولار بشروط غير ميسرة، منها 1.4 مليار دولار لصالح النافذة الموسعة، و 595 مليون دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. وتتم تغطية المصروفات الإدارية للمؤسسة بشكل رئيسي من خلال صافي الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تسددها البلدان المستفيدة.

ولمساندة تمويل العملية التاسعة عشرة، وافق المانحون للمؤسسة على تقديم منح بقيمة 23.5 مليار دولار (ما يعادل 17 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، منها 0.2 مليار دولار عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء أيضاً 0.9 مليار دولار من قروض الشركاء الميسرة - 0.6 مليار دولار، باستبعاد عنصر المنحة من القروض- و 3.9 مليارات دولار تعويضاً عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون خلال العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، بلغ عدد الشركاء الذين قدموا وثائق الارتباطات إلى العملية التاسعة عشرة 44 شريكاً. وتبلغ قيمة وثائق الارتباطات المودعة حتى الآن 22.1 مليار دولار، وهو ما يمثل 94%من إجمالي مبلغ التعهدات. وسيتيح برنامج المؤسسة للاقتراض إمكانية أن تتوسع في مساندتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفؤة للإسهام في التنمية العالمية. وفي إطار العملية التاسعة عشرة، من شأن تعظيم الاستفادة من رأس المال أن يمكّن المؤسسة من تعبئة أكثر من ثلاثة دولارات في إطار سلطة الارتباط المخولة لها نظير كل دولار من مساهمات شركاء التنمية. ومنذ تدشين سندها الأولي في أسواق رأس المال الدولية في 17 أبريل/نيسان 2018، أصدرت المؤسسة ما يعادل نحو 16 مليار دولار باليورو والجنيه البريطاني والكرونة السويدية والدولار الأمريكي. وتواصل المؤسسة توسيع قاعدة المستثمرين لديها وزيادة السيولة بعملات مختلفة من مجموعة متنوعة من المستثمرين. وسنواصل البحث عن الفرص لمواصلة تنويع تكوين عملات المؤسسة وتطوير تواجدها في أسواق رأس المال.

[1] تجري إدارة إطار التمويل الخاص بالعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في الغالب باستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة. ويتم حساب الأرقام المعادلة للدولار الأمريكي المدرجة هنا باستخدام أسعار الصرف المرجعية للعملية التاسعة عشرة.

الجدول 29 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2017-2021

ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021
القروض والمنح والضمانات					
صافي الارتباطات [أ]	19,513[ب]	24,010[ج]	21,932[ج]	30,365[ج]	36,028[ج]
إجمالي المدفوعات [ب]	12,718[ب]	14,383	17,549	21,179[ج]	22,921[ج]
صافي المدفوعات	8,154	9,290	12,221	15,112[ج]	16,465[ج]
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	173,357	184,666	188,553	199,472	219,324
صافي محفظة الاستثمارات	29,673	33,735	32,443	35,571	37,921
صافي القروض القائمة	138,351	145,656	151,921	160,961	177,779
محفظة الاقتراض [د]	3,660	7,318	10,149	19,653	28,335
مجموع المساهمات في رأس المال	158,476	163,945	162,982	168,171	180,876
قائمة (بيان) الدخل					
إيرادات الفوائد، دون احتساب مصروفات الاقتراض	1,521	1,647	1,702	1,843	1,996
تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها	599	203	258	252	544
منح التنمية	(2,577)	(4,969)	(7,694)	(1,475)	(2,830)
صافي الخسارة	(2,296)	(5,231)	(6,650)	(1,114)	(433)
صافي الدخل المعدل	(158)	(391)	225	724	394
كفاية رأس المال					
نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام	%37.2	%37.4	%35.3	%35.8	%30.4

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: https://www.worldbank.org/financialresults.

أ. الارتباطات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تشتمل على عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

ب. تشتمل الأرقام على الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ج. الارتباطات وإجمالي المدفوعات وصافي المدفوعات تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

د. يشتمل على أرصدة الأدوات المشتقة ذات الصلة.

العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة

جرت العادة أن يلتقي شركاء المؤسسة الدولية للتنمية كل ثلاث سنوات لمراجعة سياساتها، وتقييم قدرتها المالية، والاتفاق على حجم التمويل اللازم لفترة التجديد التالية، والتعهد بالمساهمات الإضافية في حصص رأس المال المطلوبة للوفاء بأهدافها وأهداف التنمية. وتم الانتهاء من إعداد العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، التي أُعدت أصلاً لتغطي فترة السنوات المالية 2021-2023، في ديسمبر/كانون الأول 2019، على أن يبدأ التنفيذ في السنة المالية 2021.

ونظراً لنطاق استجابة المؤسسة الدولية للتنمية لأزمة كورونا وحجمها، فضلاً عن الجهود الجارية لتلبية الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل، تم التعجيل بدفع بعض موارد العملية التاسعة عشرة من السنة المالية 2023 إلى السنة المالية 2022، مما أتاح اعتمادات مخططة قدرها 35 مليار دولار سنوياً في السنتين الماليتين 2021 و2022. وفي ضوء هذه الظروف الاستثنائية والاحتياجات التمويلية المرتفعة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، وافق شركاء المؤسسة الدولية للتنمية على بدء مناقشات بشأن العملية العشرين (التي تغطي السنوات المالية 2023-2025) في السنة المالية 2021، بهدف وضعها في صيغتها النهائية بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021.

وستسترشد العملية العشرون بالتقدم المُحرز في العملية التاسعة عشرة، فضلاً عن رسالة البنك الدولي واستجابته لجائحة كورونا. وفي أبريل/نيسان 2021 في الاجتماع الأول الخاص بالإعداد للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة، اتفق ممثلو المانحين والمقترضين على محور التركيز الرئيسي التالي: "إعادة البناء على نحو أفضل خروجا من الأزمة: نحو مستقبلٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع". وسيحافظ إطار سياسات العملية العشرين على محاور التركيز الخاصة الأربعة المتعلقة بالعملية التاسعة عشرة: تغيّر المناخ؛ والهشاشة والصراع والعنف؛ والمساواة بين الجنسين والتنمية؛ والوظائف والتحوّل الاقتصادي. وستدخل العملية العشرون رأس المال البشري كمحور تركيز خاص خامس، كما ستساعد على تعميق جهود التعافي من خلال التركيز على أربع قضايا مشتركة بين القطاعات: التأهب لمواجهة الأزمات (التي أُستحدثت للعملية العشرين)؛ واستمرارية القدرة على تحمُّل الدين وشفافيته؛ والحوكمة والمؤسسات؛ والتكنولوجيا. ومع تطور إعداد العملية العشرين، يعمل البنك مع المجتمع المدني من خلال سلسلة من منتديات المؤسسة- عُقدت في أثناء اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية - حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم آرائها وملاحظاتها التقييمية قبل إجراء مشاورات عامة قبيل اجتماع إعلان التبرعات للعملية العشرين في ديسمبر/كانون الأول 2021.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/ida.**

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على معالجة تحدياتها الإنمائية الملحة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويغطي عملنا المناطق والقطاعات والصناعات لضمان تحقيق نتائج ملموسة وتأثير إنمائي دائم.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/results.**

1. **الأرجنتين:** في عام 2019، أدت التحسينات التي أُدخلت على شبكة النقل السريع بالحافلات في بوينس آيرس إلى انخفاض زمن السفر والانتقال بنسبة 53% وزيادة سرعات السفر بشكل عام بأكثر من 100%.
2. **بنغلاديش:** خلال فترة السنوات 2012-2020، تمكن أكثر من 7 ملايين شخص في المناطق الريفية من الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة.
3. **بنن:** بين عامي 2009 و 2018، تلقت نحو 25 ألف أسرة معيشية جديدة معدات طهي بالغاز ومواقد طهي أفضل.
4. **بلغاريا:** بين عامي 2012 و 2018، أدت التحسينات في خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي إلى حصول 99% من السكان على إمدادات المياه المنقولة عبر الأنابيب، ونحو 80% على خدمات الصرف الصحي، وبلغت نسبة معالجة مياه الصرف نحو 70%.
5. **الصين:** بين عامي 2013 و 2018، تم تحديث نحو 70 مبنى وتزويدها بتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات الكربونية، مما أدى إلى خفض انبعاثات الكربون بنحو 190 ألف طن سنوياً.
6. **كولومبيا:** بين عامي 2012 و 2017، تمكن 400 ألف طالب من الالتحاق بالتعليم العالي، في حين ارتفعت نسبة الطلاب من الفئات المحرومة من 58% إلى 64%، شكلت النساء أكثر من نصفهم.
7. **مصر:** بين عامي 2014 و 2019، حصل أكثر من 170 ألفاً من رواد الأعمال على قروض متناهية الصغر وصغيرة، مما أدى إلى إيجاد أكثر من 300 ألف فرصة عمل.
8. **غانا:** بين عامي 2014 و 2019، تمكن نحو 568 ألف طفل من الالتحاق بالتعليم الثانوي، في حين حصل أكثر من 20 ألف طفل، 60% منهم فتيات، على منح دراسية.
9. **غرينادا:** بين عامي 2016 و 2020، زادت نسبة الأراضي التي تُعتبر مناطق محمية بحرية من 3% إلى 20%.
10. **الهند:** بين عامي 2008 و2020، نظمت أكثر من 12 مليون امرأة في المناطق الريفية جماعات مساعدة ذاتية أتاحت لهن فرصاً أفضل للحصول على التمويل والخدمات الصحية والتغذية والوصول إلى الأسواق.
11. **العراق:** منذ عام 2015، حصل نحو مليون شخص ثانية على الخدمات البلدية، حيث تم استبدال المعدات المدمرة، بما في ذلك محطات تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف، فضلاً عن أنابيب المياه والصرف الصحي، وتمكن أكثر من 500 ألف شخص من الحصول على الكهرباء من جديد.
12. **ليبريا:** بحلول عام 2021، حصل أكثر من 14 ألف شاب، نصفهم من النساء، على تدريب على اكتساب المهارات والقيام بالأعمال التجارية، والأدوات الزراعية، وإعانات العمالة للمشاركة في الزراعة المجتمعية.
13. **مدغشقر:** بين عامي 2018 و 2020، تم تطعيم 150 ألف طفل ضد الأمراض الرئيسية؛ وتلقى نحو 500 ألف امرأة وطفل خدمات تغذية؛ وأنشئ أكثر من 3 آلاف موقع للصحة والتغذية المجتمعية؛ وتم تدعيم نحو 500 منشأة صحية أولية.
14. **ملاوي:** بين عامي 2011 و 2018، ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون المؤسسات المالية من 19% إلى 40%، وزادت نسبة النساء اللاتي يحصلن على الخدمات المصرفية الرسمية من 17% إلى 39%.

بلدان لديها عمليات نشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية (في 30 يونيو/حزيران 2021)

ملاحظة: المناطق المظللة باللون الرمادي تمثل بلداناً ليس بها أي مشروع نشط للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية، أو غير مؤهلة أو لا تتوافر عنها بيانات. تمثل البيانات المحفظة النشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في 30 يونيو/حزيران 2021.

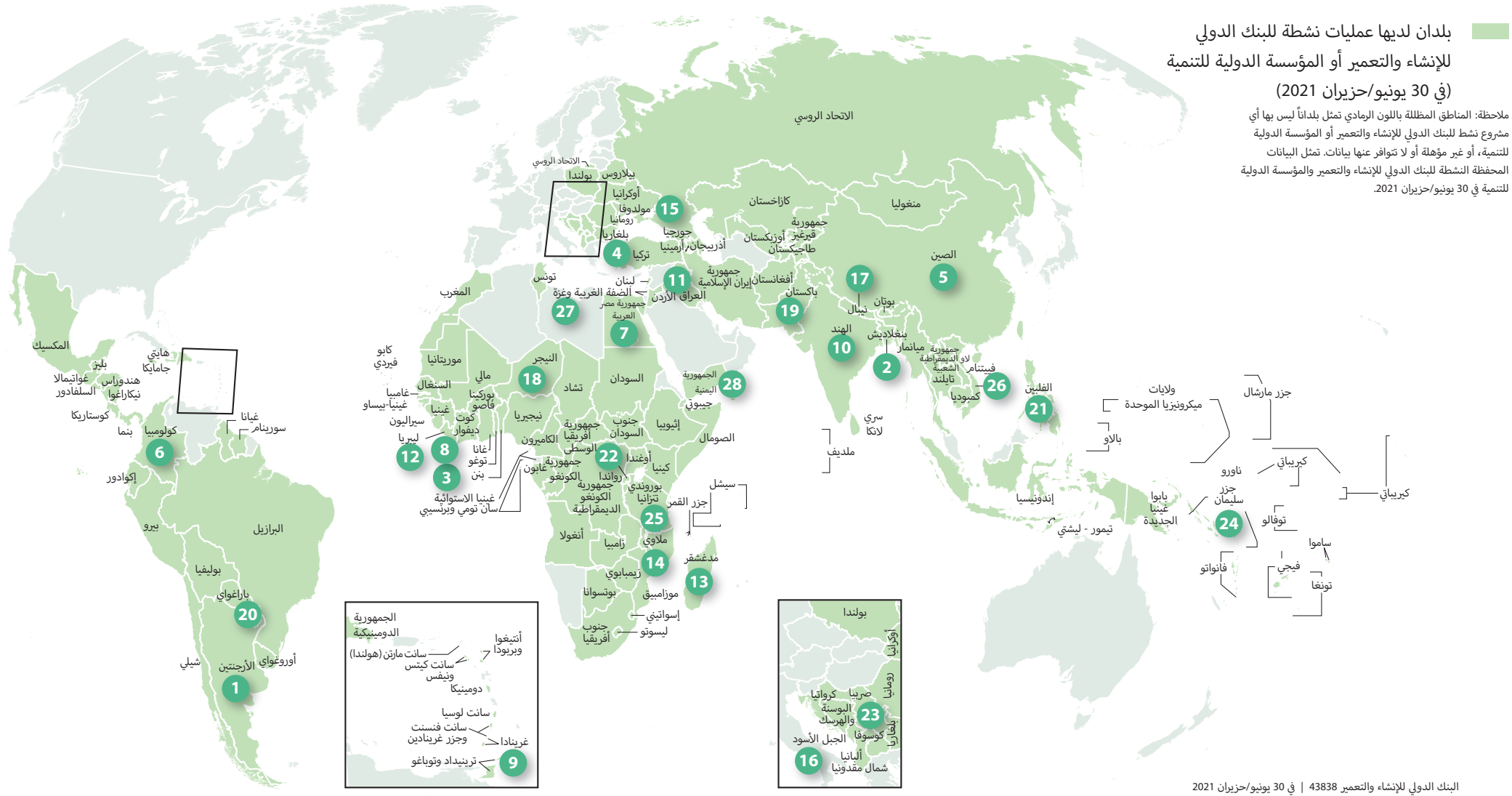

15 **مولدوفا:** بين عامي 2015 و 2020، أدى تحديث أنظمة التدفئة المحلية إلى خفض الانبعاثات الكربونية بما يقدر بنحو 8200 طن سنوياً، ووصلت خدمات الإمداد بالتدفئة والمياه الساخنة المنزلية إلى أكثر من 125 ألف شخص.

16 **الجبل الأسود:** بين عامي 2009 و 2019، تمكن أكثر من 6 آلاف شخص، من بينهم نحو ألف امرأة، من الحصول على خدمات زراعية محسنة، وتم اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي لأكثر من 2000 هكتار من الأراضي.

17 **نيبال:** في أعقاب زلزال عام 2015، تلقى قرابة 240 ألف شخص منحاً سكنية ومساعدات فنية لإعادة بناء منازل آمنة.

18 **النيجر:** بين عامي 2018 و 2020، حصل 4 ملايين امرأة وطفل على خدمات الصحة الإنجابية والتغذية، وتم تطعيم 900 ألف رضيع ضد الحصبة.

19 **باكستان:** منذ عام 2009، حصلت نحو 5 ملايين امرأة على تحويلات نقدية لأسرهن، مما عزز قدرتهن على الحصول على بطاقات الهوية، وشمولهن بالقطاع المالي، وتمكينهن من اتخاذ القرارات الخاصة بأسرهن.

20 **باراغواي:** بين عامي 2015 و 2019، غطت خدمات برنامج المساءلة الاجتماعية 88 ألف أسرة معيشية شديدة الفقر، مما أدى إلى تحسين قدرتها على الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية والتغذية.

21 **الفلبين:** بين عامي 2015 و 2021، تمكن 372 ألفاً من المزارعين وصائدي الأسماك من الحصول على أصول وخدمات زراعية، مما ساعد على زيادة متوسط دخل أسرهم بنسبة 36%.

22 **رواندا:** بين عامي 2017 و 2019، ارتفعت نسبة الأطفال الصغار الذين يحصلون على مكملات غذائية من 18% إلى 88%.

23 **صربيا:** بين عامي 2014 و 2019، حصل أكثر من 100 ألف مزارع في المناطق المتضررة من الفيضانات على مساندة حيوية للدخل في شكل منح، في حين حصل 360 ألف شخص على حماية أفضل من الفيضانات لمنازلهم.

24 **جزر سليمان:** منذ عام 2018، تم تدريب أكثر من 3700 عامل في مجال البنية التحتية وتقديم الخدمات، شكلت النساء أكثر من نصفهم.

25 **تنزانيا:** بين عامي 2010 و 2019، توسعت سوق التمويل العقاري بواقع سبعة أمثال، حيث قدمت 5 آلاف قرض عقاري و2000 قرض للتمويل الأصغر، وحصلت النساء على ثلث هذه القروض.

26 **فييتنام:** بين عامي 2009 و 2018، أُضيف نحو 320 ميجاوات من محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة الجديدة، مما أتاح 1260 جيجاوات ساعة إضافية من الكهرباء سنوياً، في حين ساعد انخفاض حواجز السوق على اجتذاب ملياري دولار من التمويل الخاص لزيادة توسيع قدرات الطاقة الكهرومائية.

27 **الضفة الغربية وقطاع غزة:** بين عامي 2014 و 2018، حصل أكثر من مليوني شخص على خدمات بلدية محسنة، مثل إعادة تأهيل الطرق وشبكات مياه الصرف الصحي ومرافق جمع النفايات الصلبة وإنارة الشوارع والمنشآت العامة والمتنزهات العامة.

28 **اليمن:** بين عامي 2016 و 2021، حصل نحو 423 ألف شخص، ربعهم تقريباً من النساء، على عمل بأجر.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. تُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة، والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية")، جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. ويمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع: **http://www.worldbank.org/financialresults.**

يتوفر المزيد من المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع: **http://www.worldbank.org/annualreport.**

للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي، يرجى زيارة:

- *التمويل في موقع واحد:* **https://financesapp.worldbank.org**
- *بطاقة قياس الأداء المؤسسي:* **http://scorecard.worldbank.org**
- *البيانات المفتوحة للبنك الدولي:* **http://data.worldbank.org**
- *مستودع المعرفة المفتوحة:* **http://openknowledge.worldbank.org**
- *المسؤولية المؤسسية للبنك الدولي:* **http://www.worldbank.org/corporateresponsibility**
- *سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات:* **http://www.worldbank.org/en/access-to-information**

إعداد التقرير. أنتجت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021، وذلك تحت توجيه نيكول فروست بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولت ليزلي يون وبول مكلور ونادية كانجي تنسيق الخدمات التحريرية للتقرير. وقام بتصميم وتنضيد التقرير Naylor Design, Inc. و BMWW على الترتيب. وقامت بترجمة التقرير وحدة خدمات الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي. وتولى طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co، وهي شركة معتمدة مملوكة لنساء من الأقليات (لوريل، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة).

مصدر الصور. الغلاف الخارجي فيكتور إيدروغو/البنك الدولي؛ الصفحة 2: فيكتور إيدروغو/البنك الدولي؛ الصفحة 4: بارت فيرويج/البنك الدولي؛ الصفحة 6: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحتان 8-9: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 11: (من أعلى إلى أسفل) محمد أبي حكيم/البنك الدولي، مشروع لوندو، تشادرابال بارامساي، وسكوت والاس/البنك الدولي، جيسيكا بيلمونت/البنك الدولي، أرني هويل/البنك الدولي، ك.ام. أسعد/البنك الدولي؛ الصفحة 13: أرني هويل/ البنك الدولي، الصفحة 18: البنك الدولي، الصفحة 20: أندريا بورغاريلو/البنك الدولي؛ الصفحة 23: محمد أبي حكيم/البنك الدولي؛ الصفحة 27: فنسنت تريمبو /البنك الدولي، الصفحة 32: تشادرابال بارامساي؛ الصفحة 37: جيفي بيرتسلافا/البنك الدولي؛ الصفحة 42: فيكتور إيدروغو/البنك الدولي؛ الصفحة 47: أرني هويل/البنك الدولي، الصفحة 52: ميهرين محبوب/البنك الدولي؛ الصفحة 54: ميرزوبك إبراهيموف/ البنك الدولي، الصفحة 56: هينيتسا رافاليا/البنك الدولي؛ الصفحة 57: محمد أبي حكيم/البنك الدولي؛ الصفحة 59: سيمون د. ماكورتي/البنك الدولي؛ الصفحة 62: راما جورج-ألين/البنك الدولي؛ الصفحة 63: فيكتور إيدروغو/البنك الدولي؛ الصفحة 67: محمد أزاكير/البنك الدولي؛ الصفحة 70: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 71: سيمون د. ماكورتي/البنك الدولي؛ الصفحة 72: لوندريم أليو/البنك الدولي؛ الصفحة 73: دو دوي تونغ/البنك الدولي؛ الصفحة 74: بوريس بالبانوف/البنك الدولي؛ الصفحة 75: عثمان تراوري/البنك الدولي؛ الصفحة 76: آميلودي لي/البنك الدولي، الصفحة 77: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 78: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 80: جون ليمو/البنك الدولي، الصفحة 84: جيسكا بيلمونت/ البنك الدولي، الصفحة 86: أيدن غليندينينغ/البنك الدولي؛ الصفحة 88: بافل كوندراشين/البنك الدولي؛ الصفحة 89: نظيم كالانداروف/البنك الدولي؛ الصفحة 91: شور سوكونثيا/البنك الدولي؛ الصفحة 98: غابرييلا ليت سواريس/البنك الدولي؛ الصفحة 103: جيسكا بيلمونت/البنك الدولي؛ الغلاف الخلفي: عثمان تراوري/البنك الدولي.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافا معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو حاصل على إجازة مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو FSC® and EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2021، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بعض الحقوق محفوظة

21 22 23 24 1 2 3 4

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق):

(CC BY-NC-ND 3.0 IGO)

.http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo

وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2021. *التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021*. واشنطن العاصمة البنك الدولي. 10.1596/978-1-4648-1786-1. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري—لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق—لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN: 978-1-4648-1786-1
eISBN: 978-1-4648-1787-8
doi: 10.1596/978-1-4648-1786-1

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير . المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA).
وتتمثل رسالة البنك في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام.

www.worldbank.org/annualreport

SKU: 211787